ڪتابُ

مختصر الوقاية في مسائل الهداية

للناضل العلامة صدر الشريعة

عبيدالله بن مسعود بن تاج الشريعة

رمبهم الله تعالى

بوکټابننگ باصههسنه رخصت بیرلدی ۷ نجی آغوست ۱۸۷۹ نجی یلکا



بوكتاب قزان اونيوير يستيتى ننك طبع خانه سى باصمه اولنمشسر بوكتاب قزان اونيوير يستيتى ننگ مايده



وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لافى نفس الامر كا لا يخفى وثلبح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة الخ(ج)

م الذى هو الاثبان والذريعة الوسيلة فان النميلة تبين ببعنى الآلة وهى ما يتقرب به الى شيء من قرابة أو صنعة أو فيرهبا ثم استعير لما يتوسل به الى الله تعالى من فعل الطاعات وتراك المنكرات (ج)

جزاه الله عنى وعن سائر المسلمين خير الجزاء الأجل منظى كتاب وقاية الرواية في مسائل الهداية وهو كتاب لم تكتعل عين الزمان بثانيه في وجازة الفاظه مع ضبط معانيه ثم آنى لبّا وجدت قصور همم بعض المعصلين عن منظه انتخذتُ منه هذا المختصر مشتبلا على ما الا بنّ منه فين احبّ استعضار مسائل الهداية فعليه بعنظ الوقاية ومن اعجله الوقت فليصرف الى منظ هذا المختصر عنان العناية الدولة المواية هي المواية المواية

كتاب الطّهارة

فَرْضَ الرضوء فَسلُ الوجه من الشَّعْر الى الأَذُنِ واسفلِ النَّان ويديه ومسمُ رُبعِ رأسه وكلِّ ما يستر البشرة من اللَّحية وسنتُه البداية بالتسبية وبفسل يديه الى رُسُفَيْه ثلاثًا للمستيقظ والسّواك وفسلُ فيه بياه كأنفه وتخليلُ اللَّحية والاصابع وتثليثُ الفسل ومسمُ كلِّ الرأس مرة والاذنين بهائه والنّية

اىمىلە على العجلة وهىندرى الشيئ قبل اوانه (ج)

مطل_ فرض الوضوء

م بنتعتین والسکون ای شعر نبت بین النزعتین بسبی بالناصیه فاللام للعهد فلایرد انه مدی ملی جانب النفاولا بلزم ال این فی البدایته به اشعار برجوب اجراء المامن فوق (ج)

س اىتنديم بسمالله الرمين الرميم ومختار المشايخ بسم الله العلى العظيم والحبدلله علىدين الاسلام الاان الأوّل افضل وان جبع بينهما فحسن (ج)

> (RECAP) 62 19 .801

1 الى موضع ينظف فى الوضوء او الفسل والمتر زبقوله نجساعن نحوالد مع واللبن و العرق و بقوله سال عبا لم يتجاوز عن موضعه و بقوله الى ما يطهر عبا اذا غرز شوكا فى جانب العين فسال منه الى جانب اغر او نزل الدم الى الانف فشد ما لان منه حتى لا ينزل منه الخ فشد ما لان منه حتى لا ينزل منه الخ

ب في الشريعة تهاس احد الفرجين
 منهها للاخر متجردين مع الانتشار بلا
 التفاء الخنانين (ج)

مطل_ فرض الغسل

س اى الا فسل رجليه الواقعتين فى البستنقع وفيه اشارة بانه لو لم يكن فى المستنقع كما اداكان على لوح او حجر يقدم الفسل (ج) عم اى المنسوج فهى فى الاصل فعيل بمعنى مفعول والتاء للمبالغة فالمعنى ويكنى لا مراة دات الشعر ان بلغ الموا شعرها (منج)

والتّرتيبُ والولاءُ * ومستعبّه التّيامن ومسحُ الرّقبة * وَناقضُه ما خرج من السبيلين اوغيره انكان نَعسَّا سال الى مايطهر والنيى دما رفينا ان احمرٌ به البراق لا ان اصفرَّبه وغيرَه ان مَلَاًّ النم لا بلفها اصلا وما آيس بعدث ليس بنجس ونوم منكن الى ما لو ازبل استط والاعباءُ والجنونُ وفهنهةُ بالغ في صلوة مطلقة والبباشرة الفاحشة لامس البرأة والذكر * وفرض الفُسل فَسلُ فهه وأُنفه وكلّ البدن وسنّته ان بغسلَ بديه وفرجَه ويزيلَ النَّجَامة ثم يترضّاً الآرجليه ثمّ ينيضَ الماء على بدنه ثلاثاثم يفسلَ رجليه لا في المستنتع ويكنى لذات الضنيرة أن ابتل أصلها * ومرجبه انزالُمنى دىدنق وشهوة عندالاننصال وغيبة عشنة فى تُبل لودُبر على الناعل والمنعول به وروَّيةُ المستيقظ المنّى او المدنى وانقطاع الميض والنّناس الأوطئ ببيبة بلا انزال وسنَّ للجمعة والعبدين والاحرام وعرفة * ويتوضأ

ا ای غیرطبخ الطاهر طبع الما الاکل او الشرب اوالت اوی او غیره لانه لیس به المطلق العدم تبادره عند اطلاق اسم الهاء ولا نعنی بالمطلق الا ما یتبادر عند الاطلاق (ج) (ش) می الماء المختلط بالبیس جاریا اوفی مکهه (ج) مکهه (ج) النسان (ج)

بهاء السَّماء والارض وَّأَن تغيَّر بالبكث او اغتلط به طاهر الآادااغرجه عنطبع المأآ أوغيره طبخا وهرمها لاينصدبه النظافة وان المتلط به نجس فان كانجاريا او عشرًا في عشر لا يَ عسر ارضه بالفَرْ ف لا ينجس الآاذا فَير طعمَهُ أولونه أوربِعَه و أن لم يكن ينجس وَلَابَا شُهِوتَ مَائَى الْمُولَدُ وَمَا لَيْسَلُهُ دَمِّسَائُلُ * وَلَا يَنْوَضَأُ بهااعتصر من شجر او ثمر ولا بها استعمل لقربة او رفع مد ي وكل اهاب دُ بِن فقد طَهُرَ الآجل الخنزير والآدمي وماطَهُرَ جلدمباالدبن طَهْرَ بِالنَّكَاةُوكَ المهموشعمه وان لم يُؤكل ومالافلاوشعر الميتة وعَظَّمها وصَّبها لماهر وكذا للانسان، بئر فيها نجس او مات فيها حيوان انتفخ او تفسّخ او مات مثل آدمّی او شاة يُنْزح كلّ ما ثها ان امكن والآفقد مافيها بغول ذرى بصارة وفي نعو دجاجة اربعون الىستىن وفى تعرعصنور نصى ذلك دلرًا وسطا وغبره معنسب به * وُتَأْجَسِ من وفت الوقوع ان عُلم والأفهنذ يوم وليلة وان

بطلب بئر فيها نجس

ه ای بقول رجلین صاحبی معرفة بقدر الما و هدا قول نصر بن مجد و هو الا صح کما فی المبسوط و فی بعض النسخ ذی بصارة فیکنی رجل و احد کما فی الزاهدی (ج) و فی ظاهر الروایة الی خمسین کما فی المحیط (ج)

ا سواء كان الواقع منتفعا اولا والاطلاق مشيرالى ان حكم ماعجن به او غسل و حكم الوضوء و الغسل سواء فى القولين و يفتى و بقولهما فيما سواه (ج) على حكمه فقيل الشك فى طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك قى طهارته وطهوريته جميعا والاول هوالصحاح كما فى قاضى خان (ج)

مطل__ التيمي

س ببطن كنيه اوببطنهها مع ظهرهها والاول اولى فاداضرب اقبل بهها وادبر ثم نفضهها مرتين عندابى يوسف ومرة عند محمد وقبل الاول محمول على قلته كا في المحيط (ج)

عرواعلم أن سنة النيم النسبية ثم اقبال يديه وادبارهما ثم النفض ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي (ج)

ه من الواجبات والنوافل ادا وقضا ا

ري) واىلفرض الوضوء والفسل وقيل للفرض والسنة كمافي الزاهدي (ج)

۷ ای ارتداد المسلم المتیمم فله ان یصلی مه اذا اسلم (ج)

به اذا أسلم (ج) ' ٨ بالفتح ثلثمائة ذراع الى ار بعمائة وقيل ميلا وقيل قدر ميلين كما فى النبر قائى (ج)

والنرس وكل مأكول اللَّم طاهر وسباع البهائم نجسٌ و الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطّير وسواكن البيوت مكروه والمار والبفل مشكوا فيه * وَيترضا به ويُنيم انعدم غيره والعرف كالسور المسسل التيم بخلف الرضو والفسل مندالعجز عن الماء لبعده ميلا اولمرض اوبرد اوعدة اوعَطَش اوعدم آلة اوخوف فوتما يغون لا الى خَلَفِ كملوة العيد ابتداهً ا اوبنامُّ والجنازة لغير الولى وهوضر بهُ لبسم وجهه رضر بهُ ليديه مع مرفقيه على كلَّ طاهر من جنس الارض والربلا نقع وعليه مع النُدْرة على الصّعيد بنيّة اداء الصّارة ويضم فبل الوفت والطلب من الرَّفيق ويُصلَّى بواحد ما شاء م وينقضه ناقض الوضوء و قدرتُه علىما م كان لطُهرو لا ردَّتُه وندب لراجيه صلوته آخر الرقت وبجب طلبه فدر فلرة ان طنه قريبا وآذا ذكره ف الرمل

مطل___البسح

لايميد الملوة هنم المسم ملى النين جايز المعددن من عليه الفسل و فرضه خطوط قدر ثلاث اصابع البد في اسفل من السَّاق وَيَجُوزَ على الْجُرْموقين وما يستر الكعب ويمكن به السفر وشرط كونهما ملبوسين على مهرنام وقت الحدث لافى الجبيرة ولابأس بسقوطها الآعن برُّه ولا يُجسع سائرُ فير الرَّجْل الآهي ومدنه للمنيم هوم وليلة وللمسافر ثلثة من وقت الحدث وناقضه ناقض الوهوء وَمْضُ المِدّة وخروجُ اكثر العتب الى السَّاق وَبِعَد امد مذين بجب فسلُ رجليه فقط ويهنعه غرتٌ ببدو منه قدرُ ثلاث اصابع الرِّجْل اصفرِها وُبجمع خروق غنى لاغنين وفى سفر المقيم وعكسه قبل يوموليلة يعتبر الاغير وبعدهما ينزع ﴿ فَصَـــلَ الْحَيْضُ دَمْ بِنَفْهُ رَمْمُ بِالْغَهُ لَا دَاءُ بهاولااماس بها وأفله ثلثة ابام ولياليها واكثره عشرة * وأقل الطهر خبسة عشر يوماولاء قلاكثره وألطهر المتغلل بين الدمين في مدّنه

ا ای البضی و الخروج (ج) م فی اسفل الساق من الخن سواء کان فی باطنه او ظاهره او طرف منه (ج)

مطل_ الحيض

ساى لا يكون بالبالغة علة هى سبب للدم والداء عبنه واو ولامه هجرة بعنى العلة جم عباى لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء عن روّية الدم واياس فهو فى الاصل ايئاس على افعال حذفت منه العبن تخفيفا وحد الآئسة فى زماننا على المختار خبسون سنة وفى الخلاصة خبس وخبسون (جم)

وما رآت من لون فيها سوى البياض ميض بمنع الصّلوة والصّومَ فيُقضى هر لا هي و دخولَ المسجد والطَّرانَ واستبناعَ ما تحت الازار * ولا تقرأ كجنب ونُنساء بغلاف المعدث ولا بس هوم لآء مُصعفًا الْآبغلاف منجاف وكره بالكُمّ ولادرهما فيه سورةٌ الاّ بصُرّة * وَحَلَّ وطن من فطع دمهالا كثر الحيض او النَّماس قبل الفسل دون من قُطع دمها الاقلَّ منه الآاد امضى وقت يسم الفسل و النَّفريمة * و النفاس دم يعتُب الولد ولا عد لاقله واكثره ار بعون يوما وهو لام النوعين من الأوَّل غلافًا لمعبَّلُ وانتضاءُ العدَّة من الأخبر اجماعًا وسقطُ يُرى بعض خَلقه ولدُّنام فتصير المراة به نفساءً والامةُ امَّ ولك ويقع المعاتى بالولدوتنقض العدةبه * ومانقص عن اقل الحيض اوزاد على حيض المبتدأة وهر عشرة او على نفاسها وهر أر بعون يوما أو اوزادعليه ولم يبلغ الاكثر أوزادعلى على العادة فيهما وجاوز اكثَرهما ومارأت مامل استعاضة لاتمنع صلوةً ولا صومًا ووطيًا ومن لم يمض عليه و فن فرض الآو به عدث

والنفساء راى الحايض والجنب والمعدث (ج)

۲ ایبعدانقضاء اکثره (ج)

س وقت نيه يسم الفسل 😧

عروز فرفانه عندهما من الأخيرفتصلي وتصوم منى تلك الأخير (ج)

ه ای بولادته بان قال ان ولت فانت طالق او حرة (ج)

 ب ای عدة الحامل حرة كانت او امة مطلقة او متوفی عنها زوجها (ج)

٧ و في الاكتفاء المارة الى انه لو بلغ الافل المادةولم ببلغ الاكثر اوبلفه ولم يتجاوز كان الكل ميضًا اونفاسا كما في شرح الطعاوى وغيره (ج)

٨ اى الا في حال دوام مدنه (ج)

م وفسر الاثر باللون والرابحة (برج)

س ويحتمل أن براد الليل مع يومها كها في المعيط (ج)

عم اى بطهر للصلوة (ج) خت سي

ه اى خروه الا ما له راعة كربية كالبط والأوز (ج)

من استعاضة أو رعان أو نعرهما يتوضّ لوفت كلّ فرض ويصلّى به فيه ما شام فرضا ونفلا * و ينقضه خروج الوقت كطلوع الشمس ا الى وضوء صاحب العذر (ج) لا دخوله كالروال ﴿ فعدل بطهر الشَّيْمُ عن بَعَس مرى الله مطال يطهر الشييء بزوال عبنه وأن بقى آثر عشق زواله بالماء وبكلّ مايع مزيل وعبًا لم ير اثره بفسل وعصره نَلثا ان امكن والآيفسل ويُترك الى مدم الفطرات ثمّ وثمّ وعن المنّى بفَسله او فراك يابسه والحقُّ من ذي جرِّم جنَّ بالنَّالْكُ بالأرض وعن غيره بالفُسل فغط والسيف ونعوه بالمسح والبساط بجرى الماء عليه ليلةً وٱلْأَرْضُ وما انصل بها كالْحُسّ والكلاُّ باليبس وذهاب الآثر للصلوة لا للنّيم * ويُعنى ما دون ربُع الثوب من بَعس خَفين كبول فرس وما أكل لحمه وغُره طبر لا يُؤكل و اما خره طير بوكل فطاهر الآالد جاج فانه فليظ كسائر ما خرج من المَخرجَبْن والدّم والنبر فيُعنى منه قدر الدّرهم وهو مثقال في الكثيف

ا المراد بعرض الكف صرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع (و ج) في عشر س ای کنجس ورد علی ماء قلیل (ج)

م السرقين أو السرجين بكسر السين معرب سرگین الفارسی علی ما صرح به في اللفات والسين في الاصلّ مفتوح فكسر قياسا لفعليل لآن الصيغة ما ورَّد في كلام العرب بالنام وقال أبن مجر السرجين بالفاء وهو كل ما القي بهيمة (حم)

ه والمقصود هوالتنقية فاو حصل بالوامي كفاه ولولم يحصل بالثلاثة زاد (ج)

وقُدرُ عرض الكنّ في الرقيق وبول انتضح مثل رؤس الأبر ٢ اى ماء فليل ليس بجار ولا عشر اليس بشيئ وماء ورد على نجس نجس كعكسه ورماد القَذر طاهر كعمار صار ملحا ويصلّى على ثوب بطانتُه نجسة وعلى طرف بساط طرفٌ آخر منه نجس وفی ثوب ظهر فیه من النَّجس نُدُوَّة بحيث لا يقطر منه شيئ ان عُصر او وُضع رَطَّبًا على ما مُين بطين فيه سرقين ويبس أو نسى علّ النَّاسة فَفُسل طرف منه كعنطة بالَ عليها حُبُر تدوسها ففُسل بعضُها او وُهب * الاستجاء من كلّ حدث هير النَّوم والرّبع بنعو حجر حتى ينفيه سنة ولا بعظم ولا بروث وبمبين ثم فسله ادب مت ولو جاوز المخرج اكثر من قدر درهم فواجب فيفسله ببطون الاصابع بعد غَسل اليدين مُرخيا مخرَجه بمبالغة ثم يغسل

اليد وكره استقبال النبلة واستدبارها في الخلام الله

كتاب الصَّاوة

وقت الغجر من الصُّبح المعترض الى الطلوع والظهرِ من الرَّوال الى بلوغ ظلّ كلّ شيئ مثليه سوى فييّ الزُّوال وفي رواية مثلًه والعصر منه الى الفروب والمفرب منه الى غيبة الشَّفق وهو الحمرة وبه يُفتَى والعشاء منه والوثر بعده الى النجر لهما * ويستعب للفجر البداية مُسْفِرًا جيث يمكنه ترتيل اربعين آية ثم الاعادة ان ظهر فساد وضوئه وتأخير ظُهرِ الصيف والعصر مالم يتفير والعشاء الى ثلث اللبل والوتر الى اخره لمن يثق بالانتباه وتعجيل ظهر الشَّمّاء والمفرب ويوم غيم يعجّل العصر والعشاء ويزِّفِّر فيرهما ولآ تجوز صارة وسجدة ثلاوة وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها الاً عصر يومه * ويكره اذا خرج الامام للخطبة النَّفُل فقط وبعد الصَّبح الَّا سُنَّة وبعد

ادآ العصر الى ادا المغرب ومن هو اهل فرض في آخر وقده

ا ای المنتشر فی الافتی ببنة و بسرة وهو السبی بالصبح الصادق واحترز به عن الفجر المستطیل الذی یبدو ولهذا سبی کاذبا (ج ش) موهو اذا کانت الشبس مسامئة المراس فی وقت انتصاف النهار فلا ظل لها عند ذلك کا فی مکة والدینة فی اطول ایام السنة والفیی کالشیی ما نسخ الشبس من الظل وذلك بالعثی (منج)

س اى مضيئًا يقال اسفر الصبح اذا اضاء (ج)

عرورى الحسن عن ابى منينة استعباب تاخير كل صلوة فى يوم الغيم لان فى التأخير تردد بين القضاء والاداء وفى التعجيل تردد بين الصحة والفساد فيكون الناخير اولى (ش) دهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون المعنى من انتصاف النهار السرى وهو الضعرة الكبرى الى الزوال كا ذهب اليه ائمة خوارزم (ج)

مطل_ الأذان

الكلمتين ولا يجمع بينهما (ج)
الكلمتين ولا يجمع بينهما (ج)
الكوليفير الكلمة عنوضها بزيادة
حرف أو حركة أو مد أو غيرها (ج)
وهو بأن تقول الشهادتين بصوت
خفى ثم تقولهما بصوت عال (ش)
عرف بعض النسخ يعدر ويزاد
بلا فيها وفي بعضها يعدر ويزاد فيها
وفي متن الشهنى وعلى القارى يعدر
ومطابقته للمعنى (م)
ومطابقته للمعنى (م)
قدر ما يفرغ الاكل من اكله والشارب
من شربه والمعتصر اذا دخل لقضاء

يقضيه فقط لا من حاضت فيه ١ فصصصل الأذان منة للفرائض والجمعة فقط في وقتها ويعاد لَوْ أُذَّن قبله ويترسل به مستقبلا واصبعاه في اذنيه ولا يُلعِّن ولا يُرجّع و يحوّلُ وجهه فى الحيملتين بهنة ويسرة وآن لم ينم الاعلام يستدير في الْمِئْذَنَة * وَالْآَفَامَةُ مِثْلُهِ لَكُن يُعْدَر فِيهِا وَيِزَادَ وَدَفَامِتُ الصلوة ولا ينكلم فيهما * والتنويب مسن في كلُّ صارة وبجلس بينهما اللَّ في المفرب ويؤذن للفاينة وبَقيم وكذا الأولى الفوايت ولكلُّ من البواقي ياتي بهما أو بها * وكره أفامة المعدث لا اذانه ولم يعادا وكرها من الجنب ولا يعاد هي بل هو كاذان المرأة والجنون والسكران وكره تركهها في السفر وجهاعة المسجد لا في بيته في مصر * ويقوم الامام والقوم عند من على الصَّارة ويشرع عند قد قامن الصَّارة ﴿ فَصَـَـَلُ شَرُوطُ الملوة هي عامر بدن المصلى من حدث او خبث وثوبه ومكانه

ا لقوله تعالی خذوا زیننکم عندکل مسجد ای ثبا بکم عند کل صلوة او طواف (ش)

ب اى ركبتيه قد ورد فى حديث انه صلعم قال ان ما تحت السرة الى الركبة من العورة وفى حديث اخر قال الركبة من العورة * (من ش) ساى الشعر النازل من راس المراة كما فى المحيط وفيه روابنان والاصح انه عورة وانها لا يجب فسله على النساء فى الجنابة على الصحيح لان فى فسله عرجا (منش)

م التعرى الطلب وشرعا طلب شبى من العبادات بفالب الراى عند تعذر الوقوف على مقيقته والعبل به واجب عند عدم ما فوقه (ج ش)

و اى والقصد مع التلفظ بما يدل عليه افضل منه بلا تلفظ فاللفظ وها لا يعتبر وفى شرح الطحاوى والافضل ان يشتفل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع وعند الشافعى لا بد من ذكر اللسان (ش)

4 لان الفروض والواجبات كثيرة فلا بد من تعيين ما يراد اداء فلا يشترط نية عدد الركعات لان قصد التعيين مفن عنه (ش)

وسَترُ عورته واستقبالُ القبلة والنيّةُ والوقتُ وعورةُ الرّجل من نحت سُرِّنه الى نحت ركبنه والامة هذا مع ظهرها و بطنها والحرَّهِ كُلُّ م بدنها الأالومة والكنَّ والنَّدم * وكشف ربع العضو يمنع الصَّلوة والسَّانُ عضوُّ كالفخذ والنَّكر منفردا والانثيين وشعرٍ نزل * وعادم مزيل النَّجس صلَّى معه ولم يُعد ولم يَجُز عاريا وربم ثوبه طاهر وفي اقل منه الافضل معه * وعادم الثّوب بجوز صلوته قائها وتندب قاعدًا موميا * وقبلة خائف الاستقبال جهةُ قدرنه وان عدم من يعلم تحرى ولم يعد مغطى بل مصيبلم ينعر وان تحرَّل مصليًا استدار * ولا يضر جهله جهة امامه اذا

علم انه لیس خلفه بل نقده او علم مخالفته ویقصد صلونه و الله الله ویقصد صلونه و الله الناده و الله و

التعيين لا العدد ﴿ فصل في صفة الصَّاوة فرضها التَّحريمةُ عد

ا ای بان السجود ینادی بکل منهها وفی المحیط ان سجد علی انفه دون جبهتهجاز وقد اساء وعندها لا یجوز الا ادا کان بجبهته عله وان سجدعلی جبهته وهدها جاز ولم یسی وفی الهدایة وان اقتصر علی امدهها جاز عند ابی منینه (ج ش)

μ ای نسکین الجوارح والاعضاء فی الرکوع والسجود حتی نطبئن (ش)
 μ ای الفرض والواجب (ج)

م اى بعدم الجواز (ج)

ه وقال محمد فى حالة القراءة فقط
فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت
ويضع عندهما (ش)

اى لا يقول انى وجهت وجهى وقال
 ابو يوسف يثنى ويوجه وهو مختار
 الطعاوى الا انه قال المصلى بالخيار
 ان شاء قال المتوجيه بعد الثناء وان
 شاء قاله قبل الثناء (ش)

والقيامُ وفراءةُ آية في كلّ من ركعتي الفرض وفي كلّ من الوثر والنَّفل والمكتفى بها مسينٌ وعندهما آية طويلة او ثلث قصار والرَّكوعُ والسَّعودُ بالجبهة والانف وبه يفنى والقعدةُ الأخيرة قدرَ النَّشهِ والخروجُ بصنُّعه * وواجبها قرأة الفاتحة وضمُّ سورة ورعاية التّرتيب والقعدةُ الاولى والنَّشهدان ولفظُ السَّلام وفنوتُ الونر وتكبيراتُ العيدين ونعيينُ الأوليَيْن للفراءة وتعديلُ الاركان والجهرُ والاخفاءُ فيما يُجهَرُ ويُخفى * وسُنَّ غيرهما او نُكب * فَأَذَا اراد الشروعَ كبّر بلا من الهمزة والباء ماسًا بابهاميه شعمتَى اذنيه والمراة نرفع يديها مذاء منكبيها وبجوز بكل ما دلَّ على تعظيم لا يشوب بدعاء ولو بالفارسيَّة لا الفراءة بها الا بعدر وبه يُنتى * ويضع بمينه على شماله تحت سُرَّته فى كل قيام فيه ذكر مسنون ويرسل فى قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين ثمَّ يُثْنَى ولا يرجَّه ويَنعوَّذ للقراءة لا للثَّناء

 ب اى يقول بعد الفاخة امين بالقصر اوالهد بالخفيف الميم اوبتشديدها (ج)

سوالمعنى مبعدا عضاف من جنبيه وذراعيه من الأرض لأن كليهما سنة الأ اذاكان المصلى فى الصنى فانه لا يبدى عضائلا يؤذي احدا (ج)

م وفي الكلام اشارة الى انه لا يجوز على غير الظهر لكن في الزاهدي بجوز على الفغذين والكمين بمذر على المختار وعلى اليدين والكمين مطلقا وابى انه لايجوز علىظهر غير المملى كاقال المسن لكن في الأصل بجوز في الزمام كما في المعيط (ج)

فيقوله المسبوق لا المؤتم ويؤخره عن تكبيرات العيدين ويسبّى ١ أى الامام (ج) لابين الفاتمة والسورة ويسرهن ثم يقراء ويؤمن سرًّا كالمؤتم * ثم يكبر للرُّكوع خافضا ويعتبد بيديه على ركبتيه مُفرجا اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا مُنكّس رأسه ويسبح ثلثا وهو ادناه نم يسمع رافعا رأسه ويكننى به الامام وبالتعميد المؤنم وبجمع المنفرد بينهما ويقوم مستويا * ثمَّ يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثمَّيديه ضامًّا اصابعه ثمَّ وجهه مُبديًّا ضَبْعَيه مجافيا بطنه عن فخذيه موجها اصابع رجليه نور القبلة ويسبح ثلثا وهو ادناه ویجوز علی کل شیئ بجد جُمْیَه ویستقر جبهنه وهلى ظهر من يصلَّى صلوته في الزَّمام والمرأة تخفض وتلزق بطنها بغخذيها ويرفع رأمه مكبرا ويجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنًا ويكبر ويرفع رأسه ثمَّ يديه ثمَّ ركبتيه ويقوم بلااعتماد على الارض ولا نعود * والركعة النَّانية كالاولى لكن لا

ا سواه كان الواقع منتفعا اولا والاطلاق مشيرالى ان حكم ما عبن به او غسل و حكم الوضوء و الفسل سواء فى القولين و يفتى و بقولهما فيما سواه (ج) على حكمه فقيل الشك فى طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالفهس فيه وقيل الشك فى طهارته وطهور يته جبيعا والاول هوالصحاح كما فى قاضى خان (ج)

مطل_ التمه

س ببطن كفيه اوببطنهها مع ظهرهها والاول اولى فاداخر والاول اولى فاداخر باقبل بهها وادبر ثم نفضها مرتين عندابي بوسف ومرة عند محمد وقبل الاول عمول على قلته كا في المحيط (ج)

عرواعلم أن سنة النيم النسبية ثم اقبال يديه وادبارهما ثم النفض ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي (ج)

ه من الوالجبات والنوافل ادا وقضا ا

۷ ایلفرض الوضوء والفسل وقیل للفرض و السنة کمافی الزاهدی (ج)

y ای ارتداد المسلم المتیم فله ان یصلی به ادا اسلم (ج)

به اذا أسلم (ج) ' ٨ بالفتح ثلثمائة ذراع الى ار بعمائة وقيل ميلا وقيل قدر ميلين كما فى التمر قاشى (ج)

انتفخ فهند ثلاثة ايّام وليالها وقالا مند وُجِد * وَسُوْر الآدَمَى

والنرس وكلّ مأكول اللَّم طاهر وسباع البهائم نجسٌ

و الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطّبر وسواكن البيوت مكروهٌ

والحمار والبفل مشكوا فيه * وينرضا به وينيم ان عدم فيره

والعرف كالشور الم فعسل التيم بخلف الوضو والفسل

مندالعبز عن الماء لبعده ميلا اولمرض اوبرد اوعدة او عَطَش

او عدم آلة اوخوف فوتما يغزت لا الى خَلْق كملوة العيد ابتداءً

اوبناء والجنازة لغير الولى وهوضر بة لمسم وجهه وضربة ليديه

مع مرفقيه على كلّ طاهر من جنس الارض ولو بلا نقع وعليه مع

النورة على المعيد بنيّة اداء الملوة وبصح فبل الوقت والطلب

ه من الرّفيق ويُصلّى بواحد ما شاء * وينقضه ناقض الوضوء

م الرقت وبعب طلبه قدر عَلمة ان طنه قريبا واذا ذكره ف الرّمل

لايميد

مطل__المسح

لايميد الملوة هنم المسم على المنس جايز المودن من عليه الفسل و فرضه عطوط قدر ثلاث اصابع البد في اسفل من السَّاق وَلِجُورَ على الْجُرْموقين وما يستر الكعب ويهكن به السفر وشرط كونهما ملبوسين على مهرنام وقت الحدث لاف الجبيرة ولابأس بسفوطها الآعن بَرْء ولا بُحسم سائرُ فير الرَّجْل الآهي ومدنه للمنيم بوم وليلة وللبسافر ثلثة من وقت الحدث وَنَاقَضُهُ نَاقُضُ الْوَضُوءُ وَمُضَى الْهُدَّةُ وَخَرُوجُ اكْثُرُ الْعَنْبِ الى السَّاق وَبِعَلَ امْ هَذَيْنَ لِجِبِ عَسَلُ رَجَلِيهِ فَقَطَ وَبِهِنَعُهُ خرقٌ ببدو منه قدرُ ثلاث اصابع الرِّ عِلْ اصفرِها وبجمع خروق خنى لاخنين وفى سفر البقيم وعكسه قبل بوموليلة بعتبر الاخير وبعدهما ينزع ﴿ فَصَــلُ الْحَيْضُ دَمْ بِنَفْهُ رَحْمُ بِالْفَهُ لَا دَأَهُ بهاولااياس بها وأفله ثلثه ابام ولياليها واكثره عشرة * واقل الطهر خبسة عشر بوماولاء لاكثره وألطهر المتغلل بين الدمين ف مدنه

) ایالمضی و الخروج (ج) م فی اسفل الساق من الخف سواء کان فی باطنه او ظاهره او طرف منه (ج)

مطلب الحيض

ساى لا يكون بالبالفة علة هى سبب للدم والداء عبنه واو ولامه همرة بعنى العلة جم عراد بعد الديات على الشها الشرع منقطعة الرجاء عن روّية الدم واياس فهو فى الاصل ايئاس على افعال مذفت منه العين نخفيفا ومد الآئسة فى زماننا على المختار خيسون سنة وفى الخلاصة خيس وخيسون (جم)

رمًا رأت من لون فيها سوى البياض ميض بمنع الصّلوة والصّومَ فيُقضى هو لا هي ودغولَ المسجد والطَّوانَ واستبتاعَ ما تحت الازار * ولا تقرأ كجنب ونُفساء بغلاف المعدث ولابس موالآء مُصعفًا الَّابِفَلَانَ مَنْجَانَ وَكُرُهِ بِاللُّمَّ وَلَادَرِهِمَا فَيْهُ سُورَةٌ اللَّا بِصُرَّةٌ * وَحَلَّ وطنمن قطع دمهالا كثرالحيض اوالنفاس قبل الفسل دون من قطع دمها لاقلَّ منه الآاذ امضى وقت يسم الفسلَ و النَّحريبة * و النفاس دم مقتب الولد ولا عد لافله واكثرة اربعون يوما وهو لام التوعمين من الأوَّل غلافا لجعينٌ و انقضا والعدَّة من الأخبر اجماعًا وسقطُ يُرى بعض خَلفه ولدُّنا مِفتصير البراة بهنفساءً والامةُ امَّ ولد ويقع المعاتى بالول وتنقضى العدّة به * ومانقص عن اقل الحبض اوزاد على حيض المبتدأة وهو عشرة او على نفاسها وهو أربعون يوما أو على العادة فيهما وجاوز اكثَّرهما ومارَّات مامل استحاضةٌ لاتمنع صلوةً ولا صومًا ووطيًا ومن لم بمض عليه و فن فرض الآو به مدث

، ای الحایض والجنب والنفساء والنفساء والمعدث (ج)

م ایبعدانقضاء اکثره (ج)

٣ وقت فيه بسع الفسل عن

م وزفر فانه عندهما من الأخيرفتصلى وتصوم مثى تلك الاخير (ج)

ه ایبولادته بانقال انولدت فانت طالق او مرة (ج)

و اى مدة الحامل مرة كانت او امة مطلّقة او مترفى عنها زرجها (ج)

۷ وفى الاكتفاء اشارة الى أنه أو بلغ الاقل اوزاد عليه ولم ببلغ الاكثر اوزاد على المادة ولم يبجاوز كان الكل حيضا او نفاسا كما في شرح الطعاوى وغيره (ج)

٨ اي الا في حال دوام مدنه (ج)

م وفسر الأثر باللون والرايحة (برج)

س وبحتمل أن براد اللبل مع يومها كما في المعيط (ج)

عم اى يطهر للصلوة (ج) خَفُ سَعَ

ه اى خروه الا ما له رايحة كريهة

من استعاضة او رعاف او نعرهما يترضاً لوقت كلّ فرض ويصلّى به فيه ما شاء فرضا ونفلا * و ينقضه خروج الوقت كطلوع الشمس ا اى وضوء صاحب العدر (ج) لا دغوله كالزوال ١ فعدل بطهر الشيء عن بَعَس مرفي مطايد يطهر الشيئ بروال عينه وأن بنى أثر مشق رواله بالمه وبكل مايع مزيل وعبًا لم يُر اثرُه بفسل وعصره ثَلثا ان امكن والآ يُفسل ويُترك الى عدم النطرات ثم وثم وعن المنى بفَسل او فرا يابسه والحَقُّ من ذي جرَّم جنَّ بالدَّلْكُ بالأرض وعن غيره بالفُسل فقط والسين ونعوه بالمسح والبساط بعرى الماء عليه ليلةً وٱلْأَرْضُ وما انصل بها كالْحُس والكلا بالبس وذهاب الاثر للصلوة لا للنّبم * ويعنى ما دون ربُم النوب من نَعَس خفيف كبول فرس وما أكل لهمه وغُره طير لا يُؤكل و اما خر. طير بوكل فطاهر الأالد جاج فانه فليظ كسائر ما خرج من المَخرجَبْن والنَّمِ والخبرِ فيُعنى منه قدر الدَّرهم وهو مثنال في الكثيف عالبط والأوز (ج)

المراد بعرض الكف صرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع (و ج)
 اى ماء فليل ليس بجار ولا عشر في عشر
 اى كنجس ورد على ماء فليل (ج)

ع السرقين او السرجين بكسر السين معرب سركين الفارسى على ما صرح به فى اللفات والسين فى الاصل مفتوح فكسر قياسا لفعليل لان الصيفة ما ورد فى كلام العرب بالفتح وقال ابن حجر السرجين بالفتح وهو كل ما القى بهيمة (حم)

والمقصود هوالتنقية فاو حصل بالواحد
 كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد (ج)

وقَدرُ عرض الكنّ في الرقبق وبول انتضح مثل رؤس الأبر لیس بشین وماء ورد علی نجس نجس کعکسه ورماد القَذر طاهر كعمار صار ملحا ويصلّى على ثوب بطانتُه نجسة وعلى طرف بساط طرفٌ آخر منه نجس وفي ثوب ظهر فيه من النَّجِس نُدُوَّة بجيث لا يقطر منه شبئ ان عُصر او وُضع رَطبًا على ما لُمين بطين فيه سرقين ويبس أو نُسى عمّل النَّجاسة فَفُسل طرف منه كعنطة بال عليها مُرُر تدوسها فَفُسل بعضُها او وُهب * الأستنجاء من كلّ حدث فير النَّوم والرّبح بنعو حجر حتَّى ينقيه سنة ولا بعظم ولا بروث ويمين ثم فسله ادب ولو جاوز البخرج اكثر من قدر درهم فواجب فيفسله ببطون الاصابع بعد غسل اليدين مرخيا مخرَجه بمبالغة ثم يفسل

البد وكره استقبال النبلة واستدبارها في الخلام &

كتاب الصَّاوة

وقت الفجر من الصُّبح المعترض الى الطلوع والظهر من الزُّ وال الى بلوغ ظلّ كلّ شيئ مثليه سوى فيئ الزُّوالُ وفي رواية مثلًه والعصر منه الى الفروب والمفرب منه الى غيبة السَّفق وهو الحمرة وبه يُعنَّى وْالْعَشَّاء منه والوثر بعده الى النجر لهما * ويستعب للنجر البداية مُسْفرًا بحيث يمكنه نرتيل اربعين آية ثم الاعادة ان ظهر فسادُ وضوئه وتأخيرُ ظُهرِ الصيف والعصر مالم يتفير والعشاء الى ثلث اللبل والوتر الى اخره لمن يثق بالانتباه وتعجيل ظهر الشَّنا والمفرب ويوم غيم يعجل العصر والعشاء ويؤذر فيرهما ولآتجوز صلرة وسجدة نلاوة وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها الاً عصر يومه * ويكره اذا خرج الامام للخطبة النَّفُل فقط وبعد الصِّبح اللَّا سنَّنَّه وبعد

ادآه العصر الى ادام المفرب ومن هو أهل فرض في آخر وقفه

ا ای المنتشر فی الافت بهنه و بسرة وهو السهی بالصبح الصادی واحترز به من الفجر المستطیل الذی یبدو كذنب السرمان ثم یعقبه الظلام ولهذا سهی كاذبا (ج ش)

م وهو اذا كانت الشبس مسامته للراس في وقت انتصاف النهار فلا ظل لها عند ذلك كا في مكة والمدينة في الحول ايام السنة والفيي كالشيي ما نسخ الشبس من الظل وذلك بالعشي (منج)

س اى مضيئًا يقال اسفر الصبح اذا اضاء (ج)

ع وروى الحسن عن ابى منينة استعباب تاغير كل صلوة فى يوم الفيم لأن فى التاغير تردد بين القضاء والآداء وفى التعبيل تردد بين الصحة والفساد فيكون التاغير اولى (ش) دهب اليه اثبة ما وراء النهر ويجوز ان يكون المعنى من انتصاف النهار السرى وهو الضعرة الكبرى الى النوال كا ذهب اليه اثبة خوارزم (ج) الزوال كا ذهب اليه اثبة خوارزم (ج)

مطل_ الأذان

الكلمنين ولا يجمع بينهما (ج)
الكلمنين ولا يجمع بينهما (ج)
الكولايفير الكلمة عنوضها بزيادة مرف أو مركة أو مد أو غيرها (ج)
المورف أو مركة أو مد أو غيرها (ج)
المورف أو مركة أو مد أو غيرها (ش)
المقدى ثم تقولهما بصوت عال (ش)
الم يعلى بعض النسخ يعدر ويزاد على أبلا فيها وفي بعض النسخ يعدر ويزاد فيها ويزاد واغترنا ذلك لحسن عبارته ومطابقته للمعنى (م)
المورف من المورف الكل من اكله والشارب من شربه والمعتصر أذا دخل لقضاء من شربه والمعتصر أذا دخل لقضاء ماجته (ش)

بتضيه فقط لا من حاضت فيه ١ فصصصل الاذان منَّة للفرائض والجمعة فقط فى وقتها ويعاد لَوْ أُذَّن قبله ويمترسل به مستقبلا واصبعاه في اذنيه ولا يُلعن ولا يُرجّع و يحوّلُ وجهه فى الحيملتين يمنة ويسرة وأن لم يتم الاعلام يستدير في الْمِئْذِنَهُ * وَالْآفَامَةُ مِثْلَهِ لَكُن يُعْدَر فيها ويزاد فد قامت الصلوة ولا يَنكلُّم فيهما * والنثويب حسن في كلُّ صارة وبجلس بينهما الله في المفرب ويؤذن للفاينة ويُقيم وكذا الأولى الفوايت ولكل من البواقي ياتي بهما أو بها * وكره أقامة المعدث لا اذانه ولم يعادا وكرها من الجنب ولا يعاد هي بل هو كاذان الهرأة والمجنون والسكران وكره نركهما فى السَّفر وجماعة المسجد لا في بيته في مصر * ويقوم الأمام والقوم عند حي على الصَّارة ويشرع عند قد قامن الصَّلوة ﴿ فَصَـَـَـَ الْمُروط الملوة هي طهر بدن المصلى من حدث او خبث وثوبه ومكانه

ر لقوله تعالی خذوا زیننکم هندکل مسجد ای ثبا بکم هند کل صلوة او طواف (ش)

م اى ركبتيه قد ورد فى حديث انه صلعم قال ان ما تحت السرة الى الركبة من العورة وفى حديث اخر قال الركبة من العورة * (من ش) س اى الشعر النازل من راس المراة كما فى المحيط وفيه روايتان والاصح انه عورة وانها لا يجب غسله على النساء فى الجنابة على الصحيح لان فى غسله على المنس)

م التحرى الطلب وشرعا طلب شيى من العبادات بفالب الراى عند تعذر الوقوف على مقيفته والعمل به واجب عند عدم ما فوقه (ج ش)

ای والقصد مع التلفظ بما یدل علیه افضل منه بلا تلفظ فاللفظ وحله لا یعتبر وفی شرح الطعاوی والافضل ان یشتفل قلبه بالنیة ولسانه بالذکر ویده بالرفع وعند الشافعی لا بد من ذکر اللسان (ش)

من ذكر اللسان (ش)

9 لان الفروض والواجبات كثيرة فلا

بد من تعيين ما يراد اداء فلا يشترط

نية عدد الركعات لان قصد التعيين

مفن عنه (ش)

وسَنرُ عورته واستقبالُ القبلة والنيّةُ والوقتُ وعورةُ الرّجل من نحت سُرّته الى نحت ركبته والامة هذا مع ظهرها و بطنها والحرّة كلُّ بدنها الأالومِهُ والكنَّ والقدمَ * وكشف ربع العضو يمنع الصَّلوة والسَّاقُ عضو كالفخل والنَّكر منفردا والانثيين وشعر نزل * وعادم مزيل النجس صلى معه ولم يُعد ولم يَجُز عاريا وربع ثوبه طاهرٌ وفي أقلَّ منه الأفضل معه * وعادم الثُّوب بجوز صلوته قائها وتندب قاعدًا موميا * وقبلة خائف الاستقبال جهة قدرته وان عدم من يعلم تحرى ولم يعد مغطى بل مصببلم يتعرُّ وان تحرُّل مصلَّيا استدار * وَلا يَضرُّ جهلهُ جهة أمامه أذا علم انّه ليس غلفَه بل نقده او علمُ مخالفته ويقص صلونَه واقتداءه ان اقندى متَّملا بالتعريمة ومع اللَّفظ افضل * ويكفى لفير الفرض والواجب نية مطاق الصّلوة ولهما شرط

المعيين لا العدد الله فصل في صفة الصَّلوة فرضها التَّعريمةُ

ا ای بان السجود ینادی بکل منهها وفی المحیط ان سجد علی انفه دون جبهتهجاز وقد اساء وعندهها لا یجوز الا ادا کان بجبهته عله وان سجدعلی جبهته وحدها جاز ولم یسی وفی الهدایة وان اقتصر علی احدهها جاز عند ابی منینه (ج ش)

p ای نسکین الجوارح والاعضاء فی الرکوع والسجود حتی نطبئن (ش) m ای الفرض والواجب (ج)

عم اى بعدم الجواز (ج) و وقال محمد فى حالة القراءة فقط فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت ويضع عندهما (ش)

۲ ای لا یقول انی وجهت وجهی وقال
 ابو یوسف یثنی و یوجه وهو مختار
 الطعاوی الا انه قال المصلی بالخیار
 ان شاء قال الموجیه بعد الثناء وان
 شاء قاله قبل الثناء (ش)

والقيامُ وفراءةُ آية في كلّ من ركعتي الفرض وفي كلّ من الوثر والنَّفِل وَالْمَكْنَفِي بِهَا مسينٌ وَعَنْدُهِمَا آية طويلة أو ثلث قصار والرَّكوعُ والسَّجودُ بالجبهة والانف وبه يفتى والقعدةُ الأخيرة قدر النَّشهد والخروجُ بصُنْعه * ووالجبها قرأة الفاتحة وضمَّ سورة ورعاية التْرتيب والقعدةُ الاولى والنَّشهدان ولفظُ السَّلام وفنوتُ الوزر وتكبيراتُ العيدين ونعيينُ الأوليَيْن للقراءة ونعديلُ الاركان والجهرُ والاخفاءُ فيما يُجهَرُ ويُخفى * وسُنَّ غيرهما او نُدب * فَأَذَا اراد الشروعَ كبَّر بلا مِن الهمزة والباء ماسًّا بابهاميه شعمتَى اذنيه والمراة ترفع يديها مذاء منكبيها وبجوز بكلُّ ما دلُّ على تعظيم لا يشوب بدعاء ولو بالفارسيَّة لا الفراءة بها الا بعدر وبه يُفتى * ويضع بمينه على شماله تحت سُرَّته فى كل فيام فيه ذكر مسنون ويرسل في فومة الركوع وبين تكبيرات العيدين ثمَّ يُثْنى ولا يرجّه ويَنعوَّد للقراءة لا للنَّناء ر أي الأمام (ج)

ای یقول بعدالفاتحة امین بالقصر
 اوالها بتخفین المیم اوبنشدیدها (ج)

سوالهعنى مبعدا عضك من جنبيه وذراعيه من الارض لان كليهما سنة الا اذاكان البصلى في الصف فانه لا يبدى عضك كيلا يؤدى احدا (ج)

عهوفى الكلام اشارة الى انه لا يجوز على غير الظهر لكن فى الزاهدى يجوز على المنفذين والكمين بعذر على المختار وعلى اليدين والكمين مطلقا والى انه لا يجوز على ظهر غير المصلى كا قال الحسن لكن فى الاصل يجوز فى الزمام كها فى المحيط (ج)

ا فيقوله المسبوق لا المؤتم ويؤخره عن تكبيرات العيدين ويسبّى لابين الفاتحة والسورة ويسرهن ثم يقراء ويؤمن سراً كالمؤتم * ثم يكبر للزُّكوع خافضا ويعتبد بيديه على ركبتيه مُفرجا اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا مُنكّس رأسه ويسبح ثلثا وهو ادناه ثم يسم رافعا رأسه ويكننى به الامام وبالتعبيد المؤنم وبجمع المنفرد بينهما ويقوم مستويا * ثمُّ يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثمَّ بديه ضامًّا اصابعه ثمَّ وجهه مُبديًّا ضَبْعَيه مجافيا بطنه عن فخذيه موجها اصابع رجليه نعر النبلة ويسبح ثلثا وهو ادناه ویجوز علی کل شیئ بجد جَعْمَه ویستقر جبهته وهلى ظهر من يصلُّى صلوته في الزَّمام والمرأة تخفض وتلزق بطنها بغنديها ويرفع رأسه مكبرا وبجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنًا ويكبر ويرفع رأمه ثمَّ يديه ثمَّ ركبتيه ويقوم بلاامتماد على الارض ولا قعود * والركعة النَّانية كالاولى لكن لا

، ای اصابع الرجل الیمنی وذکر فی الکافی والنعفة اصابع رجلیه (ج) 4 ای اصابع یدیه (ج)

س ای مثل نشهد عبد الله بن مسعود وهو التعبات لله والصلوات والطيبات السلام عليك الحاشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محدا عبده ورسوله * واخرج عن معبر عن خصيف قال رايت النبي عهم فقلت له ان الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود (جش)

مطلب يجهر الأمام

م وهو قيد للثلاث الاغيرة لان الثلاث الأولى لم تقض (ج)

ثناءَ فيها ولا تعوَّدُ ولا يرفع يديه فيها * واذا انبها افترش رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يمناه موجها اصابعه نعوالقبلة واضعا يديه على فغذيه موجها اصابعه مبسوطة والمرأة تجلس على اليُّتها البسرى مغرجة رجليها من الجانب الأيمن * ويتشهد كابن مسعود ولا يَزيد هايه ويقرآه فيما بعد الأوليَينُ الفاتحةَ قفط وان سبح او سكت جاز ثم يقعد كالأولى و بعد النشهد يصلّى على النّبي عليه السّلام ويدعوا بما لا يُسأل من النّاس ثُم يسلم عن يبينه بنية مَنْ ثَمَّ من البشر والملك ثم عن بساره كذا والمؤنم ينوى امامه في جانبه وفيهما اذا حاذاه والمنفرد المَلكَ فقط الصلى المام في الجمعة والعيدين والفجر وأُولَبَى العشائين اداء وفضاء لا غبر والمنفرد غبر ان ادى وغافتَ منها ان قضى * وأدنى الجهر اساعُ غيره وأدنى المنافئة اسماع نفسه هو الصميح وكذا في كل ما تعلَّق بالنَّطَق

ر فانه لوطاق امراته او اعتق عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح فلو طلق امراته او خالفها فاستثنى في نفسه لا يصدق في القضاء قال القاطى علاء الدين الصحيح عندى ان اسماع النفس كاف في بعض المتصرفات دون بعض الاترى ان البايع لو اسم نفسه بلااسماع المشترى لم يكن كافيا (ج)

م اى مقدار الفراءة المسنونة اى الثابنة بالسنة (ج)

س والمفصل السبع الأغير من القران سبى به لكثرة الفصل بين السور بالبسملة والمراد قراءة ايتين نامتين من السور الطويلة من هذاالقسم من القران مع الفاتحة (ج)

عم ولكن في المنبة قال الاكثرون انه من سورة محمد عدم وقيل من في وقبل

من النجم وقبل من الفتح (ج)
و وقبل الى البلد كها فى الكرمانى (ج)
و وفى النهاية من الحجرات الى عبس
ثم التكوير الى والضيى ثم الانشراح
الى الاخر قبل من اول الفران الى
عبس طوال منها الى والضيى اوساط

۷ فى نفسه بان يسبع نفسه اويصمح
 الحروف (ج)

رور الشابة لغة من نسع مشرة الى ثلاث وثلثين وشرها من خمس عشرة

الى تسع وعشرين (ج) و اسم لمُوْنث غير لازم التاء من احدى وخمسين الى اخر العمر وشرعا

من الخيسين (ج)

كالطلاق والعثاق والاستثناء وغيرها وَسَنَة الفراءة في السَّفر عَجَلَةً الفائحةُ مع الله سورة شاء والمناً نعو البروج وفي سورة شاء والمنا نعو البروج وفي سورة الفير والظهر وأوساطه في الفير والظهر وأوساطه في

العصر والعشاء وقصاره في المفرب * ومن المُعرات طوالٌ الى

البروج ثمَّ اوساط الى لم يكن ثمَّ فصار الى الآخر * وفي

الضُّرورة بقدر الحال وكره تعيبنُ سورةٍ للصَّلوة وينصت المؤتمّ

وكذا في الخطبة الا اذا قرأ صلوا عليه فيصلى السامع سرًّا *

وَالْجِمَاعَةُ سِنْهُ مَوْكُدة والأَوْلَى بِالأَمَامَةُ الْأَعَلَمُ بِالسِنْةُ ثُمَّ الْأَقْرَأُ

ثمَّ الاورع ثمَّ الأَسَنُّ فان امَّ عبدٌ او اعرابيُّ او فاستَّ او اعمى

او مبتدعٌ او ولدُ زنا كرُه كجهاعة النساء ومدهن فأن فعلن

نقف الامام وسطهنَّ وكعضور الشابّة كل جماعة والعجوزِ الظُّهرَ

والعصر * ويقتدى المتوضى بالمتيم والفاسل بالماسح والقائم

بالفاءك والمومى بالمومى والمتنفل بالمفترض لأرجل بامرأة

1 فيقندى عار بعار كما في المعيط (ج

م اى لا ينبغى له ان يطيل الصاوة و يحتمل ان يكون الضبر المفراءة (ج)

مطلـــ مصل سبقه س التحريمة بعد ابطال الأولى بها شاء من الاعبال (ج) عمر اى مكان التوضوء (ج)

ه ای ادا کانت الجماعة نمامهم او بعضهم غارج المسجد وظن انه احدث وجاوز الصفوف فسدت صاوته وفيه اشعار بان البیت کالصحراء لکن الاصح انه کالمسجد ولذا یجوز الاقتداء فیه بلا انصال الصفوف کها فی المنیة (بر و ج)

۱۹ی اوصل ما بقی من الصلوة بما صلی (ج)

او صبی وطاهر بیعدور وفاری بامی ولابس بعار وغیر موم بموم ولا مفترض بمتنفل ولامفترض بمفترض فرضا آخر والآمام لا يطيلها ولا قراءةً الاولى الأفي الفجر ويقوم المُؤتمّ الوامد على بمينه والزائد غلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الحنافي ثم النساء فان حادته في صلوة مشتركة تمريمة وادا فسات مدت توضأ واتم ولو بعد التشهد والاستيناف افضل والامام يجرُّ آخرَ الى مكانه ثمَّ يتوفَّأُ ويتمَّ ثبَّة أو يعود كالمنفرد ان فرغ امامه والا عاد وكذا المقندى * ولو جُنّ او أغبى عليه او امتلم او قهقه او احدث عمدًا او اصابه بول كثير او شُجِّ نسال أوظنَّ أنه أحدث فغرج من المسجد أو جاوز الصفرف خارجه ثم ظهر كُلهُرُهُ بطلت صلونه ولو لم يخرج او لم يجاوز بنى وبعد النشهد إن عَبلَ ما ينافيها نبَّت وتنسد صلوة

اى بفعل صدر من المعلىقصدا (ج) مطلــــ يفسدها الكلام

م بالحائبن المهملنين وهو أن يقول اح أح (ج)

س اىلى دوايبه مول رأيه او جهه على وسط رأمه وشده بالصبغ أو غيره او على القفاء بغيط أو غيره والعقص في الأصل الشد كما في المحيط (ج) م اى أرساله منى يصبب الأرض أو وضعه على راسه أو كنفيه وأرسال أطرافه من جوانبه (ج) أى ضم الثوب ورفعه بين يديه أو من خلفه عند السجود (ج)

المسبوق وان وجد هُنا رُوْيةُ المتبهم الهاء ونعره فسدت يُفسدها الكلام مطلقا والسّلام عبدًا وردُّهُ مطلقا والانين ونعوه مها له صوت والبكاء بصوت الله لآمر الاخرة والنَّاعام الله بعدر وتشبيتُ عاطس وجوابُ الكلام وأرَّو بالنَّكر والفاعُ الأبلامامه والقراءة من مصعن او السجود على نجس والدُّعام بها بُسأل عن الذاس والاكلُ والشُّرب والعمل الكثير أي ما يمناج الى اليدين او يستكثره المصلّى او يَظُنُّ النَّاظرُ انَّ عاملَه غيرُ مصل * وكره كلُّ هيئة يكون فيها تركُ الخشوع وقُلْبُ الحص ليسب الآمرة ومسم جبهته من النّراب فيها والسَّجُود على كُوْرِ عهامته وافتراش ذراعيه وعَقْصُ شَعْرِه وَمِنْ لَ ثُوبِه وَكُفَّهُ وتغصيص الامام بهكان لا ان قام في المسجد وسجد في الطّاق والمنيامُ غلف صفى وُجِد فيه فُرْجَةٌ وصورةُ حيوان في الله والسَّاءُ

وجهة غير خَلْنُ وتحتُ لا ان صفرت جنًّا او مُحى رأسها وفَى ثَيَابِ البندلة وَمَسْرُ رأسه الَّا نَدَالُلَّا وَعَدُّ مَا يِمْراهِ وَعَلْفُ باب المسجد والوطئ والحدث فوقه لا فوق بيت فيه مسجد ولا تزيينه وصلونه الى ظَهْر من لا يصلَّى وقتلُ الحبَّه والعقرب فيها * ويأثم بالمرور امَامَ المصلَّى في مسجِّ صفير واماً في فيره ففيها ينتهي المه بصره ناظرا في مسجَّده وماذي الاعضاء الاعضاء ان صلّى على دكّان ان لم يكن سترة اى خشببة ال فراع وفلظ اصبَم تَفْرَزُ مذاه احد ماجبيه بقربه ويكفى سترة الامام وجاز تركها عند عدم المرور والطريق ويدرأ بالنسبيع او الاثارة ان عُدم منرة أو مر بينه وبينها ﴿ فصـــل الوثر ثلاث ركعات وجب بسلام واحد وقبل ركوع الثالثة يكبر رافعا يديه ثم يقنت فيه ابَدًا دون غيره ويقرأ في كلّ ركعة منه الفاتحة ودورةً وَيَنَّبِعُ الفانتَ بعد ركوع الونر لا الفانتَ في

ا ويكره نقش المسجد بالجص وماء الذهب للرياء وزينة الدنيا ولايكره لنعظیم المسجد لآن عثمان رضهفعل ذلك المسجد النبي عهم واصحابه متوافرون ولم ينكره منهم امد نصاب الاحنساب من الباب الرابم مشر فيها يعتسب في المسجل ٧ ولا صلوة البصلي متوجها (من ج) س اي ولا يكره قتل جنية لقوله صلعم اقتلوا الاسودين اي الحية والعقرب (من ج) م اى يستوى فيه جميع اعضاء المار اعضاء المصلى كلها (ج) هِ اى قبل ركوع الركعةُ الثالثة اشاربه الى انه لا يقنت في غير الثالثة وما عدا القيام وفيه رد على الشافعي حيث يقنت بعد الركوم ابدا (ج) y ای فی الوزر فی جمیع السنه دون غير الوتر وانها ذكر هذه الطروف مبالغة في الرد على الشافعي فانه مستعب عنده في النصف الأخير من رمضان وفي الفجر أبدا (ج) A وفي الكرماني انه صلعم كان يقراء الاعلى والكافرون والاخلاص (ج)

الغبر بل يسكتُ * وسن قبل الغبر وبعد الظُّهْر والمفرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع بتسليمة وعبب الاربع فبل العصر والعشاء وبعده وكره مزيد النَّفل على اربع بتسليمة نهارًا وعلى ثمان ليلا واللربع افضل في المَلوَين ولزم النفل بالشُّروع الَّا بَطَنَّ انَّه عليه وفَضى ركمتين لو نقض في الشَّفع الآوَّل أو النَّاني * وَنْرَاكُ الفراُّهُ في ركعتَى الشَّفع الأول يُبطل النَّحريمة عند أبي منيفة رح وعند عمد ره في ركعة وعند ابي بوسني ره لا اصلاً بل يفسد الاداء فيقضى اربعا عند ابي منينة ره فيما نرك في احدى الاوِّل مع كل الثَّاني او بعضه وعند ابي يوسف في اربع مسائل يوجد النَّرك فيها في الشَّفعين وفي الباقي ركعتين وعنه، عملُ رهُ ركعتين في الكلّ وآن لم يفعد في الوَّيُّط او نوى اربعا وانَّم اثنين فلا شيى عليه * ويتنفل راكبا موميا خارج المصر الى

ر الملوان بفتحتين الليل والنهار تثنية (للي بالقصر في الاصل امتدادهما (ج) γ ای انهام رکعتین منه وان نوی اكثر فان ألاصل ركعتان زيد في المضر واقر في السفر (ج) س بغلاف النراك في ركعة منه فانه لا يفسد الا الاداء وهذا اعدل الاقوال واصعها ولذا فدمه (ج) ع لان النعربة تنعقب لهذه الافعال ولم يوجد الكل في الشفع الأول فلم يصع الشروع في الثاني كما أذا نرك الفراءة في ركفتي الفجر أو أمديهما (ج) ه لأن الفراقة ركن زايد منى جاز الشفع الثانى من الفرض بدونها فتركها لا يفسد النحريمة (ج) ۲ والمعنى فيماً بين كل اربع ركعات من النفل (ج) ٧ من وجوب القضاء في الصورتين امافي الاولى فلان الفعدة الاولى في النفل لا تكون فرضا عندهم واما في الثانية فلان المعتبر هو الشروع لا النية (ج)

والبقاء ومن الناس من اشترطه في * الابتداء واصحابنا لم يا مفدوا به كما في المعرط (ج) لقام وكرواً لقام القام الفقام النفل فأئما وانمها فاعدا بلا عذر سواء كأن ذلك في الركعة الأولى أو الثانية (5)

مطل__ الكسوف

مطل_ من شرع في س ثلك الصارة الفرض كما في التعفة وغيرها أو الأفامة كافي المضمرات (ج) م من الثنائي او الثلاثي او الرباعي (ج) ه او سجل أباً اى للثانية سواء فاملها او رکع (ج) و من ثناتی او ثلاثی کلها خلاف القياس فانها منسربة الى الاربع والثننين والثلاث (ج)

او تقل جماعة بفيبته كا في الكرماي (ج)

ا فلا يشنرط الاستفبال في الابتداء عبر القبلة وقاعدًا مع قُدْرةَ قيامه وكره بقاء وأن افتاح راكبا ونزل بنى وبعكسه فسل * وس النراويح قبل الوتر او بعده وعلى كلّ ترويعة اى اربع ركعات بتسليبتين جلسة بقدرها وسن الختم مرة ولا يُترك لكسل الفرم ولا يونر بجماعة خارج رمضان ، فصلل عند الكسوف يصلّى امام الجمعة بالناس رَ عَنَيْنَ نَفَلًا مُخْفَيًّا مَطُولًا قَرَاءُتُهُ فَيْهُمَا ثُمْ مِدَّوْدًا مَنَى تَاجِلَى الشَّاس وان لم يحضر صلّوا فرادى كالحسرف * والاستسفاء دعام السَّم الله عضر صلّوا فرادى كالحسرف * والاستسفاء واستففار مستقبلا وآن صلوا فرادى جاز ولا يُقلَب ردام ولا يُعْضر دمي الله فصلل من شرع في فرض فاقيمت ان لم يسجى للرَّدمة الأولى او سجى وهو في غير رباعيّ قطع واقتدى وكذا فيه بعد ضم اخرى وأن صلى ثُلثًا منه مِتمَّه ثم يقتدى مننفُلا اللَّ في العصر * وكره خروج من لم يصل من مسجل ٧ مثل الأمام والمؤذن والذي يتفرف الدُن فيه لا لمقيم جماعة اخرى ولا لمن صلَّى الظَّهرَ والعثماء ا فانه یکره الخروج اذ التنفل بعدهما مشروع (ج) بم ای من ظن عدم ادرا**ك ا**لغجر (ج)

س ای حال ادراك الظهر وعدمه ادا اداها (ج) عم ای هانین السنتین (ج)

مطلب سجود السهو

ه ركن الشيى جزء ماهيته فركن الصلوة النيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج والبعنى اذا قدم البصلى ركنا على ركن أو المن التاخير مقدار زمان حرف موجب للسهو وفى الزاهدى انه قدر ركن وفى النسفى انه مقدار كلام تام وقال الماتريدى انه قدر كلام تام كثير الكلمات (ج)

سير مصول (ع) وفي الينابيم لا بعب سعود السهو المهو بالعبد الا في موضعين الاؤل تا غير المدى سعدتي الركعة الاولى الى الخر الصلوة والثاني تراك التعدة الدولى (ش)

فصل فرض الترتبب بين الفروض الحبسة والوتر فائتا

كلُّها او بعضها الا اذا ضاف الرقت او نسى أو فانت ستْ ١

فعسل نبجب بعد سلام واحد سجدتان ونشهد وعلام اذا

ه قدّم رکنّا او آمّره او کرره او غیّر واجبا او ترکه ساهیّا کرکوع ا

قبل القراءة وتأخير الثالثة بزيادة على النشهد وركوعين مد

والجهر فيما يخافت وثراك القعود الأوّل * و يؤول الكُلّ الى ترك عد

الواجب ولآ بجب بسهو المؤتم بل بسهو امامه أن سجد

والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضى واذا لم يقعد اولاً وهو

اليه افرب قعد ولا سهو عليه والآقام وسجد للسهو وان لم

ينعد اخبرًا قعد ما لم يسجد وسجد للسهو وأن سجد تحوّل فرضه نفلا وضمّ سادسة ان شاء وان قعد الاخيرة ثم قام ساهيًا عاد ما لم يسجل وسآم وان سجل تم فرضه وضم سادسة وسجل للسهو * والركعتان نفلٌ لا تنوبان عن سنة الظهر ومن اقتدى به فيهما صلاهما وان افس قضاهما * واذا سجى للسهو في النفل لا يَبُّنى وان بنى صعّ * وان سلم من عليه السهو فهو في الصلوة أن سجد والله لا ومن شك أوّل مرة أنه كم صلّى استأنى وان كثر اخل بفالب الطّن وان لم يفلب فبالاقل ويفعد حيث نوهمه آخر صلونه ١ فصـــل نجب سجدةً بين تكبيرتين بشروط الصاوة بلا رفع يد وتشهّد وملام وفيها سُبْعَة السَّجود على مَنْ ثلا الله من اربع عشرة آية التي في آخر الاعراف والرعد والنعل وبني اسرائل ومريم واولى الحج والفرقان والنهل والم السجدة وص وحم السجدة والنجم وانشقت

راى بالامام (ج)
الح وان افسد المقتدى اياهما قضاهها وجوبا عند ابى يوسف (ج)
وقال محمد لا قضاء عليه كالو افسدهما الامام (ش)
المام (ش)
الدام رفد النفل بار بع ركعات او بركعتين وقد سهى في الشفع الاول لا ينبغى ان يسجد للسهو الا بعد الشفع الثانى (ج)

م امديهما عند الانعطاط والاغرى عند الارتفاع على المشهور عن اصعابنا رحمهم الله تعالى والاكتفاء مشير الى ان التكبير ليس بفرض ولا واجب فاما سنة أو ندب (ج) ه من النية عند التكبير وتوجه القبلة وستر العورة والطهارتين والوقت (ج) و لا من تهجى أو كتب (ج)

ا كما فى الكافى وفيره ولكن فى شرع الطعاوى وفيره ان افتدى السامع فبل سجدة الأمام سجد معه وان افتدى بعدها حارث صارت فلا يؤدى بعدها (ج)

م وهى النى وجب اداؤها فى الصلرة رش من خارج الصلرة وإن اسك بنركها (ج) عم اى هن سجدة النلاوة (وش) واستداه

مطل__ صلوة المريض

4 اى لا مع تعدر النيام اى ان هجر عنها مع الندرة على النيام فالايها الراس البهما قاعدا المب منه قائما (ج)

واقرأً او سبعها واذا ثلا الأمام فين سبع ثم اقتدى به في ركعة اغرى يسجد بعد الصارة كمصل سمع مين ليس مَعَه ومن افندى به فى تلك الركعة بعد سجود الأمام لا يسجد وقبله غارجيٌّ والصلونية لا نقض غارجها والركوع بلا توأنَّ بنوب عنها وان كرّر في مجلس المعصلوة يكفي سجدة رَيْعْنبر للسامع عِلسه وَاللهِ الثوب والانتقال من غصن الى غصن آخر نبديل * وبكره نرك آية السجدة وحدها لا عكسه ونُكب ضم غيرها اليها واستعسن اخفا من السامع ﴿ قصــل ان تعدّر النيام لمرض مدث قبل الصلوة أو فيها صَلَّى قاعدًا بركع ويسجد وان تعذَّرا مع القيام أوْ مُمَّا برأَسه فاعدًا ان قدر على القورد ولا معه فهر أحب وجعل سجوده أخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شيئ ليسجد عليه والا فعلى جنبه مترجها

ا وفى جوامع الفقه لو افتتح الصلوة بالأيماء ثم قدر قبل ان يركم به ويسعِد جاز له أن ينمها بخلاف ما لو قدر بعد الركوع به والسجود انتهى ولو قدر المضطعم في الصلوة على النعود دون الركوع والسجود استأنف الصارة على المختار (ش) اذا قدر على التيام عند الى منيفة وابي يوسف وقال تحمد يستاءنني الصلوة وهى فرع افتداء الفائم بالقاع*ت* (ش) م والكلام مشير الى انه لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في السنن ج وفی صحیح مسلم من ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر اربع ركمات وفي السفر 'ركمتين وفي الخرف ركعة (ش) عم فلو نوى الاقامة نصف شهر في موضعين نعو مكة ومنى لم يصر مقيما كها في المعيط (ج) ه والخبائي بالكسر منسوب الى الخباء بالهمزة المنقلبة عن الياء من وبر او صوف لا شعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منهما فبيت كما ذكره

الجوهرى (ج)

ه لانه خلط النفل بالفرض فصدا
وذرك القصر الواجب واخر السلام
الواجب وذرك تكبيرة الافتتاح الواجبة
في النفل من رج)
هي التركه الفعدة التي هي فرض وهذا
اذا لم ينوالاقامة في القومة الثالثه والا

الى القبلة او ظهره كذا وذا أولى والابها بالرأس فان تعذّر مد مبر مبر مبر مبر المستلام والما المبركم ويسجد صع أن مبر المبركم ويسجد صع أن مبر المبركم ويسجد صع المبر مبر المبركم ويسجد صع المبركم والمبركم والمب

بيوتَ بلده فاصدًا مسافةَ ثلثة ايام وليالها بسير وسط وهو

ما فات وان زاد ساعةً لا ﴿ فصل المسافر من فارق

ما سار الابلُ والراجلُ والغُلْكُ اذا اعتدلت الربيح وما زليق عد عد

نصف شهر ببلدة او قرية واحدة وبصحراء دارنا وهو خبائي لابدار ا

الحرب او البغى محاصرًا كمن طال مكثه بلا نيَّة فلو أنم وقعد

الاولى نَمَّ فرضه واساء وما زاد نفلٌ وان لم يقعد بطل فرضه *

مُسَافِرُ أَمَّهُ مَقِيمٌ فِي الرقت يُنِّمُ وبعده لَا يَؤُمُّهُ وفي عكسه

٧ لنركه النمدة التي هي فرض وهذا المنابعة المقيم وقصر المسافر قائلًا ندبا انبُّوا صلوتَكُمْ فاني مسافر *

ا ای کسفر الطاعة (ج ش) م اى عادم الشروط الأربعة أو بعضها * والكلام مشير الى ان فرض الوقت هر الظهر في حتى المعنور وغيره ولكنه مامور بالمقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة (من جي س والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استيذانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتهعوا على رجل وصلوا جازكا في الجلابي (ج) م اي يشترط في الخطبة ان يكون بعد الزوال متى لو خطب قبل الزوال وصلی بعدہ لم یجز (ج) ه فان شرع الفوم ثم نُفروا اى خرجوا من المسجد من النفير وهوالخروج (ج) ۷ ای اول اذان بعد الزوال سوال كان على المنارة او عند الخطمة *ج * والأذان على المنارة الا انه احدث في زمان عثمان رضي الله تعالى عنه على الزوراء وهي دار بسوق المدينة مرتفعة لما روى البخاري ان الأذان يوم الجمعة كان مين بجلس الامام على المنبر في عهد النبي عهم وابي بكر وعمر فلما كان في خلافة عثمان وكثروا ام وا بالاذان الثالث على الزوراء فثبت الامر على ذلك وسمى ثالثا باعتبار الشرعية * ش * والأصم ان كل اذان يكون قبل الزوال فهوغير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر او على الزوراء ٧ لقوله ثمالي فاسموا الى ذكر الله

وذروا البيم (ش)

و يبطلُ الوطنَ الاصلَّى مثلُه لا السفرُ ووطنَ الافامة مثلُه والسفر والاصالى * والسفر وضده لا يفيران الفاينة ومفر المعصية كفيره فى الرُّغَص ﴿ فصل شُرِطَ لوجوب الجمعة الاقامة بمصر والصَّحَّةُ والحرَّيةُ والذكورةُ والبلوغُ وسلامة العين والرَّجل ونقع فرضًا ان صلَّاها فاقدها وشرط لادائها المصر او فناؤه * وما لا يسع اكبر مساجده اهله مصر وما أنصل به معدًّا لمالحه فناؤه * والسلطان او نايبه ووقت الظهر والخطبة نعر نسبيعة في الوقت والجماعة أي ثلاثة رجال سوى الامام فان نفروا بعد سجوده انَّهما وقبله بدأ بالظهر والآذنُ العامُّ * وكره في المصر ظهر المعدور وغيره جماعةً وظهر غير المعدور قبل الجمعة ومعيه اليها والامام فيها يبطله وآن لم يدركها وَمُدركها في التشهد او سجود السهر يُتمُّهَا * وَاذا أُذَّن اللَّوُّلُ تركوا البيعَ والشراء وسعوا واذا خرج الامام المخطبة مَرُمَ الصلوة والكلام كذا في الكافي * فتاوى عالم كير *

مطل__ العددن

حتى يُنمَّ الخطبة وَاذا جلس على المنبر أُذَّن ثانيًا بين يديه واستقبلوه مُسْتَمعين و يخطب خطبتين بينهما جَلسة قائما طاهرًا واذا نَّهْت اقبيت وصلى الامام ركعتين ﴿ فَصَـَـَـَلُ نَدُبِ بوم الفطر ان يأكُلَ ويستاك ويفتسل ويتطيّب ويلبس احسن ثيابه وبؤدى فطرته ثم يخرج الى المُعَالَى ولا يتنفَّل قبل الصَّارة وَشُرط لها شروط الجمعة وجوبًا واداء الَّا الخطبة ووقَّنها من ارتفاع الشمس الى زوالها ويكبر ثلاثا رافعا بديه بعد الثناء وفي الركعة الثانية بعد القراءة ويصلّى عدًا بعدر واذا صلَّى الامام لايقضى مَنْ فات * وَالآضيى كالفطر لكن نُكب الامساك الى ان بصلّى ويكبر جهرًا في الطريق وَبُصَلَّى ثلثة ابام بعدر او غيره وَ يُعَلَّم في خطبته تكبير النشريف والأُضْعَبَّة وَثُمَّ امكام الفطر * ولا آجتماع يوم عرفة تَشَبَّها بالواقفين ويجب قوله اللهُ أَكْبَرُ اللهُ آكْبَرُ لا الله الا الله وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ

الى من ارتفاعها قدر رمع او رهين كها في الخلاصة أو من وقت تحل الصاوة فيه كما في المضمرات الى ما فيل زوالها والفاية غير داخلة في الهفيا بقرينة ما مر ان الصارة الواجبة لم يجز عند قيامها (من ج) م اي يقضى صاوته كما اشار المه الكرماني والجلابي والهدابة وغيرها او يؤدي كا في التعفة (ج) ٣ بان هم الهلال ثم ههد به بعد الزوال او بان صليت ثم ظهر انهم صلوها بعد الزوال نيد بالفد وبالمذر لانها لا تصلى بعد غدو لاغدا بغير عدر (ش) م اي في خطبة النطر فان ثم بلاها للبعيد (ج)

وَللَّهُ الحمد من فجر بوم عرفة عقيب كلُّ فرض أُدَّى بجماعة مستحبّة على البُّقيم بيصر ومقتدية برجل ومشافرٍ مقتدٍ ببقيم الى عصر الميد وقالا الى عصر آخر ابَّام النشريق وبه يُعْمَلَ ولا بدعه المؤنم وآو نرك امامه الله نصل سُنَّ للمعنَّضَر انْ بوجه الى القبلة على بمينه وَأُخْتِيرِ الاستلفاء ويُلقَّنَ الشهادة * فَأَدَا مَاتِ يُشَدُّ لَمَيْاهِ وَيُفْهَض عِينَاهِ وَيُجُهِر تَعْمَهُ وَكُفنُهُ وِتُرًّا وَيُفسل بلا مضمضة واستنشاق ولا قلّم ظفرٍ ولا تسريح شَعرٍ رَبُعُول الْمَنُوط على رأمه ولحينه والكافور على مساجده * ومنة الكفن له ازار وقبيص ولفافة والمتعسن العمامة ويزاد لهاالخمار وفرقة نُرْبط بها نويها وكفايته له ازارٌ ولفافة وبزادلها الخمار * رُبِعَقَد الكفن ان خيف انتشاره * وصلوته فرض كفاية وهي ان مِكبّر وَيثنى ثم مِكبّر ويصلّى على النبي عليه الصارة والسلام ثم يكبّر ويدعو له ثم يكبّر ويسلّم ولا يرفع اليد الا في

الى مادى عشرة وثانى عشرة وثالث عشرة وانها سبى بذلك لان النشريت تقديد اللحم وفيه تقدد لحم الاضاحى بالشبس (من ج) مطل للخائز

ام فیجب علی اخوانه واصد فائه ان بقولوا عنده کلمة الشهادة ولا بقولوا له قل کیلا یابی عنه (ج) سمرة او ثلاثا او خمسا او سبعاولا بزاد علی ذلائوقی الحد بیث قال النبی صلعم ادا اجبرتم المیت فاجبر وه ثلاثا او شها او سبعا ولا بزاد علیه کها فی شرح الطعاوی (ج) عمر احبه تم وانفه عبه کها فی عمر العمر الطعاوی (ج)

ويك وركبتيه وقلميه (ج)

الأوَّل * وَيَقُومُ الأمام بعداء الصدر وَالْآمَق بالأمامة السُّلطان ثم القاضى ثم امام الحى ثم الولى كها في العصبات * ويصح الأذن بها فان صاَّى غيرهم يعيد الولى ان شاء ولا يصلى غيره بعده وَمَن لم يُصَلُّ عليه فدُفن صُلَّى على قبره ما لم يُظَن تَفَسُّخُه وَأَم يَجِز راكبًا وكرهت في مسجد جماعة ولو وُضع المينُ خارجَه اختلف المشايخ * ومن في ممل الجنازة اربعة وأنْ تضع مقدَّمها ثم مؤخرها على يمينك ثم كذا على يسارك ويسرعون بها لا خَببا والمشى خلفها احب وكره الجلوس فبل وضعها وَيُلعَد القبر وَيُدخل فيه مما يلي القبلة و يقول واضعُه بسم الله وعلى ملة رسول الله و يوجه الى القبلة وَيُعَلُّ الْعَقْدَةُ وَيُسَوَّى اللَّبِنُ والفَصِبُ وَيُسْجَّى قبرها لا فبره وَكُرُهُ الْآَجَرُ وَالْخَشْبِ وَيُهَالُ النَّرابِ وَيُسَنَّمُ الْفَبْرِ ﴿ فَصَلَّمُ اللَّهِ اللَّهِ الشهيد هو مسلمٌ طاهر بالغ فُتلَ ظُلْمًا ولم بجب به مال ولم

اوفى الخزانة انه لو كان البيت مع الامام او بعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كها في مطر ونعره داخله لم يكره انفاقا كها في قاضيخان (من ج)

الم بفاعتين وهو اول عدوالفرس (ج) الفاعل ان الشهيد من قتل بعديدة ظلما ولم يجب به مال او وجد ميتا جريعا في المعركة سواء قتل بعديدة اله لكن في هذا النعريف نظر وهو اله لا يشمل ما قتله المشركون او اهل فالنعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرتث من ظلما ولم يجب به مال ولم يرتث من ظلما ولم يجب به مال ولم يرتث من في المعركة * شرح الوقاية المعركة * شرح الوقاية مطلب الشهما

يَرْزَتُ فينزع عنه غير ثوبه ويراد ويننص لينم كفنه ولايُفسَل ويصلَّى عليه و يُدنن بدمه * وَغُسُّل من وُجِد قَمْيلا في مصرٍّ لم يُعْلَمَ فانله او جُرِح وارنت بان نام او اكل او شرب او عولج او آواه خيمة او نفُل من الهمركة حيًّا او بقبي عاقلًا وقت صَلَرَةِ أَوْ أَوْسُ بِشِينٌ وصُلِّي عَامِهِم وَآنَ فَيْل لَبغى أو قطع طريق عُسل ولا يُصَلَّى ﴿ فصـــل اذا اثند خوف العدُو جعل الأمام أُمَّةً نُعو العدو وصلّى باخرى ركعة في الثنائي وركفتين في غيره ومضت هٰذه اليه وجاءًت تلك وصلى بهم ما بقى وسلّم وَمّده ومضت اليه وجائت الأخرى وانهت بلا قرائة ثم الاخرى بها * وآن زاد الخرف صلّوا ركبانا فرادى بايماء الى اى جهة قدروا ويفسدها الفنال والبشى والركوب ١ فصـــل صم في الكعبة الفرض والنفلُ ولو ظَهْره الى ظهر امامه لا أمن ظهره الى وجهه وكره فوقها وان اقتدوا حولها وبعضهم

ا وفيه اشعار بانه اذا قتل نفسه خطاءً يصلى عليه وهذا بلا خلاف واما اذا تعبد فيه فقد صلى عند الطرفين والاصع عند الشفدى ان لا يصلى عليه لانه لا نوبة له وعند الحلواني يعكس كها في النهاية * ج * ولا يصلى على قطاع الطريق اذا قتلوا في حال حربهم * ولو قتل الامام وقتلهم صلى عليهم ولو قتل الامام مدا لا يصلى وكذا حرانة الفتاوى * خرانة الفتاوى *

مطلــــ صلوة الخوف براى جماعة كما فى قوله تعالى ولما ورد ماممدين وجد عليه امة من الناس (ش)

مطلب الصلوة في الكعبة

افرب اليها من امامه صح ان لم يكن في جانبه ١ كتُابُ الزَّدوة

لا تجب الله على مر مسلم مكلف مالك ملكا نامًا لنصاب نام * ارقاء وما اغذ منه عوض عما اغذ منا الوهر امّا بالثبنيّة او السوم او نيّة التجارة مع الحول * فاضل عن حاجمته الاعلية وعن دَيْنِ مطالب من عبد فلا نجب على مكانب ولا بعد الوصول لايَّام كان ضمارًا كمفقود ومجمود بلاحجَّة ومأخوذ مصادرة * وَشُرط النية وقت الأداء أو العزل اللَّا أن يتصدق بالكل وَبَجِبَ فِي كُل خَمس من الابل شاة ثم في خمس وعشر بن بنت عَلَىٰ وَفِي سَتْ وَثَلَثِينَ بِنْتَ لَبُونِ وَفِي سَتْ وَارْبِعِينِ مَقَّةً وفي آمدي وستين جَنَاعة وفي مت وسبعين بنتاً لبون وفي احدى وتسعين منتان الى مائة وعشر بن ثم في كل خمس شاة وفى خمس وعشرين بنت مخاصٍ وفى مائة وخمسين ثلاث

مقاق ثم نستأنف كالأول فبراد في كل ت واربعين الى

و حقیقی کالمسلم او حکمی کالفرمی فان الما عود منه الركوة كما في التعنة واحترز به عن الحربي فان الكفار كلهم او مهاية ما في بده ولا يخفى ان ما ذكرنا مفن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقا ايضا حتى لو ارتب سقط الزاوة الواجبة (من ج) م اى تكليفا قال البيهقى المصادرة کسی را شکنجه کردن (ج) س اى عزل المقدار الواجب من المال ئیسیرا علی المکلف (ش) عم لغة ما اتی علیه حولان وشریعة حول واحد لكن في جامع الأصول انها ناقة ننم لها منة إلى انمام منتين لان امها ذات مخاص ای ممل (ج) ه لفة ما اني عليه ثلث سنين وشريعة سنتان (ج، و بالكُسر ما انى عليه اربع سنين ودر يعة ثلث (ج) ٧ بفاعتين ما اني عامه مبس سنين

ويربعة اربع (ج)

م وهو ما دخل في السنة الثالثة مأخوذ من الاسنان (ج)

س قبل انها اغتار اولا صيفة التذكير ثم صيفة القاء نيث تنبيها على انه لا فرق بينهما برجندي عمر الى تسعة وتسعين وثلثمائة (ج)

ه او ربع عشر بضم الاوّل منهما وبسكون الثاني او ضهه اي خمسة دراهم (ج)

واي يأخل آخل الصافات الادنى من السوائم مع الفضل على الادنى من السوائم مع الفضل على الماء خود وسطا (من ج) ٧ بفتح الهام وكسرها وربما فألوآ درهام لفة أسم لمضروب مدور من الفضة والمشهور ان تدويره في خلافة الفاروق رضى الله عنه وكان قبله على شبه النوات بلا نفش ثم نفش في زمان ابن الزبير على طرف بكلمة من الله وعلى اخر بالبركة ثم فيره الحجاج بنقش سورة الاغلاص وقبل باسمه وقبل غير ذلك واختلف في وزنه على عهدى صلى الله نعالى عليه وسلم انه وزن عشرة او نسعة او سنة اوخبسة اى كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصم ثم انتقل على مهد مهر رضى الله منه الى وزن سبعة (ج)

مسين مِقَّةً وفي ثلثين بقرا نبيع او نبيعة وفي اربعين مسنَّ او مُسِنَّةُ وفيها زاد بحسب الى ستين ثم في كل ثلثين تبيع في كل اربعين مسنة وفي اربعين ضأنا او معزًا شاة وفي مائة واحدى وعشرين شانان وفي مأنين وواحدة ثلث شياه وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة وفي كل فرس من الانات او المختلطة دينار او رُبُع عُدرِ فيمنها نصابًا ولا يجب الا في السائمة اى المكتفية بالرّعن في اكثر الحول ولا في الصّفار الا تبعا للكبار ولا فيما يُعْمِلُ وَالراجب الوسط فَأَنَ لم يوجِد بِأُخِد العامل الادنى مع الفضل أو الأَعْلَى ويردُّ الفضل * ونصاب الذهب عشرون مثقالاً والفضّة مائنا درهم كلّ عشرة سبعة مثانيل فيجب ربع العشر معمولا أو نِبْرًا وفي كل خُسْس زاد على النصاب بحسابه ويعتبر الفالب وان غلب الفش ا يُقُوم ولا في غير ما مر الا بنيَّة النجارة عند تهلكه بغير الارث

اذا بلغ قيمته نصابا من المدهما انفع للفقير * ويجوز دفع القبَم في الزَّكوة والفطرة والكفارة والمُشر والنَّذر واللَّاك بعد الحول يُسْقط بحصته والزَّكوة في النصاب لا العفر فَيْجِب بنت مغاض أن هلك بعد الحول خمسة عشر من أربعين بعيرا ويضم المستفاد وسط الحول الى نصاب من جنسه والنَّاهبُ الى الفضة والعروض اليهما بالقيمة لا تمام النَّصاب * ونقصانه في اثناء الحول هدرٌ وجاز تقديمها لحول او اكثر ولنُصُب اندى نماب ﴿ فصل وَ يُنْمَبُ العاشر على الطريق الأَخذ زكرة النُّجار فيأخذ من البسلم ربع العشر ومن الذمي ضعَّنَهُ وَصُدَّفًا مع اليمين ان انكرا الحولَ او الفراغ من الدُّين او ادَّميا ادامه الى عاشِر آخر يُعلم وجوده او الى فقير في غير السوائم ومن الحربي العشر ان لم يُعْلَم ما يأخذون منّا وان عُلم أُخذ مثله ان كان بعضًا ولم يأخذ منه ان لم يأخذوا

۱ ای الزاید علی النصاب بشرا او ترلید او میراث او میراث ار غیرها (ج)

۲ وهر آخذ العشر من عشرت القوم اعشرهم عشرا بالضم اى اخذت منهم المشر وشريعة من نصبه الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار وامنهم من اللصوص (ج)

مطل_ نصب العاشر

س فان كان كلا لا يأخذ اصلا لانه فدر على ما فى الإختيار وقيل يأخذ كلا زجرا لهم وقيل يأخذ كله الاما يوصله الى ما منه لان الايصال علينا لقوله تعالى ثم ابلغه مأمنه (ج)

والمعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة
 خمره وتعرف القيمة من اهل الذمة *
 وفي عكم الخمر جلود المينة (من ج)

م فیعشر فی سنه کلما جه من داره واو عشر مرات فی سنه * ولو تردد فی دارنا ثم مر علی العاشر لم یعشر ثانیا (من ج)

س فقى الاصل لا شيى ً فيه وفى الجامع : خمس (ج)

م بضم اللام وفاتع الفاق ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض وتهام الكلام ياءني (في كتاب اللقطة) (ج)

ه اى فى اوّل زمان فتع الأسلام ثلك البلدة ان كان المالك ميا والا فلورثنه ثم وثم وبيع المختطله لا يبطل ملكية الكنز وان تداولته الايدى كما في المحسط (ج)

γ ای معلن ذهب ونعوه فی ارض غیر مملوکة لاحد فی دار الحرب (ج)
 γ ای للواجد واما فی ارض تملك فالخنط له (ج)

منا * وَعُثِر خَمْرُ الذَّمْنِ لا خَنزيره ولا امانة وَعُثِر الحربُ النَّابًا فَبَلَ الحول جَائبًا مِن داره * وَخُمِس مَعْلَنُ ذَهِب وَنَعُوهُ ثَانبًا فَبَلَ الحول جَائبًا مِن داره * وَخُمِس مَعْلَنُ ذَهْب وَنَعُوهُ وُجِد فَى ارض غراجٍ او عُشْرٍ وباقيه للواجد ان لم نُملكُ الارضُ والا فلمالكها ولا شيئ فيه ان وجد فى داره وفى ارضه روايتان ولا في لؤاؤٍ وعنبرٍ وفيروزجٍ وُجِدَ فى جَبَلِ * وكنز في سَهَةُ الاسلام كاللَّفَطَةُ وما فيه سَهَةُ الكفر خُمِسَ وبافيه فيه سَهَةُ الكفر خُمِسَ وبافيه

الفتح وركاز صَعْراه دار الحرب كله لمستأمن وَجَدَه وان وَجَدَه

للواجد أن لم نُبلك الارضُ والا فللمُغْتطَّله أي المالك في أوَّل

في دارٍ منها رَدَّه على مالكها وَإِن وُجِك رِكَازُ مناهِم في ارضٍ

لم تملك خُمِس وباقيه له * وفي عَسَل ارض عُشْريَّة او جبل

وثمره وما غرج من الارض وأن قلَّ عشرٌ ان سقاه سَبْحُ او مَطَرَهُ

الله في انعوا مَمَابٍ وَنُصْفُ عشرٍ ان سُنِّي بِفَرْبِ او دالية بلا

رفع مُؤَن الزَّرع * ومه السهاء والبئر والمين عُشْرِيُّ وما الله

انهارٍ مفرها العجم خراجيٌّ وكذا الانهار الاربعة عند ابي يوسف لا عند محمد * وارضُ العرب وما اسلم اهلهُ او فَتْح عَنْرُةً وَفُسم بين جيشنا والبصرة عشرية والسواد وما فتع عَنْرَةً وَافِر اهلُه عليه او صالحهم خُراجيَّةٌ وموات أُحيى بعنبر بقربه * والخراج امَّا خراج مُقاسَمةٍ كما يوضع ربع او نموه ونصفُ الخارج غايةُ الطاقة وإمَّا موظَّنِ كَمَا وَضَعَ عَمَر رضَى الله تعالى عنه على السواد لكل جريب يبلغه الما عصاع من بر او شعبر ودرهم ولجريب الرّطبة خمسة دراهم ولجريب الكُرْم والنخل منصلةً ضعنه ولما سواه والبستان ما بطيق ولآ خراج لو انقطع الما عن ارضه او غلب الماء عليها او اصاب الزرع آفةٌ ويجب ان عطلها مالكها ويبقى ان اسلم المالك او شراها مسلم * وأن شرى الكافر عشرية من المسلم وم الخراج ع ل مُصْرِفُ الزكوة الفقير اي من له مالًا

ا وهی جیحون نهر ترمد وسیحون نهر الترك وهو نهر خجند ودجلة نهر بفداد والفرات نهر الكوفة (ش)

م اى قهرا بالسيف سواء اسلم اهله او لا والعنوة بالفتح اسم من العنو بالضم وهو الذل والخضوع (ج) ماى سواد العراق وحده على ما فى المغرب طولا من حديثة الموصل قرية الى حادان وعرضا من العذيب الى حلوان وسواد البلد قراها وانها سمى به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه (من ج)

م أى ما صالح الامام اهله على شبى معين قبل الغلبة (ج)

ه وموات احيى اى ارض غير صالحة للزراعة بالنعل جعلت صالحة لذلك يعتبر للعشرية او الخراجية بقريها من الارض العشرية او الخراجية وذهب الى ان العبرة للماء كافى المحيط وذكر فى شرح الطحاوى ان كل ارض تسقى من عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال فخراجية (من ج)

مطلب مصرف الزكوة

الى الذين عجزوا من اللحوق بعيش الاسلام لفقرهم فيعل لهم المستقة وان كانوا كاسبين اذالكسب يقعدهم عن الجهاد (ج)

م هذا هو المصارف المذكورة في النص واما المؤلفة فلوبهم اى طايفة ضحوصة من العرب لهم فوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريضا وخوفا فينسوغة باجماع الصحابة أو باجتهادهم كما في شرح التاويلات ولا يشترط للنسخ زمانه صلعم على ما قال بعض المتاخرين كما في النهاية (ج) المتاخرين كما في النهاية (ج) ما ي غير الزكوة من الفطرة والكفارة والنفر والنطوع (من ج)

وهكذا لايكره النقل الى اهل بلا اورع من اهل بلده او انفع للمسلمين منهم *ش* وهن ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يخرج لفريبه ولا لفيره والا فقد اساء كما فى المحيط (ج)

مطل__ الفطرة

دون النصاب والسكين اى من لا شيئ له وعامل السَّدة فَيُعْطَى بِقَدْرِ عَبَلِهِ وَٱلْمِكَانَبُ فَيُعَانِ فِي فَكَ رَقَبَتُهِ وَمُدبونٌ لا يملك نصابا فاضلا عن دَينه وأفى سبيل الله اى مُنْفَطِعُ الفُزاة مند أبي بوسف ومُنْقطع الحاجِّ عند محمد وألبنُ السبيل اى من له مالٌ لا مَعَهُ فيصرف إلى الكلّ أو البعض تمليكًا لا الى من بينهما ولأد او زوجيّة ومملوكه وعبد أعْنَف بعضُه وغنى م وعملوكه وطفله وبنى هاشم وموالبهم ولا الى ذمّي وجاز غيرها اليه وأن دفع الى من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه يعيدُهاوان ظهر موانعُ أُخَرُ لا وُنُدِبَ دَفْعُ ما يُغْنِيهِ عن السُّؤَال يوما وكُرِهَ دفع النصاب الى فقيرٍ غير مديون ونقلُها الى بلد آخر الآ الى قريبه او احرج من اهل بلده ، فصل النطرة من بُرُ وما ينخف منه وزبيب نصف صاعٍ ومن نبر اوشعيرٍ صاعً وجاز مَنَوَأْن برًّا وتَجب على عر مسلم له نصاب الزَّكوة وآن لم

1 مثملق بيجب الاوَّل اى يجبالفطرة على الحر لاجل نفسه (ش)

م لا تجب الفطرة لروجته وولده الكبير ولو في عباله * وعن محمد أن الكبير المجنون أذا بلغ مجنونا ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وأن كان مفيقا ثم جن لا كا في الزاهدي (منج)

س النهار هو لغة ضوء واسع ممند من الطلوع الى الفروب وعرفا زمان هذه الضوء فهنتصله وقت الزوال والنهار الشرى من الصبح الى المفرب ومنتصفه الضيوة الكبرى (ج)

ع اى ينوى من الليل واو عند الطلوع * والتبييت في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل (ج) ويعين لان هذه الاثنياء ليس لها وقت معين فيجب تعيينها من الابتداء (ش)

كتاب الصوم

هو نرك الأكل والشّرب والوطئ من السّب الى المفرب مع النّبة ويُصح ادا و مضان بنيّة قبل نصف النهار الشرعى وبنيّة نقل وبنيّة مطلقة وواجب آخر الا في سفر او مرض وكذا النفل والندر المعيّن الا في الاخير وشرط للقضا والكفارة والندر المطافى أن يُبيّت ويُعيّن * والصوم يوم الشك افضل لمن وافق صوما يعناده وللخواص ويُفطر غيرهم بعد نصف النهار وكره ان نوى واجبا ولا صوم لو نوى ان كان الفد من رمضان فانا

صائم

ر بالكسر عرفا خلاف المدبر والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الأولى ولفة عبد ملك هو وابواه او خالص المبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس (ج)

به وبلا غيم جمع عظيم غير مقدر في الموم الرواية فيهما اى في الصوم والفطر اذا لم يكن في السباء علم في في الكرماني فلا يشترط علم اليتين الكرماني فلا يشترط علم اليتين الناشي من المتوانر كا اشير اليه *ج* وبلا غيم شرط جمع عظيم فيهما الجمع العقل بعدم نواطئهم على الكذب العقل بعدم نواطئهم على الكذب شرح الوقاية * جمع عظيم يقع العلم يغيرهم والمراد العلم الشرعي اعنى الموجب للعمل وهو غلبة الراي لا العلم بمعنى اليتين نص عليه في المنافع وغاية البيان * ايضاح الاصلاح

لابن كبال باشا من نفسه *
مطل ما يفسد الصوم
س من غير السام فلو وصل شيى منها
الى الجوف لم يفسد بلا غلاف الكن
ينبفى ان يكون مكروها على الخلاف
قياسا على صب الماء على البدن كا
يانى وما وصل من الحلق مستثنى منه
والبسام بناج الاول وتشديد الافر
منافذ الجسم كها في الفرب والصحاح
والقاموس وفيرها فهى جمع الواحد
المقدر أو المحقق من السم بالضم
وهو الثقب مثل محاس وحسن فهن
وهو البيم وجعل اسم مكان من السوم

صائمٌ والله فلا وكره أن رَدَّدَ بين صوم رمضان وغيره فأن كان من رمضان يقع عنه والله فنفل ومن رأى هلال صوم او فطر وحده يصوم وآن رد فوله وان افطر قضى ولا كفارة وقبل خبر عدلٍ وُلُو قِنًّا أو اِمْرَأَةً للصوم مع غيم وشرط مع غَبْمٍ للفطر نصاب الشّهادة ولفظها والمدالة لا الدّعرى وبلا غيم جمعٌ عظيمٌ فيهما وبعد صوم ثلثين بقول عدلين ملّ الفطر وبقول عدلٍ لا والأَضَى كالفطر ﴿ فصــل من جامَعَ او جُومِعَ في امد السبيلين او أكل او شرب فذا الو دُواء عمدًا فضَّى وكفر كالمُظاهر وهي بافساد اداء رمضان لا غير وقَضَى فقط ان أَفْطَرَ خطاءً أو مُكْرَهاً أو فعل بظنِّ أنه لبلٌ أو وصل دوادً الى جوفه او دماغه مِنْ غير المَسامِ او ابتلع مصاةً او نقيًّا ؟ مِلاءَ النم لا إنْ عَلَبُه أو اقطّر ناسيًا أو امتلم أو نظر فأنزل او دُخُل غبارٌ او دغانٌ او دبابٌ مَلقه ولو وطي بهيمةً او

ميتةً او في غير فرْج او قبَّل او لَمَسَ ان انزل قضي والآ فلا * ولا يفسد بأكل ما في اسنانه أقلُّ من الحبَّصَة الله اذا اخرجه من فيه ثم أكل لا بأكل سُمْسِمة مَضْفًا وعود القين يفسك ان كثر وعند عمد رحمه الله نعالى ان أُعبد وكرة النُّوق ومضعُ شيى الَّا طعام صبى ضَرورةً وَالْقُبلة ان خاف لا السواك والكَيْل * وَثَبِخُ فَانٍ عَجْزِ عَنِ الصَّومِ افطر واطعم لكل يوم مسكينا كالفطرة ويقضى ان قدر وحامل او مُرْضع خافت على نفسها او وال ها ومريض خاف زيادة مرضه والمسافر افطروا وقضوا بلا فدية وصوم سفر لا يضر احبُّ وأن صع أو اقام ثم مات فدى وارثه ما فات ان عاش بعده بقدره والا فبقدرهما وَشُرِطَ الْايصاء ونُقَد من الثَّلْثِ وَفَديمة كل صلوة كصوم يوم وعبادةُ غيره لا تجزؤهُ * ويملزم النفل بالشروع الآف الايام المنهبة أى يوم الفطر والأضعى مع ثلاثة بعده وصَّع الندر

و جاوز عمره خمسین (ج)
 ای ان عاش المریض والمسافر
 بعد الصحة والافامة (من ش و ج)
 س فلو فات بالمرض او السفر صوم
 خمسة ایام وعاش بعده خمسة ایام بلا
 قضاء ادی وارثه فدیة صوم خمسة ایام

عم اي فيفدي وارثه يقدر الصعة والأقامة لا الفوت فلو فات خمسة وعاش بعده ثلثة فدى ثلثة فقط (ج) ه وهو مروى عن عايشة وبه قال مالك واحمد وقال الشافعي في اصم القولين عنه تجزؤه لما في الصعبعين من ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله أن أمى مانت وعليها صوم نذرا فاصوم عنها قال ارايت انكان على امك دين فقضيته اكان بجرؤ ذلك عنها قالت نعم قال صومى عن امك ولنا ما روى ابن ماجة باسناد حسن عن ابن عمر أن رمول الله صلعم قال من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناوفي حديث عن ابن عباس قال قال رسول الله صلعم لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد ولكن يطعم ولان الولى لا يصوم عنه حال الحيوة فكذا بعد الموت كالصلوة (ش)

مطل_ الاعتكاف

ا فالصوم شرط في الاعتكاف عندناوعند مالك وقال الشافعي وأحب ليس بشرط لما في الصعيعين من أبن عمر عن عبر انه قال يا رسول الله اني نذَرت أن اعتكف في المسجد الحرام ليلة وقال صلعم اوف بنذرك ولنا ما روی ابر داود من مدیث عایشه انها قالت مضت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امراءة ولا بباشرها ولا بغرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وايضا لم يروانه عليه الصلوة والسلام اعتكف بلا صوم * ومسجد الجماعة هو الذى لهمؤذن وامام وبصلى فيه الصلوات الخبس او بعضها بجماعة وعن ابي منيفة لإيصم الاعتكاف الافي مسجد يصلي فيه الصارران الخبس بعماعة وهرقول أمهد وعن ابي بوسف ومحمل بصبح الاعتكاف في كل مسجد وهو قول مالك والشافعي لاطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون في البساء ب ش وفي البضرات الافضل في المسجد الحرام ثم في مسجل المدينة ثم مسجد بيت المقدس أثم المساء التي كثر اهلها (ج) الإوان لم يقضه فعليه الايصاء (ج)

فيها لكن افطر وقضى وان صام صع ويفطر بعدر ضيافة ثم مِقضى * وَعِسْكُ بِقَيَّةَ بِرِمِهِ مِسَافُرٌ قدم ومائض طَهُرَتْ وصبى بلغ وكافر الملم ولا ينفض هذان وَيُثمِّ منهم عافر ولو افطر لا كنَّارةَ وجنون كلِّ الشهر مسقطُ لا البعضِ وأن أغمى عليه اياما فضاها الله يومًا نواه ﴿ فصل الاعتكاف سنَّهُ مُو كُلَّهُ وهو لُبْثُ صَائمٍ في مسجد جماعَةٍ بنيَّة وَاقلَه برمٌ فَيَقَضَى مَن قَطَعَهُ فيه ولا يخرُجُ منه الله لحاجة الانسان او الجمعة بعد الزوال ومن بَعْلَ منزلُه فوقتًا يُدْرِكُها ويصلّى السَّنن ولا يفسد بمكثه اكثر منه فَانَ خرج ساعة بلا مدر فسد ويأكل ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيه بلا امضار الببيع لا غيرُه وَلا يَصبت ولا يمتكلم الا بغير * ويُبْطله الوطى وَلُو ليلاً او ناسيا ووطيُه في غير فرْج و فُبْلَةٌ و لَمْسُ اِنْ انزل والله فلا وَأَن حرم * والمرأة تعتكف في بيتها * من ندر اعتكاف ايام لزمه بليالها

ا والبعر كغوف الطريق والانهار

الاربعة ليست ببعار م قاضيغان المام مام غودة من ملكت العظم اى اغرجت غه ولكون البلدة الحرام وسط الارض تسبى بها كا فى المفردات (ج) ما المور لغة الغليان ثم استمير للسرمة ثم سمى به السامة التي لا لبت فيها كما في المفرب وقال ابن الاثير فور كل شيى اوله وشريعة تعجيل الفعل في اول اوقات امكانه * والمراد من الفور الن يتمين اشهر الحج من العام الاول الى فيره بلا عنر الا اذا ادى ولو الى فيره بلا عنر الا اذا ادى ولو في اخر عمره فانه رافع للاثم بلا فلاف فيره

ه ای الوقوف بجمع وهو کالمزدلفة اسم بقعة علی سبعة امیال من مکه شرقیا وسمی به لانه اجتمع فیه ادم وحوا * ج* وسمی مزدلفة لان ادمازدلف فیهمن موا ای دنا وقیل لان الواقفین فیه یزدلفون فیه الی الله تعالی ای پتقربون الیه (ش)

وهر بالك منسوب الى الافاق جمع افق * ج * وقيد بالافاق لان المكى ومن في حكمه من هو دون الميقات لا بجب عليه طواف الصدر بالاتفاق (ش)

ر على المعفر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت (ج)

A على سنة وأربعين أيلاً من مكة واءًا سبى بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (ج)

ولا وأن لم يشترطوف يومين بليلتهما وصع نية النهار خاصة ه

كتاب الج

فُرضَ على مُرٍّ مسلم مكلّن صحيح بصير له زادٌ وراملةٌ فَضْلاً

عَمَّا لَا بُدٌّ منه وعن نَفقَة عياله الى حين هوده مع أمْنِ الطريق

والزَّوجِ او المَعْرَم للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسيرة سفر

في العمر مرَّةً على الفور * ولو آمرَمَ صبِيٌّ فبلغ او عبد فعيني

فَهَضَى لَم يُؤُدُّ فرضُه ولو جَدَّدَ الصبيّ احرامَه للفرض صعّ لا

العبد * وفرضه الاحرامُ والوقوفُ بَعَرَفَةَ وطواف الزَّيارة وواجبه

وقوف جَمْ والسَّفْ بين الصفا والمروة ورَمْ الجِمَار وطواف الصَّدر

للآفاق والحلْفُ وغيرها سنن واداب وَالْهَرُو شُوَّالٌ وَدُوالْقَعَالُ

وعشر ذى الحِجة وكره امرامهُ له قبلها * والْعُبْرَةُ سُنَّة وهي مَاوانْ

وسَعْى وجازت في كل السنة وكرهت في يوم عرفة واربعة بعدها *

رميفات المدنى دو المُلَيْفَةِ والعراق داتُ عِرْقِ والشامَّى جُعْفَة

والهجدى

۱ بسکون الراء او فاعها جبل های مرحلتین من مکة (مج ش)
 ۲ ومکی برمدم وهو مکان ملی مرحلتین من مکة (ج)

والنَّجْدَى قُرَنَّ والبيني بَلَوْلَمُ وَوْرَمَ تأخيرُ الامرام عنها لمن قصد دخولَ ملَّةَ لا النفديمُ ومَلَّ لاهل داخلها دخول مكَّةَ غيرَ عُرْمٍ ومينانُهُ الملُّ ولمَنْ بمِنَّهَ للعَبِ الْمَرُمُ وللمُورَةِ الملُّ * وَمَن شاء احرامَهُ توضَّأُ والفُسل احبُّ ولبس ازارًا ورداء طاهر ين وتطيَّب وصلَّى شَفْعًا وَقَالَ المُفْرِد بِالْحِجِ اللَّهُمَّ انَّى أُرِيدُ الْحِجّ فيسره لى وَتَقبَلُهُ منى ثم لَبِّي يَنْوى بها الحجِّ وهي لَبيِّك اللهم لَبِّيْكَ لا شروكَ لَكَ لَبِّيكَ انَّ الْمَهِد والنَّعْمَةَ اكْ والملكَ لا شريك لك ولا يَنْنُصُ منها وان زادَ جازَ فمار مُحْرِمًا فَيتَقَى الرُّفْتُ والفُسُوقَ والجدالَ وقَتْلَ صيد البرّ والاشارةَ اليه والدلالةَ عليه والنَّمَايُّبَ وَقَلْمَ الطُّفْرِ وسُنْرَ الوجه والرأس وغَسُلُ رأْسه ولمينه بالخطبى ونصها ومكن رأسه وشعر بدنه وَلَبْسَ عَلَيْط وعبامة ومُنين وللصُّبوغ بطيب الا بعد زواله لا الاستعمام والاستظلال بببت لو بَعَيْمِل وقد منيان في غَصْره واكثَرَ

سالرفت ما يستنبع من ذكر الجماع ودواهيه وهو الاصع كما في الموردات وقيل بالفرج الجماع وباللسان المواهدة به وبالعين الفيزله كا في المفردات والنسوق لفة الخروج وشريعة الخروج عن مدود الشريعة وقيل التساب والننابز بالالقاب (ج)

م بنائح الميم الأوَّل وكسر الثانى أو بالعكس الهودج الكبير (ج) ه بالكسر ما يجعل فيه الدراهم أو الدنانير من همى المطراى انصب (ج)

ا ای مال کونه برفع بدیه کایرفعیما للصلوة ثم يرسلهما كما في النعنة وذكر في شرح الطعاوي انه يجمل بطن كفيه نعو الحجر رافعا لهما مذاء منكبيه (ج) ع واستلام الحجر في اللغة لمسهبالقبلة او باليد مامخوذ من السلام بكسر السين وهو الحجر وقيل استلام من اللأم اي الموافقة والانقباد من باب الاستنفيال وعند الفقهاء وضع الكفين على الحجر وتقبله او مسعه وتقسله * مفهوم شبنی ووانقولی * س ای بمین الطائف (ج) م موضع من الركن العراق الى الشامى ميزاب له على سنة ادرع وشبر من البيت قريب من ربعه (ج) ه اي جاعلًا رداة تحت أبطه الابن وملقيا طرفيه على كتفه الأيسر من جهتي الظير والمدركما قال ابن الاثير (ج)

و على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من أى بأب شاء والأولى من بأب بنى عزوم كما فعل النبى عليه السلام كما في العدة (ج)

التَّلْبيَّةَ منى صَلَّى او عَلاَّ شَرَفًا او هَبطَ واديًا او لَهْي رَكْبًا او أَسْعَر وَاذا دخل مكة بدأ بالمسجد ومين رأى البيتَ كبر وهلَّل ودعا ثم استقبل الحجر وكبَّر وهلَّل يرفع يديه كالصلوة واستلمه أنْ قدر غير مُؤْد والا يمس شيأ في بده وقبله وان عجز استقبله وكبَّر وهَلَّل ومَهِكَ الله ثعالى وصلَّى على النبى عليه الصلوة والسلام وطاف طواف القدوم وَسُنَّ للآفافي آخذًا عن يمينه مما يلى الباب وراء العَطيم سبعة اشراط يَرمُلُ في الثلاث الأول مُضْطَّبعًا وكلَّها مر بالجر نَعَلَ ما ذُكرَ وَأَسَلَّام الركن اليماني حسنٌ وَمَتَمَ الطوافَ باستلام الْمَجر ثم صلّى شنَّعًا نجب بعد كلِّ طواف عند المقام او غيره من المسجد ثم عادً وَاسَّنَكُمَ الْحِبِرِ وَخَرَّجَ فَصَعَلَ النَّهِ وَاسْتَقْبَلَ البيتَ وَكَبَّر وَهَلَّل وَصَّلَى على النبي عليه السلام ورفع ينَه ودعا بما عاله ثم معى نَعْوَ المَرْوَة ساعيًا بين الميلَيْن الاخْضَرَيْن

ر ای سعی الصفا مع سعی الروة (ج) م ابتدا و الصفا و فتمها بالروة هش ا اربع منها سعی الصفا وثلاث منها سعی المروة (ج)

س الذي تؤدى من فداة النروية الى زوال عرفة وهي كيفية الخروج الى منا والمكث والصلوة فيها والخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جرم المنسك بفاح السين وكسرها في الاصل المتعبدوفيل انه عمني الذرج (ج) عم اي خطب خطبتين فيها كالجمعة (مش) الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم

السابع (ش)

السابع (ش)

الداء وجميع مواضع عرفات يصاح
الاداء فرض الوقوف الا بطن عرفة لما
الله قال عرفة كلها موقف وادفعوا عن
الله قال عرفة كلها موقف وادفعوا
الطن عرفة والمزدلفة كلها موقف وادفعوا
عن بطن محسر * وعرفة بضم العين
المهملة وفتح الراء واد محذاء عرفات

٧ أي الجماعة والأمرام (ج)

۸ ای الامام مع الناس (ج)
 ۹ وهر موضع من عرفات بقرب جبل
 یقال له جبل الرحمة علی ار بعةفراسخ
 من مكة بسبی بالموقی الاعظم وموقی
 الامام (ج)

والله المرابط المارتين وذهبالى الموقف عال كونه مغتسلا في وقت الموقف المارية المنافعة المارية المنافعة المنافعة

نَمُعَدَّ فِيهَا وَفَعَلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ثَمْ سَعَى الى الصَّفَا فَصَارُ النَّبِينَ يَفْعَلُ هَكَذَا سَبْعًا ثَمْ شَكَنَ بَمَكَّةً مُوْمًا وَطَافَ نَعْلاَما شَاءُ النَّبِينَ يَفْعَلُ هَكَذَا سَبْعًا ثَمْ النَّاسِةُ ثَمْ النَّاسِعُ بِعَرِفَاتٍ مِنْطَبَ الامامُ سابِعَ ذِي الحَجَّةِ وَعَلَّم المناسِكُ ثَمْ النَّاسِعُ بِعَرِفَاتٍ لَمْ النَّاسِعُ بِعَرِفَاتٍ لَمْ النَّاسِعُ بِعَرِفَاتٍ لَمْ النَّاسِعُ بِعَرِفَاتٍ لَمْ النَّادِي عَشْر بِهِنَّا وَيَخْرِجُ فَدَاةَ النَّرُويَةِ الى مِنَّا وَمَكَثُ لَمُ المَادِي عَشْر بِهِنَّا وَيَخْرِجُ فَدَاةَ النَّرُويَةِ الى مِنَّا وَمَكَثُ

بها الى فعر عرفة ثم منها الى عرفات وكلَّها مَوْفَقَ اللَّا بَطْنَ

مرنة فاذا زالت الشمس خطب الأمام كالجمعة وجمع بين الفاهر

والعصر باذان وافامتين وشرط الجماعة والاحرام فيهما فلا بجوز ۷ م و سر سروا العصر لفاقف احدهما أم ذهب الى الموقف بفسل سن ويكفى

مضور ساعة من زوال عرفة الى فجر يوم التحر ولو نائما

او مفهى عليه او اهل عنه رفيقه او جهل انها عرفة واذا غربت

اني مُزْدَلَفة وكاما موفين الله وادى مُعَسِرٍ وصلى العشائين في

وقت العشاء باذان واقامة وان أدَّى المفرب اعاد ما لم تطلع

النجر ثم صلى النجر بَعَلَس ثم وقف ودعا وأذا أَسْفَرَ أَنَّى مِنَّا

وَرَمَى جَبْرَةَ العَقَبَة من بطن الوادى سَبَّعا خَذْفًا وكبر بكل وَقَطَمَ النَّلْبِيةَ بَاوُّلُهَا ثُم ذَبِّعَ أَن شَاءُ ثُم قَصَّر وَمَلْقُهُ أَفْضُلُ وَمَلَّ لَهُ الَّا النساء تُم طاف للزيارة يومًا مِن ايام النَّدر سبعة بلارَمْل وسعي ان كَان سَعَى قَبْلُ وَاولُ وَقَيْم بَعْلَ فَجُرِ يَومِ النَّوْرِ وهو فيه افضَلُ وملَّ له النساء فان أُخَّرَ عنها كُرهَ ويجر مَ وبعد زوال ثاني الاعر رَمَى الجُمَارِ الثَّلَث يبدأُ مما يلى المسجد ثم ما يليه ثم العنبة سبعا سبعا وكبَّر بكلِّ ووقف بعد كلِّ من الأوليين ودعا ثم فدًّا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث بهنى وهو آمَبُ ويسقط بنَفْوه قبل فجر الرابع وآذا نَفْرَ الى مكَّة نَرَلَ بالمُعَمَّب ثم طاف للصَّنَّر بلا رِمَلْ وسَعْى ثم شَربَ من ماء زَمْزَمَ وقَبلً الْعَنْبَةَ ووضع وجهَهُ وصدرة على الْلنَّزَامُ ونشَّبَّتْ بالأَسْنَار ودها عِنْهِدًا وهِبكي منعسرا ويرجم فهنري مني بغرج من المسجد * والمرأة لا تكشف رأسها بل وجهها ولو سدلت شياً عليه مجافيا

ا وهو بالخام المعجمة الرمي برؤس الاصابم وكينيته ان يضم المصاة على ظهر أبهامه اليمني ويستعين بالمسجة بُ ای مع کل مصاة (ش)

س وروى الطعاوي والدار مطني عن عايشة رضيا انها فالت فالردول الله أذا رميتم وذبعتم وملقنم فقد عل لكم كلُّ شيئ الا النساء (ش)

م باجماع الامة لكن حلين بالحلق السابق لا بالطراف * ويدل على ذلك انه من لم يعلق مثى طاف بالبيت لا يمل له شيى حتى بعلق (من ش)

هُ فَى الرَّمِي بيان لما فبله ولذا لم يعطف عليه (ج)

۲ ای بسقط منه رمی هذا الیوم بخروجه

من منى مفهوم (ج) y وهذا سنة على الاصح والمعصب بضم الميم وفاح الماه والصاد المشددة المهالنين اسم واد وسيم بين مكة ومنا يمال له الابطع والبطعاء (من ع) ۸ وهو طواف الوداع ويسمى أيضا

طواف الافاضة لانه يفاض لاجله من

منا الى مكة (ش) و وزمزم بئر في المسجد على بعد ثلاث وثلثين ذراعا من البيت عرض راسها اربعة اذرع في اربعة وعبقها نسعة وتسعون ذرآها سبى به لكثرة مائها بفال ماء زمزم ای کثیر (ج) 10 بضم الميم وفاع الزاء ما بين الباب والمجر مسافة اربع ادرع (ج)

11 اي رجوما الى خلق مُألَمرا الى

البيث (ج)

جار ولا تُلَبّى جهرًا ولا تسمى بين البيلين ولا تعلق بل تُقَصّر وثلبس المُغيطِ ولا تقرب الحجر في الزمام وميضها لا يمنع الأ الطوافَ * وفائث الحج طاف وسَعَى وتعلُّل وقضى من قابل ١ فصل النرّانُ افضل مطلقا وهو ان بُهالٌ بعج وعُبْرة من ميقات معا ويقول اللهم انى اريد العمرة والحج الى آخره وطاف للعبرة سبعة اشراط يرمل للنَّلثة الأول ويسعى ثم يحج كها مر وذائع للنوان بعد رمَى يوم النحر وان عجز صام ثاثة ايام آخرها عرفة وسبعة بعد حبِّه ابن شاء وآن فانت الثلثة نمين النَّام وَالنَّمِنْمِ افضل من الافراد وهو ان يُعْرِم بعمرة من الميقات في اَشْهر الحبِّ و يَطُرنَ وَ يَسْعَى وبُعَلِّقَ او يُقَصَّر وينطع التَّلْبِيَّةَ فِي أَوَّلَ طُوافِهِ ثُمَّ يُعْرِمَ لَلْحِجِ يَوْمَ النَّروية وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ وحبَّ كالمُفْرِد وديع وان عبر صام كالفران وان احرم بسوف

الهدى وهو افضل لا يتعلَّل ثم يُعْرِم بالحج كما مرَّ والمكنَّ

الى فى عام مقبل وفيه المعار بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها فى عامة ذلك (ج) مطلب القران

ای فیسرهما لی وتقباهما منی (ش)

س اى بكة او فيرهما والاطلاق مثير الى انه لا يشترط النتابع فى صوم الثلاثة والسبعة كها فى النتف (ج)

عم اى وقف بعرفات يوم هرفة ثمطاف راملا وسعى الا ادا طاف للنعية (ج) واى صام ثلاثة ايام اخرها هرفة وسبعة بعد حجه الخ (ج) واى لا يغرج عن احرام العمرة بالحلق للعمرة بل بالحلق الحر (ج

لان نقض الجنابة فى طواف غير الفرض كنقض الحدث فى طواف الفرض فان قبل سويتم بين الواجب والفرض والنفل حيث اوجبتم فى طواف الصدر القدوم مثل ما اوجبتم فى طواف الصدر اجيب بالشروع فيساوى الواجب من هذه الجهة (ش)

س اى او دفع او رجع من ورفات بحيث خرج عن حدودها قبل غروب الشمس وافاضة الامام فان عاد الى عرفات قبلهما سقط الدم وان عاد بعد الغروب او قبله وبعد افاضة الامام لا يسقط كما فى الاختيار (ج)

م والبدنة في اللُّفة الآبل ولو ذكرا وفي الشريعة إلابل والبقرة عند ابي منيفة واصعابه كما في الكشاف (ج) ه ولو غير متنابعة والنطيب والحلق بطريق البثال فان جبيع محظورات الأمرام أذاكان بعذر ففيه الخيارات الثلاثة كما في المعيط * ج * اوصام ثلاثة ايام اي في موضع شاء لقوله تعالى فين كان منكم مريضا او به اذى من راسه فف يه من صيام او صفة او نسك في صحيح البخاري عن عبدالرمهن بن ابى ليلى عن كعب بن عجزة أن رسرل الله قال له لملك اذاك هو امك قال نعم يا رسول الله فقال صلى الله تعالى عليه وسلم احلق راسك وصم ثلاثة ايام او اطعم سنة مساكين او انسك بشاة (ش) و والمراد صيف البرفان صيف البعر مباح له کها مر (ج)

بُنْرِد فَعْطَ ﴿ فَصِــلَ أَنْ طَبَّ مُعْرِمٌ عَضُوًّا أَوَ ادَّهُنَ أَو لبس فَيطا او ستر رأْمه يومًا او ملق رُبع رأسه او عضوًا او فَنَّ اظفار بِد او رجل او الكل في مجلس او طاف للفرض عدثًا أو فيره جُنبًا أو أفاض قبل الأمام أو نرك وأجبًا أو اكثره او قدَّم نُسْكا على آخر او اخْرَ طواف الفرض من ايام النحر او نرك افله فعليه دم وبدرك اكثره بنى مُحْرِما حتى يطوفَ وَأَن طافه جنبا فَبَدَنة وَأَن فعل افل مها ذُكر أو طاف غير الفرض محدثًا أو تراك القليلَ من الواجب أو حلَّق رأس غيره نصن بنصف صاع من بر وان نطيب او حلف بعدر ذبع او نصر بثلثه أَصْرُع طعامِ على سنَّه مَساكين او صام ثلثة ايام * ووطيه قبل وقوف عرفة افسد حجّه ومضى وديم وقضى ولم يفترقا و بعدى تجب بدنة و بعد الحلق شاةٌ وأن فتل عرمٌ صبدًا او دَلَّ عليه فانلَه بجب جزاؤه اي ما فوَّمه عَدلان 1 اى ما كان اقل من قيمة هدى لو طعام مسكين ولم يبلفه فالضهير لاعدهما لا للطعام كها ظن (ج)

فی مَنْتَلَه او اقرب مکانِ منه فبشنری به مَدْیا یَذْیع بیکه او طعاما يتصدَّق به كالفطرة او صام عن طعام كلّ مسكين يومًا وما فضل عنه تمد ق به او صام يوما وان نقصه بجب ما نقص وان اخرجه عن مَيّز الامتناع او كسر البيض فقيمته وكذا أن ذبح الحَلالُ صيدَ الحرام لو مَلَبَه او قطع مشيشه او شجره الأ مملوكاً أو مُنْبَتًا أو جافًا ولا يُرْعى المشيش ولا يُقطع الا الاذْخر وَبَقْتُلَ قَمْلُهُ او جرادة صدقةٌ وَّأَن قلَّت وَلاَّ شَيَّى بَقْتُل فراب ومد الله وعفرب ومبَّه وفأرة وكلُّب عَفُورٍ وَبَعُوضٍ وبرفون وفراد وسُاعْفَاة وسَبْع صائل وله ذبح الحيوان الأهلى واكل ما صاده ملال وذبَعه بلا دلالة مُحرم وامره ومن دخل المَرَام بصيد ارسله وردًّ بيعُه أن بنى واللَّا جَرَى كبيم المُعْرِم صيدًا لا صيدًا معه أذا آخرم وَمَنْ ارسل صيدًا في يد تُعْرِمِ انْ آخَذِهِ علالا ضمن وان قنل عرمٌ صيد عُرم فكلُ بَعْرَى ورجع آخذُه على قائله *

م وفى الكلام اظهار فى مقام الاضمار اشارة الى انه لايحل للحجرم اكل ما دل عليه محرم اخر كما فى الحجيط (ج)

م لان الآغذ متعرض للصيد باغذه والقائل متعرض له بنتله (ش) وما به دم على البُفرد فعلى القارن دمان الا بجواز الوقت غير أَعْرَم وَرُبْنَتَى جزاء مَيْد قَتَلَهُ أَعْرَمَان واتَّعْدَ لو قتل صَيْدَ الْحَرَم عَلَالَان * بَاعَ الْمُعْرِم صِيَّا أَو شَرَّاهُ بَطَلَ وَلُو ذَبِيهُ عَرْمَ ولو اكل منه غَرِمَ فيهَ مَا أكل لا مُحْرِمٌ لم يذبعه * ولدن ظَنْيَةٌ أُخْرِجَتْ من الْمَرَم وَمَانًا خَر مَهُما وان ادَّى جزامها ثم ولدت لم يجزه ، فصلل ان أُممر المُعْر مُ بِعَدُو او مَرضَ بَعَتَ المُفْرِدُ دمًا والفارنُ دَمَيْن وعيَّن يومًا يُذْبَعُ فيه ولَّو فَبْلَ يوم النَّعر وَفَى ملَّ لا وبذَبْعه يَعلُّ وعليه ان مَلَّ منْ مَجَّ مَجٌّ وعُبْرَةً ومنْ عُبْرة عُبْرةً ومن فران حَبْج وعُبْرَنَان واذا زال المصاره وَامْكَنَهُ ادراكُ الهِدْى والحج نَوجَه والا له ان يَعل ومنْعُه عَنْ رُكْنَى الْحَجُّ بَكُّةَ الْمُصَارُّ وعن المدهما لا ومَنْ عَجَزَ فَأُمِّج صِّح ويَقَمُ عنه أن دام عَجْزُه الى موته ونَوَى عنه وَدَمُ الاعمار على الآمر والقرَانِ وِالجِنَايَة على الحاج وضين النَّفقة ان جامع قبل

مطلــــ الأحصار 1 اى منع عن الحج او العبرة بعد الاحرام منهوم ج

ب المعصر عن الأحرام (ج)
س اى بعد بعث الهدى (ج)
ع اى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة ج
ه اى الآمر على الصعيع كافى الكافى
وهو ظاهر البذهب كما فى الهداية
* ج * وعن محمد أن الحج يقع عن
الحاج وللآمر ثواب النفقة لأن الحج
عبادة بدنية والمال شرط لوجو بهافلا
بعزة فيها النيابة كالصوم والصلوة (ش)
به وأن نوى المامور عن الآمر فان
نوى عن نفسه أو عن رجلين آمرين
وقع عنه وضبن النفقة ولو نوى عن
احدهما مبهما ثم عينه جاز وعن اب
يوسف انه وقع عنه وضبن كا اذا امر
احد بالحج واخر بالعمرة فقرن بينهما

الا اذا اذنا بالحج كافي النمرناشي من ج

ا ای من المال فی بد الوارث والماء مور وهذا عند واما عند ابی بوسف فیحم بها بنی من الثلث الاول سواء کان فی بد الورثة او الهاء مور وعند محبد بعج بها بنی فی بد الماء مور فان لم ببق فی بده شیی بطلت الوصیة عنده واما عند ابی بوسف ان بنی شیی من الثلث والا بطلت (مفهوم ج) اول یوم عرفة انهم وقفوا یوم الترویة وذلك بان بنفیم السباء لیلة الثلاثین فیظن الحجاج انها من اول دی الحجة فیظن الحجاج انها من اول دی الحجة وهی فی نفس الامر من المر دی

س مشى من بيته لانه هو المراد فى العرف وفيل من الميقات (ش)

م فقال الآب زوجت اياها بك وفيه رمز الى ما هو المستعب من تولى الهقد بنفسه كا فى النتف والى والتعنة وغيرهما قيل انه غير صعبع والتعنة وغيرهما قيل انه غير صعبع الأن الماض هو الايجاب والقبول والامر توكيل الاانه مبنى على استعارة المعدوم للموجود كما فى الكرمانى (ج) وقال لها خويشتن بفلان دادى فقالت داد او قالت للزوج پذيرفتى فقالت داد او قالت للزوج پذيرفتى فقالت بذيرفت ينعقد النكاح والبيع وان بذيرفت ينعقد النكاح والبيع وان بالميم وبدونه * بزازية من نفسها * اى من المتعاقدين (ج)

وفُونه وَآنَ مَانَ فَى الطَرِيقِ بُحَجُّ عَن مَنْزِلِ آمِره بِنُلُثِ مَا بِفَى لا من حبث مَان * وَلا بَجور للهدى الله جائز النَّفْجِيّة وَأَكُلَ من هَدْي نطوع وَمُنْعَة وَزَرانِ فقط وغُمّا بيوم النّعر لا غيرهما والكلُّ بالمَرم ونصد في بجُلّه وغطامة ولا يُعطَى اجر الجزّارِ منه ولا يُركب الله ضرورة ولا يُعلَّبُ وما عَطِب او تعبّب بفاحش ففى الواجب آبد لَه والمُعبّب له وان شَهدوا بالوفوف قبل وقنه فبلَّ في الواجب آبد لَه والمُعبّب له وان شَهدوا بالوفوف قبل وقنه فبلَّ في المُرضَ هن المُرضَ المَرضَ الله والمُعَلَى الله والمُعَلَى المَرضَ المَرضَ المَرضَ المَرضَ المَرضَ المَرضَ المَرضَ الله والمُعَلِيد اللهُ المَرضَ المُرضَ المَرضَ المَر

كتاب النكاح

يَنْعَقَلُ بِالْجَأْبِ وَفِبُولِ لَفَظْهُما مِاضِ كَرَوَّجْثُ وَنَرَوَّجْتُ او الْمُوْ وَمَاضِ كَرَوَّجْنَى فَقَالَ رَوَّجْتُ وَأَنِ لَم يَعْلَما مَعْنَاهُ وَقُولِهما داد وَيَدْ يِرَفْت بلا ميم بعد دادى وبديرفتي كبيم وشراء لا بقولهما عند الشهود ما زن وشوبيم ويصع بلفظ نكاحٍ وتَزْويجِ وما وُضِع لَمْهَلُكُ الْعَيْنَ مَالًا وَشُرِطَ سَمَاعُ كَالًا منهما لفظَ الآخر

1 اى لفظ العاقدين متى انهما لو سبعا متفرقين بان يسبع احدهما في عقد والأخر في اخر والمجلس منعد لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم ومن ابي بوسف فيمروايتان ولو كان المقدان في علمين لم بجز بالانفاق كها في النظم وفيه أشارةالي انه لا يشترط فهم الممنى كما ذكره البقالي والظاهر خلافه وعن محمد لو امكنهما ان يعبرا ما سبعاه جاز والا فلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمراة ولا روية وجهها فلو مم صوتها من بيت ام بكن فيه فيرها جاز النكاح والا فلا والى انه مشترط مضورها لكن لوغابت جاز بذكرالاهم بلا معرفتها (منج) ٢ ولا يظهر النكاح على الحكام بشهادتهما منى يعكم بالمرر وفيره (ج) م واما عمة العمة فانه ينظر ان كانت العبة القربي عبة لاب وام او لاب فعبة العبة مرام وان كانت القربي عبة لأم فعبة العبة لاتحرم واماخالة الخالةفان كانت الخالة القربي خالة لاب وام اولام فغالتها تحرم مليه وانكانت القربي خالة لأب فغالتها لا تحرم عليه كذا في المحيط السرخسى * فناوى هندية * (وكذا في شرح مجمم البحرين لابن الملك)

ومُضُورُ ورين او مُرّ ومُرّتين مكلَّفَيْن مسلَّمِن سامعَيْن ممًّا لَفْظَهِما وصَمِ عَنْد فَاسْقَيْنَ ولا يَافِر عند الدعوى وعند ابنيهما او احدهما ولا تقبل للفريب كنكاح مُسْلم دَسَّةً عند دَمَّيُّن ولا تقبل على المسلم والوكيل داهد عند حضور المُوكّل كالولى من مضور المَوْليَّة بالغة * وَمَرْمَ على المَرْ اصل وفرعه وفرع اصله القريب وصُلْبيَّة اصله البعيِّد وامَّ زوجته وبنتُها موطوَّةً وزوجةُ اصله وفرعه وكلُّ هذه رَضَاعًا وفرع مَرْنيتُه ومَهُ وسَد وماسَّنه ومنظور الى فَرْجَهَا الدَّاخل بشَهْوَة واصلُهُنَّ وَمَا دون تُسْمِ سنينَ لَيْسَتْ بمُشْتَهَاة * ويسم نكاح امرأة وعدَّنُها نكاحَ امرأَهُ أَيُّنهما فُرضتْ ذَكرًا لم نحلُ له الْأُفْرَى ووَمَلِّهما مُلكا وكلُّ ا وَطُولُهُما مِلْكًا وَطُمُّهَا نَكَامًا وَمِلكًا لا نَكَامَها فَأَن نَكُمها لا يَطأُ واحدةً منى بحرم الأُخْرَى * وَصَعَّ نكاحُ ٱلكَّمْنابيَّة وَلُو امنَّهُ وَٱلْامة مع مَاول الحرة وَالْمُعْرِم والمُعْرِمَة وَمُبْلِي من زِنًّا ولا نُوطأً عنى

مطلب أولياء والأكفاء

ا اذا غاب الاقرب غيبة منقطعة والا فسكوتها رضاء كها في قاضيخان وقال الكرغي ان رضاءها بالسكوت (ج)

م وهو فى الأصل ضم الشفتين فيكون مثبتا فلا يرد انه شهادة على النفى على انهامقبولة فيها الذا اهاط به علم الشاهب ولو قال على اجازتها او رضاءها او اذنها لم يرد شبى الكل فى النهاية (ج) سم بعد كون ولاية الانكاح للولى (ج) عم أو الجد بعده من كفر ولو بفين عم أو الجد بعده من كفر ولو بفين فاحش لزم النكاح فلا يمكن رفعهما ولو يعد البلوغ (ج)

نضم وَمَنْ ضُبَّت إلى عرمة لا نكاحُ أمَّه ومالكنه وكافرة غير كنا بيَّة والخرى في عدّة رابعة وللعبد في عدّة ثانية وأمّة على حرّة او في عديها ومأمل ثبت نسب مبلها ونكاح المدَّمة والمودَّت ١ فصل نَنَلَ نكاحُ مُرَّة مكلَّفة ولو من فير كُنُو بلا ولَّي وله الاعْتَرَاضُ هنا وَرُوىَ بطلانُهُ بلا كنو ولا يُعْبر ولَّي بالفةَ وْلُو بِكُرًّا وَصَهْنُهُما وَشَعْكُها وَ بِكَاةِ هَا بِلا صوت أَذْنٌ ومعه رَدٌّ مِين ا منتذانه او بلوغ الحبر بشَرْط نَسْمِيَة الزُّوْج لا المَهْر ولو اسْنَأْذَنَ فَيْرُ وَلَى آفْرَبَ فرضامها بالنول كالنَّيْب والزَّائلُ بَكَارَتُهَا بِرِنَّا أَوْ غَيْرِ جِمَاعِ كَالْبِكُرِ وَقُولُهَا رَدَّدْتُ أَوْلَى مَن قُولُه حَكَنْت وَنُقْبِلَ بَينَّنَهُ على مُكُونَهَا ولا نُعلَّفُ هي انْ لم يُنمْ وللرلى انكاح الصَّفير والصفيرة ولَّو ثيبًا ثُمَّ انْ زَوَّجَهُما الآبُ أَو الجُدُّ لَرَمَ وفي غيرهما فَسَخَ الصفيران حين بَلَفًا او عَلمًا بِالنَّكَاحِ بَمْنَهُ وَمَكُونُ البِّكْرِ رَضَّ هِنَا وَلَا يَمْتُكُ غِيارُهَا الى

آخر المجلس وَّأَن جَهلَتْ به بخلان المُعْنَقَة وَمْبِارُ الفلام والنَّبِّب لا يَبْطلُ بلا رضاء صريح او دلالنه ولا بقيامهما عن المجلس وَشُرِطَ الْقَضَاءُ لِفَسْخِ مَنْ بِلِغِ لا مَنْ عُنَقَتْ * وَالولَّى العَصَبَةُ على ترتيبهم بشرط مُرّيّة وتكليف واسلام في وَلَكَ مُسْلم ثم اللَّمُّ ثم دو الرَّمم الافرب فالافرب ثم مولى الموالات ثم قاض في مَنْشُوره ذلك والآبعد بروج بغيبة الاقرب ما لم ينتظر الكُفُو الخاطبُ خَبَرَهُ وعند البعض مدة السَّفر * وتعتبر الكَفأَةُ في النكاح نَسَبًا فقريش بعضهم كذو لبعض والعرب بعضهم كُفو لبعض وفي العَبَم اللهُمَّا فَذُو آبَوَيْن في الاسْلام كُنْوُّ لذي آباء فيه لا دُو اب لهما ولا مُسْامٌ بنفسه له وَمَرْ بَةً وهي كالاسلام فيما ذكرنا وديانةً فليس فاسى كُنْواً لبنت صالح ومالاً فَالعاجرُ عن المَهْر المِهَا والنَّفقَة غيرُ كُنُو للفقيرة والقادر عليهما كفرُّ لفنيَّه وَمُرْفَةً فَعَادُكُ أَو حَبَّامٌ أَو كَنَّاسُ أَو دَبَّاغٌ ليس بكفو

ا بخلاف القنة والهدارة والهكائبة وام الولد المنكوحة المعنفة قبل الدخول او بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول او الفعل وعند خيارها وتعدر بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيار العنق لم يثبت للفلام عالى الرضاء كاعطاء المهر وقبوله والمتمكين وطاب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها له والخلوة بلا مس (ج) وقلها اخترت نفسى وفيه رمز الى انه قولها اخترت نفسى وفيه رمز الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها لنفسها

ولا مضوره وفيل لا يصر بلا مضوره

كما في العبادي (ج)

ووقف نكاح النضولي اي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولى سوالم كان فضولها من الجانبين او من جانب واصيلا او وليا او وكيلا من آخر فزوج الفضولى غايبة بفايب او بنفسه او ابنه او موکله مثل زومت فلانة من فلان أو زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنك واما عنك الطرفين فلا ينعقك اذا كان فضوليا من الجانبين او من احدهما ووليا او اصيلا أو وكيلا من الأخر قيل الخلاف فيها اذا تكلم بكلام وامد اما باثنين فينعقف موقوفا بلا غلاف كا أذا كان النكاح من الفضوليين كذا فى الاختيار والنهاية والكرماني وغيرها هذا الآ ان هذا التعبيم ينافي ما ياءني من غير فضولي فيوفق بينهما بان يحمل ما ياءني على من هبها وما نعن فيه على منهبه او يغص بها اذا عقد الفضوليان وهو بضم الفاء شرعا من ليس بوكيل كما قال المطرزى وفيه انه يصدق على الولى والاصيل ولفة منسوب الى الفضول بالضم فى الأصل جمع فضل هو الزيادة غلب على ما لا خير فيه ويشتفل بما لا يعنيه ولذا لم يرد الى الواءب عند النسبة ولأ يبعد أن يفاء الفاء فيكون مبالفة فاضل من الفضل (ج)

مطلب اقل المهر ع والمتعة درع وخمار وماعنة بالفارسي چادر ولا ينقص المتعة من خمسة دراهم ولاتزاد على نصف المهر ويعتبر عالها في اليسار والاعسار (ج)

لطَّارٍ ونعوهِ * وَإِنْ نَكَعَنْ بافلٌ من مهرها فللولي الاعتراض منى يُنمُّ او يُفَرِّقَ وَوَقَى نكاحُ الفضولِّي على الاجازة ويتولَّى طرفى النكاح واحدٌ غير فضولي الله فصل اقل المهر عَشَرَةُ دَرَاهِمَ فَتَجَبُ إِن سُبِي دونهَا وإن سَّى فَبِرُو فَأَلَّمْسَى عند موت اعدهما او خلوة صبّت وهي اَنْ لا يُوجَدَ مانعُ وطيُّ حسًّا أو شرعًا أو طبعا كبرض يبنعه وصوم رمضانَ وصلوة فرض واحرام وحيض ونفاس بغلاف الجك والعنة والحصاء ونصفه بطلاق قبلها وآن لم يسم فالمنهة قبلها ومهر المثل بعدها وْضَحَ النكاح بلا ذكْرِ ، هرٍ ومع نفيه وبشيئ غير مالٍ متفوّم وبمجهول جنسه وبجب مهر المثل كما مرَّاو صَّفتُه فالوسط او قيمته ويخذَمة الزّوج العبدُ نِجِب هي وَبَهْذَا أو هذا فبهر المثل ان كان بينهما والانشُ لو دونه والاعزُّ لو فَوْفَهُ وان طُلُقَ فَبْلَ وَلَيْ وَعَلَمْ فَنصَى الْاخس وَانَ نَكُم بِالنَّي على ان

لا يُغْرِجَهُا أَوْ بِالَّفِ انْ آفَامَ وِبَٱلْفَيْنِ انْ اغرِجِ فان وَفَى واقام فَالَنْ وَالَّا فِيهِمِ مِثْلُ لَا يُزَادِ على اَلْفَيَنْ وَلَا يُنْفَصُ عِنِ اللَّهِ وَإِن نَكُعِ بِهِنَا بِنَ الْعَبْدَيْنِ وَآعِدُهُما مُرٌّ فلها العَبْدُ فَقَمْ ان ساوى عَشَرَةً وأن شَرَطَ البَكارَةَ ووجدت تَيّبًا لزم الكلوفي النكاح الفاسد أن لم يطأ لا يجب شيئ وأن وطنى ثبت النسب من وقت الوطى ومهر مثل لا يرزاد على المسبى اى مهر مثلها من قوم ابيها سنًّا وجمالًا ومالًا وعفلًا ودينا وبلدًّا وعصرًا وبكارة وثيابة فان لم يوجد منهم فمن الاجانب لا الام وقومها ان لم نكن من فوم ابيها وصمَّ ضمان وليّها مَهْرَهَا ولّو صفيرة والمعجل والمؤجّل ان بينا فذاك وألا فالمنعارف وفبل أَخْذ المعبّل لها مَنْعَهُ من الوطي والسَّفر بها ولو بعد وطي برضاها بلا سقوط النفقة والسفر والخروج للعاجة بلا اذنه وبعل اغله ينفلها وفيل لا يسافر بها وبه ينتى أن بعث البها شيئًا فنالت

ر بلا زیادة شیی لها (ج)

م وصع صبان وليها بنفسه او رسوله مهرها فلها اغذه منه ومن الزوج ثم للولى ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيق او الحكمى ولو كانت صغيرة والولى يطالب بمهرها حينتُ ولو ثيبا واطلاقه مشعر بان ولاية الطالبة ثابتة لكل ولى مع انها ليست الاللاب او اب الاب او القاضى كما فى قاضيخان وغيره وللاب مطالبة مهرالبالفة بكرا ما لم تنهه لا ثيبا كما فى الجواهر وغيره (ج)

سانها قال ولو صغيرة لانها لوكانت صغيرة فيطالب المهر ليس الا وليها فيرهم انه لا يجوز الضان لانه باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبا لكن لا اهتبار لهذا الوهم لان حقوق العقد هناراجم الى الاصيل فالولى سفير ومعبر يخلاف البيم فانه اذا باع الاب مال الصغير المجوز ان يضمن الثين لان المقوق راجعة الى العاقد شرح وقاية

هر هديةٌ وقال مهر فالقول له الله فيما مُبِّيُّ للاحل ١

مما يفسد ولا ببقى كاللحم وألثريد فان القول لها فى ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له كما فى النهاية لكن فى المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان مما يجبعلى الزوج كالخمار والدرع ومتاع البيت فهدية والا فالقول له كالحنى والملاءة (ج

م وهى أن يخلى بينها وبين زوجها بلا أستخدام يقال بواله منزلا أذا هياء له كما في المفرب وفيه منزلا أذا هياء له كما في المفرب وفيه وترك استخدامها كان له أن يردها ألى بيته ويستخدمها وكذا لو شرط ذلك للزوج لأن الاستخدام يحكم الملك وهو باق كما في المحيط (ج) وهو المراد من الاجبار الواقع في عبارتهم كما في باب الشافعي من والقبول كما فيل (ج)

فصــل نكامُ الننِّ والمكانِّب والمدبِّر والامة وامَّ الولد بلا اذْنِ السَّبِدِ مَوْقُونٌ أَنِ أَجَازَ نَفَلَ وَأَن رَدُّ بَطَلَ وَاذَا أَذِن بِيمَ القنُّ للمهر ويسعى الأخران والآذن بالنكاح يعمُّ جايزَهُ وفاسِكُ ومن زَوَّج امنه لا بجب النَّبْوٰئَةُ ولا نِفقة الَّا بها ويطأ الزَّوج ان ظفر وله انْكَاحُ عبد، وامنه كرهًا وَخَيْرَتْ اَمَةُ وَمَكَا نَبَةٌ عُنْفَتْ نَمْنَ مُرٍّ او عَبْدٍ وَإَنَّ نَكَيَت بلا اذن فَعُنفت نفذ بلاخبارها وما سُمَّى للسبد او وطئت فعُنقت وان عُنِقَتْ اوَّلا ثم وُطئت فلها وزوج الأمة يمزل باذن سبدها والحرة باذنها وان وطى امة ابنه فرلدت فادعاه ثبت نسبه وهي الم ولده ووجب قيمتها لا مهرُها ولا قبيه أولدها والله كالأب بعد مونه وأن نكعها صح ولم تَصِرْ امَّ وَلَكِ وَبَعِبُ مَهْرُهِا لَاقْيُمْتُهَا وَالْوَلَدُ عُرَّ بِقُرابَتِهِ * والطِّفلُ يتبع خير الأبَوَيْن دينًا وعند عدمها يتبعُ الدار

ا معتقدین حال من ضیر المتزوجان ذلگ النزوج بلا شهود او فی عده کافر اقرا ای ترکا علیه ای علی ذلگ النکاح ولم بجد وقال زفر فرق بینهها فی الوجهین وقالالا یقران فی الاخیر والصحیح قول ای حنیفه کافی المضرات ولنقی المشایخ رحبها الله تعالی علی جواز نکاح المعتدة عن کافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وهو الاصح کما فی الکرمانی وفیه اشارة الی انها لو کانت فی عدة مسلم فسد النکاح وذا بالاجهاع (ج)

ع وفرق بالأجهاع كافران متزوجان مرمان كوثني اخته اسلما معا او واحد منهها كها فرق متزوجان وقع بينهما ثلاث طلقات كما في النتى وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاضى وفى المنية انها تبين والى أنهما لو لم يسلما بلا ترافع الينالم يفرق بينهمأ معتقدين ذلك وبجرى الارث بينهما ويقضى بالنفقة ولايسقط احصانه متي بعد قادفه وهذا منده خلافا لهبافي كل من الأربعة كها في المحيط والي أن نكاء الكفار نكاح جائز قيما بينهم مثبت للنسب وذلك لأن النكاح سنة آدم عليه السلام فهم على شريعته في ذلك وقال صلى الله نعالى عليهوعلى اله وصعبه وسلم ولدت من النكاح لآ

من السفاح (ج) سي اللبن الخارج سي يثبت ببصة اى بشرب اللبن الخارج من ثدى الادمية بسبب البص فهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بفيرهما كما بجين (ج)

والمجوس شُرُّ من الكتابي وأن اسلم المتزوّجان بلا شهود او المجوس مُن مُن مُن الكتابي وأن اسلم المن وأرِّق مَرْمانِ اسلما

وفى اسلام زوج المجوسيّة او امرأة الكافر عُرِض الاسلام على

الآخر فان الم فهى له والله فُرْنَى بينهما وهو طَلاَقُ إِن ابَي ولا

مَهْرَ إِنْ أَبَتْ اللَّا للموطورَةِ وفي دارهم نببن بمضى ثلث ميض

قبل الملام الآخر وتبين بتباين الدارين لا السبى وارتداد

كلِّ منهما فسخ عاجلٌ ثم للموطرَّة كلُّمهرها ولفيرها نصفُه لو ارتكَّ

ولا شيئ لو ارتدَّتْ وبقى النكاع اِنْ ارندا ممًا واسلما معا

وفسد ان اسلم احدهما قبل الآخر * وكلُّ الزُّوجات في القَسم

سواء الَّا المبلوكة ولها نصف الهرة ولا قَسْمَ في السَّنر والقرْعة اولى

ويصح نراك النسم والرجوع 🍇

ڪتاب الرشاع

يَثْبُتُ بِمَدَّةٍ فِي مَوْلَيْنِ رِنصْ فَعَط أُمُومَهُ الْمُرْضَعَة وَأَبُرَةً رَوْجٍ

لبنها

م حرمنًا هلى الزوج لكونهما بنتا وأمًّا

(3)

ابتها منه للرضيع فيحرمان مع قومها عليه كالنسب وفروعه النه الرضيع فيحرمان مع قومها عليه كالنسب وفروعه والزوجان عليهما وتحلُّ أُخْتُ آخيه رَضَاعًا حَمَّا في النَّسب السباء والإحتفان ولبن الرجل وما غلط بطمام الا يُحرِّم ويفيره يُعتَبرُ الفلية ويُحرِّم الاستعاط ولبن البكر والمبّن وان أرضَعَتْ ضَرَّنها رضيعة مرمنا ولا مهر المكبيرة ان لم نوطاً وللرضيعة نصفه ورجع رضيعة مرمنا ولا مهر المكبيرة ان لم نوطاً وللرضيعة نصفه ورجع به على المرضعة ان قصلت الفساد ه

ڪتابالطّلاق

يقع من مُكلِّفِ فقط وَلُو سكران او عبدًا لله من صيده ونائم والمُسنَّهُ طَلْقَةُ فَقَطْ فِي طُهْرٍ لا وَطْى فيه وَحَسَنُهُ وهو السِّنِي طَلْقَةُ لَفَهُ وَلَو في حبض والموطوئة تَفْرِينَ النَّلْتُ في اطْهارِ لا وطلَّ فيها فيمن تحبض واشهر في الصفيرة والآيسة والحامل ولر بعد الرطى وبدعيه واحدة في طهر وطئت فيه او حيض موطوئة وها فوقها بلا رجعة بينه في طهرٍ ويرجع أنْ طلَّق في موطوئة وها فوقها بلا رجعة بينه في طهرٍ ويرجع أنْ طلَّق في

س بينه اي بين ما نوفها من الاهداد (ج

ر وأن ذكر المصرر بأن قال انت الطلاق او انت طلاق خلافا للطعاوي في هذه أو أنت طالق الطلاق أو 4 الى كلها نعركاف او جميدك او جملنك طالف وبطل دعوى الاستفناء س كرايك فلو قال طلقت أسك واراد الراس فقط لم يبعد ان لا يقم كها في الخلاصة وكذا اذا فال الراس منك واما لو قال هذا الراس وقع على م واتنان مضروبان في اثنين في فولك انت طالق اثنين في اثنين اثنان من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لفة الجمل وفي للظ فية والطلاق لا بصام ان بكون طرفا لنفسه فيلفر الثاني فوقع اثنان على ما اختاره

٥ ويصح نية مع او الواو فيقم ثلاث كما يقم واحدة في واحدة في اثنين او ثلث (ج) ٧ ويدخلان عندهما لقولهم خذوا من مالى من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر لقواهم بعث من هذا الحايط الى هذا الحايط (ج) v أي أيفاع للطلائق في جميع البلاد في الحال والتاجيز في الأصل التعجيل من قولهم ناجز يناجز أى نقد ينقد كما في الطلبة (ج) م في الثاني اي في الفد عنده ولا

انت طالق طلاقا (شهنی)

هنه بقوله انت طالق (ج)

الاصم كما في فاضبخان (ج

العلماء الذللة (ج)

الميض فاذا طهرت طلَّقها ان شاء * وَطلاق الْحَرَّة ثلثُّهُ والامة اثنان وَّلُو زَوْجهما خلافهما وصريحه ما أُسْتُعمل فيه دون غيره مثل انت طالقٌ ومطلَّفة وطلَّفتُك وَيَقَمُ به رَجعيَّةُ ابدًا وان ذكر المعار فَتُكَاثُ إن نواها والله فرجمية وصح اضافة الطلاف الى كُلُهُ اوْما يعبّر به عَن الكُلّ كرأُسك أو رَقبَنُك أو رُومُك او وَجَهْكَ او فَرْجِكَ أُو الى جزه شابع كنصْفُك لا الى البد والرِّجلِ والبَّطْنِ والنَّاهْرِ وَبِعَضْ الطَّالْفَة طَالْفَة واثنان في اثنين اثنان ويصمح نية مع وابتدا الفاية بدخل لا انتهامها ومابين كهن وانت طالى في مكة تَجْيزُ وفي دغولك مكة تعليقُ ويقم عند الفجر في أنت طالق فدا أو في فد ويصم نبهُ العصر فى الثانى فقط و يقم الآن فى انت طالق امس وأن نكع بعدى فلفر وينع آخر العبر في أنت طالف أن لم اطلقك ومالاً في منى لم اطلقك ومكت وفي اذا ينوى فان لم ينو فكان

يصلق عندهما (ج)

عند ابي منيفة ره والبوم للنهار مع نعل مند كامرا بيدا و يوم يقدم زبد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد كانت طالق يوم بقدم زيد وفي أنت طالق ثلثاً لغير المدخولة يَقَعْنَ وبالعطف نبين بالاؤل كما لو عَلَقٌ وقدَّم الشرط ويَغْمَ الكُلُّ أَن أُخِّر وفى انت طالق واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة عقم واحدة وفى الموطوعة اثنان وفى قبلها وبعد ومعها ومع اثنان وأن اشار بالأصبع يُعتبرُ عددالمنشورة وان اشار بظهورها فالمضومة وَآنَ وَمَنَّى الطَّلَاتَى بالشُّدة او الطُّول او العرض او شبهه بما يدلّ على هذه فثلث ان نواها والّا فباينة * وكناينه ما يحتمله وغيره فنعو أُمْر جي وادْهَبي وقومي بعنمل ردًا و نعو غلية برية بنة باين مرام بصاح سبًّا ونعو اعْنَدَى استَبْريى رحمك انت واحدة انت مرة اختاري امرك بيدك وسرمنك

وفارفتك لا يمنهامها ففي الرضاء يترقن الكل على النية وفي

برلانه اذا اشير بالاصابع المنشورة فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب المخاطي واذا عقد بالاصابع يكون بطن الكن في جانب العاقد شرح وقايه س عطف على صريعه والكناية لفة مصدر کنی او کنابه من کذا یکنی اویکنو ادا تکلم بشی مسندل به علی غیره او براد به غيره وشريعة ما استنرفي نفسه معناه المقيقي او العجازي فان المقبقة المهبررة كناية كالمجاز غير الفال الاستعمال (ج) م وذكر في الجواهر أو قال نرا يله كردم او رها كردم او دست باز داشتم او ترا هشتم لم يعمل بلا نية (ج) ه فلا يقم شيى من الباين والرجعى بلانية الآمنهال فير الطلاق والقول اله في نرك النبة (ج)

وإن إشار الى عدد الطلاق بالاصبم (ج

الفضب الاوّلان وفي مُنّاكرة الطلاق الاوّلُ فقط فَانَ نوى الثلث يَعَنَنُ والَّا فبا بنهُ وفي اعتدى واستبرئي رَحمك وانت واحدة رجعية ويقم باسناد البينونة والحرمة البه لا الطلاق & ل نفويض طلاقها البها يُتَقَيِّد بمجلس علمها الله ان يقول كلما شئت ومنى شئت واذا شئت بخلاف أن شئت ولا يرجع عنه والى غُيرها لا يتقيد وبرجم والعجلس انّها يخنلف بالنيام او الذهاب او الشُّرُوع في فول او عبل لا يتملُّف بها مضى وفُلْكُهَا كبيتها وَسَيْرُ دابَّتها كسيرها وفي المقارى بنيَّة النفويض فقالت المترتُ لا يتم اللَّا باينة وشرط ذكر النفس من احدهما او قوله أغنارى اغنيارةً فتقول المنرتُ ولو كررها ثلثا فالمنارت المديها فثلثٌ ولو قالت طَلَّقْتُ نفسى أو اخترتُ نفسى بتطليقة فباينة ولو قال امْرُك بيدك بنية التفريض فطلقت فبالبنة وان نوى الثلث يقَعْنَ

ا ويقع الطلاق باسناد البينونة والحرمة اليه اى الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بابن وهليك حرام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد عليها لا اليه حتى لو لم يقل هليك ومنك لم يقع وان نوى كا في المعيط وفيره لا يقع باسناد الطلاق اليهوان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه (ج) دطا ___ تقو يض الطلاق من دطا ___ تقو يض الطلاق بيماء ال فير وان احتد اكثر من بسماع او خبر وان احتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس

م او الذهاب الى مجلس افريفايره ورفا فلو مشت من جانب بيت الى جانب افر منه لم يختلف او الشروع في قول لا يتعلق بها مضى كها اذا امرت وكيلها او اجنبيا ببيع او شراه (ج) عم بتا ويل مصدر معطوف على قوله الهقدر اى فقولها (ج)

ه ای لو قال الزوج کَلَمْة اختاری ثلث مرات بلا حرف عطف (ج)

وأن نوى بقوله امرك بيدك الطلفات
 الثلاث (ج)

الواقع بينهما فلهما الخيار في الليل مينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية وفي اليومين استنبع الليل وان ردت الامر باليد في اليوم لا يبنى الامر بعده اي واحد وعنه انه يبنى في اليد لانها لا تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما في الكافي وان قال أمرك بيدك اليوم وبعد فد مختلف الحكمان أي دغول الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده الامر بعده الامر بعد فد الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فد (ج)

م لا يقع اصلا في عكسه اى في طلقى واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مفايرة ضدية وهذا عنك وإما عندهما فواعدة للفو الزيادة (ج)

م البشية ميدك فاعى وشينك كسرى ويانك تشديدى ديلهك ارادت معناسته يقال شئت الشيى اشاؤه من الباب الثالث وانقولى

لباب التالت وانفولى مطل___صحة (لتعليق

عبر الآنجاز همزهنگ کسریله وعده به وفا اینهای تقول انجز جرما وعده به مخالفت به وانقولی

وفي امرك بيدك في نطليقة او اختاري نطليقة فاختارت فرجعية وفي امرك بيدا اليوم وغدًا يدخل الليل وان ردّت فى اليوم لا يبقى بعده وان قال اليوم وبعد غد يختلف الحكمان وَفَى طَلَّقِى نَفَسَكُ انْ نُوى ثُلثًا بِنَفْنَ وَالَّا فَرَجَعَّيَّةُ وَفَي طُلَّقِي ثلاثًا فطلَّفَتْ واحدً نفع لا في علسه ولو أُمرَتْ بالباين او الرَّجِمَّ فَعَكَسَتْ يَقَعَ مَا أَمَر بِهِ وَالْشَرِهُ فَى انتَ طَالَقَ انَ شمَّت مشيةٌ مُجَزَّةٌ أو مُعلَّقةٌ بها قد عُلم وجودُه لا ما يُعلَّم بعد كا فالت شئتُ أن شئتَ فقال شئتُ وفي كلَّما شئت نُطَلِّق ثلثًا منفرقةً لابعد التعليل رقى كيف شئت نقع باينة او ثلث ان نوت ولم بخالفها نبتُه والا فرجعية وفي ما شئت من ثلث ما دونها ١ فصل خُرْمُ صعّه التعليق الملك او الاضافة اليه والعاطه

أن واذا واذا ما ومتى ومنيما وكل وكلما وزوال الملك لا يبطله

فني غير كلما ان وجد الشرط مرة في الملك ينعلُّ الى جزاء

وفي غير الملك لا الى جزاء وفي كلماً ينعلُ بعد الثَّلث فلا يقع أن نكمها بعد زوج آخر الا أذا دخلت في المَّزوج وأن اختلفا في وجود الشَّرط فالقول له الَّا مع مُجَّتها وفي شرط لا يُعلم الله منها نمو ان مضت فانت طالق وفلانة صُدَّف في منها ففط فيحكم بعد ثلثة ايام بالطّلاق في اوّلها وفي ان مضت ميضة يقع اذا طهرت وفي ان صوب بوماً اذا غربت بخلاف انْ صمت وْآنَ عَلَّف طلقةً بولادة ذكر وطلقتين بانثى فواك نْهما ولم يُدْرَ الأول مُلْقَت واحدة قضا وثنتين تَنَزُّها وانقضت العدة بالثاني وْآنَ مَلَّقَ بشيئين يقع ان وُجدَ الثاني في الملك والتنجيز يبطل النعليق فلو عَلَّقَ ثم نَجَّز الثلث ثم عادت اليه بعد التعليل ثم وُجد الشرط لايقع وان وصل ان اله الله بكلامه بطل ﴿ فصــل مَنْ فالبُ عاله الهلاك كبريض عَجَزَ عن اقامة مصالحه خارج البيت وسن بارز او فدم ليقتل

لا ينتهى الى جزاء ولم نطلق المراة فنى هذه الصورة لو طلقت ثم دخات بدالعدة بلا تزوج ام نطلق لانعلال البمين فى فير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلث ثمندم واراد ان لا يقعن وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط فى عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح فى قاضيخان وغيره (ج)

ب فلم يصر في حق فلانة فلم تطاق
 اصلا وهذا اذا كذبها الزوج فان
 صدقها تطلق فلانة ايضا (ج)

س طهرت من الحيض لان الحيضة في العرف لم تكن الا كاملة (ج) عم لان اليوم اذا قرن بنعل عند يراد به بياض النهار بغلاف ما اذا صمت لانه لم يقدره بمعيار وقد وجد الصوم

بركنه وشرطه هداية

ه تنزها ای دیانه یعنی فیما بینهوبین الله تعالی کا ذکر البصنی وغیره وفیه اشارة الی ان الثلثة عندهم بمعنی کالفضاء والحکم والشرع والی انه کالفضاء منصوب علی الفارف ای فی قضاء ونظرالفاضی وتصدیقه وفی تنزههونظر المنتی وتصدیقه کما فی علاقة المجاز من الکشف وغیره (ج)

الطلاق وفيه اشعار بانه لو نجز ما دون الثلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سبعي في الرجعة (ج)
 وصل وصلا متعارفا فلا يضرلو سكت قدر ما يتنفس او علمس او تجشاء لو كان بلسانه ثقل فطال تردده (ج)
 مطل يضل طلاق المريض الملاق المريض المسالة على المريض المسالة المريض المسالة المريض ال

و بغير رضاها احتراز عن نعو الخلم وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امراة العنين نفسها (ج)

م صحابح شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات لو قتل لم ترث منه (ج) سم بان قال المريض لها طلقتك ثلثا في صحتى وانقضت عدتك وصدقته الروجة (ج)

عم أى أن كان المقر به أو الموصى به أقل من الأرث فلها ذلك وأن كان

الارث انل نلها الارث شرح وفاية مطا___ الرجعة في العدة المارة الدورية المارة ال

الرجعة بالكسر والفاع افصع لفة
 الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة
 الى الحالة النى كانت عليها (ج)

الميض الأول والأخبار ما يحتمل مضى الميض الأول والأخبار ما يحتمل مضى المدة من المدة وهى لغير الحايض حرة ثلثة اشهر وامة نصغها وللحايض وتسعة وثلثون واحد وعشرون عندهما والطلاق آخر اللهر او اوله على المثنة والطهر عندهم خمسة عشروزاد شيخ الاسلام ثلات ساعات للاغتسال حام في المقايق ومبسوطه في جامع

المضيرات (ج)

لفضاص او رَجْمِ مريضٌ مَرَضَ الموت فَلُو اَبَانَ رَوْجَنَهُ بِقَبْرِ المُعَالَقِ الْمَانَ وَوْجَنَهُ بِقَبْرِ رضاها ومات وَلُو بِفِيرِ ذَلِكُ السّبِ وهي في المِدّة تَرِثُ ومِن

هو في صفّ النَّمَال أو مُم أو مُبِسَ لنمَلٍ صعبيم ولو نَصادَفَا

فی مرضه علی طلافها ومَضْیِ عدَّنها او اَبانَهَا بامرِها ثم اَفَرَّ مد مدّ

لها بِدَيْنٍ أَوْ أَوْصَى لها فلها الافلّ منه ومن الأُرْثِ وَأَن عَلَّق

بينوننها بشَرْط ووُجد في مرضه تَرِثُ ان علَّق بفعلَهُ أو بفعلها

ولا بدّ لها منه او بفيرهما وقد عَلَق في المرض ﴿ فصـــل ا

تَصِيُّ الرَّجْعَة في العدَّةِ وآن أَبَتْ اذا لم تبن خنيفة أو غليظةً

بنظو راجعنُك وبوطيها ومسها بشَهْرَةٍ ونظرهِ الى فَرْجِهَا بِشَهْرَةٍ

وندب المهادُه على الرَّ جعة واعلامها بها وأَنْ لا يَدْخُلَ عليها

منى يُؤْذِنَهَا أَن لَم يَعْصِد رجِعِنْهَا وَمَعَنَدَهُ الرَّجِعِيُّ تَعْزِيُّن وَلَهُ

وطيها ولا يسافر بها متى يُشهِد على رجعتها وصدقت في

مَضَى عدَّنها ان امكن وبنَّأْتُها ونكذيَّبُها إخبارَه بالرَّجعة في

9

العدَّة وَلا نَمَلُ مرَّةٌ بعد ثَلَث ولا آمَةٌ بعد اثْنَيْن مدَّى يَطَأُها بالغ او مراهن بنكاح صعبح ونَمْض عدَّهُ طلاقه او موته * وَالْنَكَاحِ بِشَرْطِ التَّعْلَيلِ يَكْرَهُ ويُعلَّ وَإِن فَالْت مُلَّلْتُ والمِدَّة تحتمل وغلب على ظنّه صدقها مَلّ نكامُها وَالزّوج النَّاني بَهْدمُ مًا دُونَ الثلُّث غلافا لحمو الله فصل الابلام عَلَقُ يَهْنَمُ وَمْلًى الزُّوجَة اربعة النهر مرَّةً ويهرَبْن اَمَةً فان قَر بَهَا في المدة منت وَتَجِبُ اللَّهَّارَةُ في الْحَلْف بالله وفي غيره الجزاء ويسقط الايلاء والاً بانت بواءدة وسقط الحلنُ المُوَقَّتُلا الْحُوَّابُ فتبين بأُخْرَى أَن مضت مدّة أُخْرى بعد نكاح ثان بلافَيى ثم أُخْرِى كَذَلَكَ بعد ثالثِ وبنى الحلفُ بعد ثَلَثُ لا الايلاء فان قَربهَا كَفَر ولا تَبينُ بالايلامُ وَلَو عَجْز عن النييْ بالوطى لمرض احدهما او غيره فَنُيثُه ان يقول فئت اليها فانقدر نبلَ المَّة فنيئه بالوطى وفي انت على مَرامٌ ان نَوَى الطَّهارَ

مطل_ الألاء

1 الآبلاء لفة مصدر آلیت علی كذا ادا حلفت علی كذا ادا حلفت علیه فابدلت الهوزة یا الیاء الفا ثم همزة والاسم منه الیة وتعدیته بمن فی النسم علی قربان المراءة لتضمین معنی البعد (ج)

ب وحقط الحلف الموقت اى المصرح بهدة او مدتين من التوقيت وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقربها اربعة اشهر ولم يقر بها اذا مضت اربعة اشهر ولم يقر بها الثانية اذا بانت ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانت بواحدة اخرى وحقط الايلاء وفى اخرى وحقط الايلاء (ج)

ا فها نوى اى فهو كذب وذا ديانه واما قضاء فايلاء كافى المضورات (ج) مطلب الخلع

م بغير أو على خبر كما فى الكافى والاختيار والنصولين ولم يك كره اعتمادا على ما سبق فلم يختص الحكم بالباء كما ظن أو خنزير أو دم أو ميتة أو خبرها مها لا قيمة له أصلا (ج)

م ورجعی فی صورة الطلاق فانه ان لم یجب البدل فان خرج مخرج الکنایة فباین وغرج الافصاح فرجعی (ج)

ع حتى انعكس الاحكام المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح طلى المجلس لنفسه اجباها ولا يقتصر على المجلس قبل القبول الكن يبطل بتيامها ولايتوقف على مضورها بل يجوز ادا كانت غايبة فادا خلمها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نعو ان جئتنى بالى فانت طالى ويصع الاضافة الى الوقت نعو ادا جاء ويصع الاضافة الى الوقت نعو ادا جاء فل فقل خالعتك على كذا و العبد

فلا فقل خالعتك على كذا و العبد والامة في العتى بمنزلتها اى المراة في الغنى عنزلته حتى اداقال العبد للمولى اشتريت نفسى منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى وادا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس (ج)

مطلب الظهار

نَوَى الطَّلاقَ او لم بَنْوِ شَباً فيه وكذا في كلَّ ملِّ عَلَى مرامُّ الله على عرامُ

او النَّلْت او الكذبَ فَهَا نَوْى وان نوى النَّوْر يم فايلام وان

فباينة ه فصل لا بأس بالخلْع عند الحاجة بما صع

مَهْرًا وهو طلاقً باينٌ ويجب عليها بَدَلُهُ وكُرُهَ آغْذُهُ أَن نَشَزَ

والفضل ان نَشَرَتْ وَأَنْ طلَّف بَمْأَلِ او على مالٍ وقع بابن ان

فَبِلَتْ وَيَخْمِرُ او خَنْزِيرٍ لا يَجْبُ شَبِّنُ وَوَفَعَ بَايِنٌ فِي الْخُلْعِ

مِ الطَّلاق وَانَ طَلَبَتْ ثَلَثًا بِالنِ فَطَلَّفَهَا وَاحْدَةً فَبَايِنَةٌ وَرَجْعَى فَى الطَّلاق وَانَ طَلَبَتْ ثَلَثًا بِالنِي فَطَلَّفَهَا وَاحْدَةً فَبَايِنَةً

بثُلَثِ الالني وفي عَلَى الني رجعيَّةُ بلا شينٌ عند أبي عنينة ره

وَالْعَلْمِ مُعَاوَضَةٌ فِي مِقْهَا يَضِعِ رُجُوعُهَا وَشَرَهُ الْعَيَارِ لَهَا وَيُعْتَصَرُ

على المجلس ويبين في مقه منَّى انْعَكَسَ الأَمْكَامُ والعبد

بهنزلتها ويُسقط الهلم والمُباراءة مقوق النكاح عنهما وأن غلع

صبيتَّه بمألُّها لغا الَّا في وفوع الطَّلاق وكذا ان قبلَتْ وعُلِّي

انَّه ضَامنٌ فعليه المالُ ﴿ فصلل النَّامارُ تشبيهُ مايضاف

اليه الطَّلاق من الزَّوجة بها بحرم اليه النَّظر من عضو مَحرمه

وهو أسرم وطنبها ودواعبه منى بُكَفر وفي أنت على كامي صم نيةُ الكرامة والنَّهار والطلاق فان لم ينو لفا وفي أنت على خرام گاُمّی ما نوی من ظهار او طلاق وان لم ینو فایلا^و عند ابی یوسف ره وظهار عند عمد ره وفی انتن علی کظّهر امّى لنسائه نجب لكلّ كنّارة وهي نجب بالمَوْد اي بالمزم على وطبها وهي عنقُ رقبة لا فايْتُ جنس المَنفعة كالاعمى ومقطوع يداه او ابْهاماه او يد ورجلٌ من جانب والمُدَبّر ومُكانبا ادَى بمضَ بَدَله ونصنى عبد مشتَرك ثم باقبه بعد ضانه ونصفَ عبد أم بافيه بعد وطيها وان عجز عن العنف صام شَهْر بن ولا السِّ للهما رمضًا أن والايَّامُ المنهِّيةُ وان افطر اسْمَأْنُفَ وكذا ان وطئهاليلًا عبدًا أو يومًا مطلَّفًا وأن عجز اطعَم سنَّيْن مسكينًا كلُّ قدرً النطرة او قيمته وان فداهم وعشاهم واشبعهم او اعطى من بُر ومنوى

ا کها لو ظاهر من امرانه الواحدة مرارا فی مجالس لو فی مجلس الا اذا عنی بفیر الاولی الاولی فلزم کفارة واحدة کافی المعیط (ج) به ای البصر والسمع والنطف والبطش والسعی والعقل ونعرها (ج)

س لانه لم يحتق الكل قبل المسيس
 وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه
 عتق الكل والكلام مشير الى انه او
 لم يجامع بين الاعتافين بجوز وذا
 بالاجماع كما فى الاغتيار (ج)

مطلي اللعان

ا ولدها أي زوجته العنينة وكل صاع شاهدا كما في النتني ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في النيود (ج)

م والزني بالقصر يكتب بالباء والزناء والزناء والرناء بالمد لفة نجدية والأول حجاز يقوطى الذكر للانثى من الأدمى بلا عقد وملك كوطى الاجتبية ولفة وشرعا المعرم لمينه (ج) من كتاب الحدود

س وانها غص الغضب في جانبها لانها تنجاسر باللعن على نفسها كاذبة فا غتير الفضب لتنقى ولا تقدم عليه وانها آثر الفيبة على الخطاب لانه ظاهر النعريف وعن الشهجين انا نعتاج الى لفظ المخاطبة كافى المضرات (ج) عم وقال ابو يوسف رحمه الله هو تحريم موبد لقوله عليه السلم المتلاعنان لا يجتبعان ابدانص على الناء بيدولهما ان الاكذاب رجوع والشهادة لا حكم لها ولا يجتبعان ما كانا متلاعنين ولم يبقى التلاعن ولا حكمه بعد الاكذاب يبقى التلاعن ولا حكمه بعد الاكذاب

نبر او شعير او وأمنًا شَهْر بن جاز وفي يوم قدر الشَّهر بن لا ١ فصل من قذف بالرِّني زَوْجِتَهُ العَنبِنةَ وَكُلُّ صَاَّحَ شَاهدًا لو نَفَى وَلَكَها وطالبَتْ به لاعَنِّ فَيَقُولَ ارْبُها المُّهِ بالله انى صادئ فيما رمينها به من الزني او نني الولد وفي الخامسة لمنة الله عليه أن كأن كاذبا فيما رمينها به ثم تقول أربعا اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به وفي الخامسة غضب الله عليها أن كان صادقا فيها رماني به ثم يفرق القاض بينكها فَتَبَينُ بِطَلْقَةً ويَنْفَى نسبَ الوَلْد عنه وان ابي عن اللَّعانِ مُبسَ منى پُلامنَ او پُكُنْدِبَ نفسه فَوْعَدُ وَانَ ابت عُبِسَتْ منى تُلامِنَ او تُصَدّفه وان كان عبدًا او كافرًا او محدودًا في قَلْفِ مُلَّ وَإِنْ مَالُحَ شَاهِدا وهِي امَّهُ أُو كَافَرُهُ أُو مِحْدُودُهُ

في قذف أو صبيّة أو مجنونة أو زانية فلا عد ولا لمان والمتلاعنان

لا مجتبعان ابدا وإن اكذب نفسه مد ومل له نكامها وكذا

ان قَنَى فيرَها فُعُد او زَنَتْ فُعُدَّتْ وَلَا لَمَان بَقَدَّى الاغرس ونفى الحمل وبزنيث وهذا الحمل منه نلاهنا ولم ينتنى الحمل وَمَنَ نَفَى الولكَ زمان النَّهنية أو شراء آلة الولادة صح وبعل لا ولاعَنَ فيهما وَأَنَ نَنَى اوَّلَ نَوْاَمَيْن وَافَرَّ بالاغرِ مُدَّ وفي عكسه لاعَنَ ويثبت نسبهما فيهما ﴿ فصلل أن أفر انه لم يصل اليها اجَّله الحاكم سِنَّةً قمريَّة ورمضانُ وايَّامُ حيضها منها لا مدَّةُ مرض احدهما فان لم يصل فيها فرَّق بينهماان طُلَّبَتُه ونبين بطلقة ولها كلُّ المَّهْرِ انْ غلا بها وتجب العدَّةُ وان اختلفا وكانت ثببا او بكرا فنظرت النساء فقلن ثبب مُلَّفُ فان مَلَف بطل مَّقها وان نكل او فُلْن بكر أُبَّل سنة قبرية ولو أُجّل ثم اختلفا فالنّفسيم هنا كما مر وبطل حقّها بحلفه حيث بطل ثبَّة كما لو المتارنه ولمُيِّرت هنا حيث أُبِّل ثبَّة والحَمَّى كالعنين فيه وفي المجبوب فُرَّق مالا بطلبها ولاينخير

اعدهما

مطلب العنين الراةذلك والافرق بينها اذا طلبت الراةذلك مكنا روى عن عبرو على وابن مسعود رضى الله عنهم ولان الحق ثابت لها في الوطى و يحتبل ان يكون الامتناع لملة معترضة و يحتبل لافة فلا بد من لاشتبالها على الفصول الاربعة فاذا مضت الهدة ولم يصل اليها تبينان العجز بافة اصلية ففات الامساك بالمعروف فوجب التسريح بالاحسان فاذا امتنع ناب القاضى منابه ففرق بينهما ولا بد من طلبها لان التفريق عما الها قدرة

المراة تدعى المسئلة الاولى فلان المراة تدعى المتعالى الفرقة عليه وهو ينكرها ولانه متبسك بالاصلوهو السلامة فيكون القول قرله مع يمينه وأما في الثانية فلان الثيابة وانثبتت بقول النساء ليس من ضرورة ثبوتها وصول الرجل الى المراة لاحتماليزوال بكارتها بشيى اخر فيعلى (ش) بكارتها بشيى اخر فيعلى (ش) المناجيل والحاصل انها ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء او انتهاء مع يمينه فان نكل في الابتداء وأجبل سنة وان فكل في الابتداء يؤجل سنة وان فكل في الابتداء يؤجل سنة وان فكل في الابتداء المراة وان كانت

بكرا بفول النساء بؤجل فى الابتداء

وتغير في الانتهاء (ش)

مطل_ العدة

اى كالمدة لام ولد نميض ثلاث ميض كوامل فلا عدة على قنة او مدبرة مات مولاها (ج)

المقوله عليه السلم طلاف الامة تطليقنان وعدتها حيضنان ولان الرق منصف والحيضة لا تنجزى فكملت فصارت حيضتين (درر)

م ولا يثبت نسب الولد فى الوجهين لان الصبى لا ما اله فلا يتصور منه العلوق والنكاح يقام مقامه فى موضع التصور (هداية)

المدهما بعيب الآخر ﴿ فصل العدة لمرة تحيضُ للطُّلَّاف والفسخ ثلثُ مينض كواملَ كام وله مات مولاها أو اعتقها أو. مولمون بشُبْهة او نكاحٍ فارب في الموت والفرقة ولبن لانحيض لَمْفَر او كَبَّر او بَلْفَت بِالسَّنَّ وَلَمْ تَحْضُ ثُلَاثُهُ النَّهُ وَلَلَّمُونَ اربعةُ اشهر وعشر ولأمة تحيض حيضنان ولمن لم تحض اومات عنها زوجُها نصف ما للحرّة وللحامل الحرة او الامة وّآن مات عنها صبّى وضعُ مملِها ولن مبلت بعد موت الصبّى عدَّة الموت ولا نسب في وجهيه ولامرأة الفار للباين ابعدُ الاَجَلين وللرَّجمي ما للموت ولبن أعنفت في عدة رَجعي كعدة حرّة وفي عدة باينٍ او موتٍ كَامَةٍ * وَآيَسَةٌ رأْتِ الدَّم بعد عدَّه الأَشْهر نستَأْنَى بالحيض كما نستَأْنَى بالشَّهور من ماضت حيضةً ثم آبست وَعَلَى معتده وُطِئَتْ بشُبْهِ عَدَّه اخرى وتداخلتا فاذا نَبَّت الأولى انقضى بعض النَّانية * وعدَّهُ النكاح الفاسد عَقَيْبَ

نفر بقه او عزمه تراف ألوطى وتنقضى العدة وآن جهات وان نكم معندته من باين وطلَّق قبل الرطى بجب عليه مَهْرٌ نامُّوعدَّة مستَفْبَلَة ولا عدة على ذميَّة طلَّقها ذمَّى ولا مربية مرجَت الينا مسلمة الله الحاملُ وتُحدُّ معندة الباين والموت كبيرة مسلمة بنرك الزّينة ولبس المُزَهْدر والمُعَمّنر والدّهن والمنّاه والطّبب والكَمْلِ الا بِمُنْرِ لا مُعْتَدُّهُ عَنْقِ ونكاحٍ فا عِنْ ﴿ وَلا تُغْطَبُ معنَدُّةُ اللَّا تعريضا ولا نَعْرجُ معندة الرجعى والباين من بيتها اصلا وتغرج معتدة الموت في المَلَوَبْن وتبيتُ في منزلها وتعتد في منزلها وفت الفرقة والموت الله ان تُغْرَجَ او خافت تلف مالها او الانهدام او لم تجد كراء البيت ولا بد من سنرة بينهما فى الباين وآن ضاف المنزل عليهما فالأولى خروجه وكذا مع فسقه وحَسن ان مجمل بينهما قادرة على الميلولة ولو ابانها لو مات منها في منرهما فان كان بُعْدها من مصرها

ا اى زمان يصام الابتدائها بعيد النفريق بالموت أو القضاء او غيرهما فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض بقرينة ما مر من الحيض الكوامل (ج) ع مستقبلة بفاح الباء اى مبتداءة كا في المفرب فلا يعد ما مضى منها عندهما ويعد عند عهد ره فعلمها المام العدة الأولى كما في الكافي (ج) س والحدا دان نترك الطُّب والزينة والكعل والدهن المطبب وغيرالمطيب الا من عدر وفي الجامع الصغير الا من وجم والمعنى فيه وجهان احدهما ما ذكرنا من اظهار النامس والثاني ان هذه الأشياء دواعي الرغبة فيها وهي ممنوعة عن النكاح فتجتنبها كيلا تصير ذريعة الى الوقوع في المعرم

عبر وهو كلام له وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وباطن كافى المفرب والتعتيف أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه مقيفة أو مجازا أو كناية ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعبل اللفظ فى المعرض به كفول المحتاج للحتاج اليه جئتك لاسلم ومن اللفظ السلام ومن السياق طلب شيى * ومسبك بالتسليم منى التقاضيا * (ج)

اى الى الاخر الاقل مصرا كان وا مقصدا وفي النهاية ان كان بينهما وبين مصرها اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصرها وان كان البعد عن المقصد اقل من المسيرة (ج)

م اى موضع أقامة ولو قرية وبعدها عن كل من المصر والمقصد مسيرة سفر بقرينة قوله ثم تغرج بمعرم لان الحروج الى مادون السفر يجوز بلا محرم (ج

س الحضانة بالكسر لفة مصدر حضن الصبى اى رباه كما فى المفايس وشرعا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفرقة او بعدها * ع و و اذا وقعت

الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد لما روى ان امراة قالت بارسول الله ان ابنى هذا كان بطنى لموعاء وحجرى لم حواء وثديى له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه منى فقال رسول الله صامم انت احق به ما لم تتزوّجى ولان الام اشفق واقدر على المضانة فكان الدفع اليها انظر (هداية)

عم ومده حال او ظرف وقدره ابوبکر الرازی بتسع سنین والخصاف بسبع وعلیه الفتوی کا فی الخزانة وغیره (ج)

و والام والجدة احتى بالجارية حتى تحيض لان بعد الاستغناء تحناج الى معرفة آداب النساء والمراءة على ذلك افدرو بعد البلوغ تحتاج الى التحصين والمفظ والاب فيه افوى واحدى وعن عمد رحمه الله انها تدفع الى الاب اذا بلفت حد الشهوة المحتف الحاجة الى الصيانة (حداية)

او مقصدها مسيرة سَفر وعن الآخر اقلَّ نتوجه البه والآخيرن مها وَلَيْ أَوْلا والمَوْدُ آهَهُ وان كانت في مصر نعتت ثبة ثم نخرج بمَدرم في فصل الحضانة للآم بلا جبرها طُلّفت أوْلا ثم أمها وإن عَلَّت ثم أمّ ابيه ثم أخنه لابٍ وامّ ثمّ لامّ ثم الله علم المناه المناه علم المناه المناه علم المناه المناه علم المناه علم المناه علم المناه المنا

لأمة وأم ولا والذَّميَّة كالمسلمة منَّى أيقلل دينًا وبنكاح غير

عَرْمَ سفط مقها وبَعَوْمِ لا كام نَكَعَتْ عَهْ وَجَلَة جُده وَيعُودُ المَقَ

بزَوالِ نكاحٍ سَفَطَ به ثمَّ للعَصَبات على ترتيبهم لكن لا تُدْفَعُ

صَبِيَّةُ الى عَصَبَةٍ غبر عمرمٍ كَمْولَى الْعَنْاقَةِ وابنِ العمّ ولا فاحق

ماجنٍ ولا يُغَيِّر طِفْلُ والآم والجدُّهُ اَمَقُ به منَّى يَأْكُلُ ويشرَبَ

و يلبسَ ويستنجى ومدّه وبالبنْتِ منى تعبض وعن فيمدٍ ره

متى نَشْنَهَى وهو البُعْنَبُ لفَسادِ الرَّمانِ وَغَيْرِهما متَّى تُشْتَهَٰى *

ولا تُسافر مطلقة بَولَدها الا الى وَطَنها الذي نَكَمَهُا فيه وهذا

مطل__ اقل مدة الحمل

١ من وقت الفرقة الاحتمال العلوق في العدة بامتداد الطهر (ج)

م الأ بدعوة بالكسر اي بان يدعي الز,ج انه ولده فع يثبت نسبه كما في البداية والكافي لكن في شرح الطعاوى ان الدعوة مشر وطة في الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الى تصديقها فيه رواينان (ج)

مطل__ وحوب النفقة س اى تصابح للوطى فى ألجملة بلا منم ننسها عنه فتجب نفقة الرنقاء والقرنام او غيرهما مها يمنع الوطى ولااعتبار لكونها مشنهاة على الصعيح (ج) م اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقرر في الشرع من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع

والا طلاق مشير الى ان القدر المعين والرخص والفلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا أو قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة او خبسة ولو كان امدهما مصرا فخبز البر وباجة او باجنان فيفرض كلشهر وقال السرخسي انه غير لازم وقبل في المعترف كل معه فلها نفقةُ الْمَضَرِ لا السَّفر ولا الكراءُ وعليه مُوسِرًا نفقةُ خادمٍ يوم وفي النجار كل شهر وفي الدهمان كل سنة كما في الزاهدي (ج)

للام فقط ﴿ قصد لَى اقل مدَّة الحمل سنة اشهر واكثرُها سنتان فيثبت نسبُ ولد مُعندٌة الرَّجعى وَّأَن جائتْ به لاكثر من سنتين ما لم تُقرّ بهضى العدة فيثبتُ الرَّجعةُ ولا قل منهما لا ومبتونة ولدنه لأقل منهما لالتمامهما الا بدعوة ويُعمل على وطئها بشبهة فى العدة فاذا جَعلَ ولادة زوجته تَثْبُن بشهادة امرأة ١ فصــل بَجِبُ النَّفَقَةُ والكُسْرَةُ والسُّكْنَى على الزُّوج وَلُّو صَغِيرًا لا يقدر على الوماني للعرْسِ مُسْلِّمَةً او كافرةً كبيرةً او صفيرةً نُوطاً بندر حالها ففي البوسرَين نفقةُ البسار وفي المُعْسرَ بْنِ نفقةُ العَسَارِ وفي المُوسِرِ والمُعْسَرَة

وعکسه بین الحالین وَّلُو هی فی بیت ابیها او مرضت فی

بيت الزوج لا لناشَّرَةِ خَرَجَتْ من بَيْنه بغير حقَّ وتُعْبُوسة

بَدَيْن ومريِّضَةٍ لم تُزَقُّ ومُقصوبةٍ كُرُمًّا وَمَّأَجَّةٍ لا معه ولوكانت

الى لاجل اعساره أو وقت أعساره (ج) م قبلها اي قبل مضي ثلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركنها بنفقة آمام غالبة هن الزوجية وقال عمد ره تسترد نفقة تلك الايام هينها ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلاخلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا اكثر كمافي المعيط (ج) س ونفقة عرس الفن المأذون بالنزوج عليه اى القن والعرس اعم من الحرة والمكانبة وام الواد والفنة الا أن فيما حوى الاوليين يشترط النبؤة لوجوب النفقة كما ياني ويدخل في القن الدبر والمكاتب تفليبا الاانهما يوديان النفقة من كسبهما كما في المعيط (ج) عم مرة واحدة لانهلا يتجدد عضى الزمان فاذا بيم في المهر مرة وبني شين منه اخر الى العنق (ج)

و وله اى للزوج منع والديها وولدها وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره اى غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة (ج)

ولا يهنعهم من النظر اليها وكلامها في اى وقت اختاروا لما فيه من قطيعة الرحم وليس له فى ذلك ضرر وقيل لا يهنعهم من الدخول والكلام وانها عنعهم من القرار لان المنتنة فى اللباث ونطويل الكلام (هداية)

واحد لها فقط المُفسرًا في الاصم ولا يفرق بينهما بعَجْزه عنها وتُؤْمَرُ بِالاستدانة عليه ومن فُرِخَتْ لَعَسَارِهِ فَآيْسَرَتْهِمَ نَفقة يَسَارِه ان طلبَتْ وتَسْفُطُ في مدة مَضَتْ الله اذا سَبَقَ قَرْضُ قاضِ او رَضِيا بشينٌ فَتَعِبُ لما مضى ما دامًا حيَّيْن فان مات امدُهما او طلَّها مْبِلَ فَبْضِ عَقْطُ المفروضِ اللَّا ادا استدانَتْ بِأَمْرِ فَاضِ وَلا نُسْتَرِدُّ مُعَجِّلُهُ مِن مَاتَ احدُهُما فَبللما ونفقهُ عرس القن عليه وَيُباع فيها مرةً بعد أُخْرَى وفي دَبْنِ غيرِها مرة وتجب سُكْناها في بيت ليس فيه امن من اهله وأو ولده من غيرها الابرضاها وبيت مفرد من دار له فَلَنَّ كناها وله مَنْعُ والدَّيْها وولَدَها من غيره من السُّفُول عليها لا من النَّظُر اليها وكلامها متى شاؤا وقيل لا يَمْنُعَ من الدروج الى الوالدّين ولا من دُخولهما عليها كُلْ جُمْقَةٍ وَفِي تَعْرُمَ فَيْرِهِمَا كُلُّ سَنَّةٍ وَهُو الصَّيْخِ وَيُفْرِضُ نَفْقَةً عرْسِ الفائب وطفله وأبَوَيْه في مال له من جنس حَقَّهِمْ فقط

عند مودّع او مُضارب او مديون ان أَفَرّ به وبالنّكاح او علم القاضى بذلك ويُعَلِّنها انَّه لم يعطها النَّفقة وبكفَّلها لا بافامة بينة على النَّكاح ولا إن لم يَعْلُّنْ مالاً فافامت بيِّنةً ليُفْرِضَ عليه ويامرَها بالاستدانة ولا يَقْضى به وقال زُفَر يقضى بالنَّفقة لا بالنَّكاح وعمل القُضاة اليوم على هذا للعاجة ولطلَّقة الرَّجِعَى والباينِ والمفرَّقَة بلا مَعْصَيَة كَغَيَار العنق والبُلُوغ والنَّفريق لمَكم الكفاءة النقفةُ والسَّكني لا لمعتدَّة الموت والمفرِّقَة لمعصية كالرَّدَّة وتقبيل ابن الزُّوج وردَّةُ معندة التَّلْث تُسقط لا تمكينُها ابَّنه ونفقة الطَّفل فقيرًا على ابيه لا يشاركه احدُّ كَنْفَقَةُ أَبُورَيْهُ وعرسه وليس على امّه أرْضَاعُهُ الَّا اذا نَعَيْنَتْ ويستُأْجِرُ الآبُ مَنْ تُرضِعُه عندها ولو استَأْجَرَهَا منكومةً او معندةً من رجعي لُنْرضهُ لم بجز وفي المبنونة رواينان ولله رضاعه بعد العدَّة او لابنه من غيرها صَّع وهي احتَّى من

الأجنبية

ولا يقضى بنفقة فى مال الفائب الا لهولاء ووجه الفرق ان نفقه هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضى ولهذا كان لهم ان مامخذوا وكان قضاء القاضى اهانة لهم اما غيرهم من المحارم فنفقتهم انها تجب بالقضاء لانه مجتهد فيه والقضاء على الفائب لا يجوز (هداية)

به وردة معتدة الثلاث أو الباين مبتداء غبره تسقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في الكرماني لآيسقط تمكينها المعتدة الثلاث وكذا الباين آبنة أو أباه لا أثر للتمكين (ج)

س الا اذا تعينت بان لم يكن له مال ولا اب موسور او لم توجد موضعة او لم يا عند فرها فح تجبر على الارضاع وهو الصعيم كما فى الاختيار وهذا مروى عن الشبخين وظاهر الرواية انها لا تجبر كما فى المحيط (ج)

عروهي أي المعندة عن طلاق باين على أحدى الروايتين أو الأم بعد العدة (ج)

وزمنا بغام الزاء وكسر الميم اى الذى طال مرضه زمانا كما في المفرب او الذي لا يبش على رجايه كما في المهذب واليه اشار في الطلبة (ج) م والجزئية أي النفقة على القريب أن امتويا في الجزئية وعلى الجزء ان استويا في القرب فهن الفان أن ذكر الجزئية مستدرك اذ الكلام في نفقة الأصول (ج) س اى البنت مع المنوائهما في القرب وكون الاخ وارثاً لان الولد جر (ج) م قوله مم الاختلاف دينا هذا فيما بين المسلم والذمي واما بينه وبين الحربي فلانفقة اصلأولو كان مستاءمنا لانا نهيناءن البرف مق من يفاتلنا في الدين * المي چلپي * واستشكل بقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفاً فانه باطلاقه بوجب النفقة للوالدبن وأن كانا حربيين واجيب بان العمل بأطلاقه يفضى الى النعارض المفضى الى النراك المهتنم فعمل ذلك على اهل اللهمة وهذا على أهل الحرب (عناية)

مسقطت نفقة تلك الهدة فلا تصير نفقة الاقارب دينا بقضاء القاضى وفى الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت الهدة اكثر من شهر وفى المحيط هى شهر وقيل لا خلاف انه لا تصير دينا وانما الخلاف فى الموضوع فى الفتاوى ان نفقة الصبى يصير دينا يخلاف سائر الاقارب وفى النظم ان بعد الفضاء او الصاح يوم خذ نفقة ما مضى (ج)

الاجنبيَّة الَّا اذا طلبَتْ زيادة آجْر ونفقة البنت بالغة والابن زمنًا على الآب خاصّة وبه يفتى وعلى الموسر يَسار الفطرة نفقة اصوله الفقراء بالسُّويَّة على الآبن والبنت ويعتبر فيها الْقُرِبُ وَالْجُرْئِيَّةُ لَا الْارِثُ فنى من له بنتْ وابنُ ابنِ على البنت وفي ولد بنت واخ على ولدها ونفقه کُل ذي رحم عرمٍ صفيرٍ او بالغة فقيرة او ذكر رَمَنِ او اَعْمَى على قدر الارث ويُعْتَبَرُ اهليَّهُ الارث لا حقيقته فنفقة من له خالُّ وابنُ عم على الحال ولا نفقة مع الاختلاف دينا الله الزّوجة والأُصُول والفُرُوعِ ولا على الفقير الَّا لَهُمَّا وللفرُّوعِ ولا لفنيَّ الَّا لها وباع الاب عَرضَ ابنه لاعَفارَه لنفقته ولا لدَّيْن له عليه سواها ولا الام تَبيع ماله لنفقتها وضبن مودع الابن لو انفقها على اَبَوَيْه بلا أَمْر فاض لا ألا بَوْان لو انفقا ما له عندهما واذاً فضى بنفقة غير العرس ومضت مدَّة مقطت الله ان يَأْذَنَ

الفاضى بالاستدانة وَنَفَاتُهُ المهاوك على سَيِّد، فان ابى كَسَبَ وَأَنْفَقَ وان عَبِرْ عنه أمر ببيعه ﴿

كتاب العتاق

بَصَعْ مَنْ مُرّ مكلَّف بصريِّح لفظَّه بلا نيَّة كَانْتَ مُرّ او مُعْتَقُ او عَنينٌ او أَعَنْفُنُكَ او مُحرّرٌ او حرّرْنك او هذا مَولاًى او يا مَوْلاًى او رامُك مُر ونعوه ممّا عُبر به عن البدن وبكّنايته ان نوى كلا ملْكَ لى عليك ولا سبيل ولا رقّ وفَرَجْتَ من ملكى وذَابَّيْتُ سبيلك ولأمنه قد اطلفنك ولهذا ابنى للاصْفر والاكبر لا بيا ابنى ويا الحي ولا علمان لى عليك ولفظ الطّلاف وكنايته مع نية العتق وانت مثل المر يغلان ما انت الله مرّ وَمَن مَأْتُكُ ذَا رَحِمٍ مَعْرَمَ إِو أَعْنَقَ لَوَجَهُ اللَّهِ أَو لَلشَّيطان أو الصنم او مُكْرَهًا او سَكْرَانَ او الشَّاف عنقه الى ملك او شرط ووُجِه عُتْقَ كعبد لحربي غرج الينا مُسلمًا والعبل بنبعُ الله فاللك

و لما شارك الطلاق في زوال الملك وهر اقل وقوعاً عقبه به وهر والعثاقة والمنف كلها بالفنع الخروج عن الرق والعنق بالكسر أسم منه وشريعة قوة حكمية يصير بها اهلا للقضاء والشيادة وفيرهما والمرادالاعتاق فانه الموافق بالفقه وقد جاء لفة كاذكره المطرزي (ج) y اى بها استعمل فيه وضعا وشرعاً من نعو المتق والحر وغيرهما سواء كانت في جملة اسمية أو فعلمة ندائمة او فيرها عن نص او خطاء فعتق لو جرى على لسانه امتنتك وعنه انه لا يعتق كما في المعبط (ج) س کانت مر ای دو مر اُو ذات مر والتاء مفتوحة او مكسورة كلاهما بخطاب العبد أو الأمة في حروف المعاني من الكشف أن الفقهاء لأ يعتبرون الأعراب الا نرى انه لو قال لرجل زنيت بكسر الناء او لامراة بنتها وجب مد القذي وفي المعيط لو قال لعبده انت مرة

او لامته انت مر فقد عنف (ج) و الى نفس ملك او الى سببه كقوله انملكتك او اشتر يتك فانت مر (ج)

مطل__ عتق البعض

الوعجز ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه برداليه بالعجز وينبغى ان المولى بعتق الباقى منه عند عجزه فى الاختيار فالصلعم من اعتق يقصا من عبك فعليه عتق كله وهذا كله عند أبى حنيفة ره وهو الصحيح كما فى المضمرات (ج)

الم وقالا له اى للاغر ضهانه آى تضبين المعتق حال كونه غنيا من غير رجوع على العبد والسعاية حال كونه فقيراً فقط (ش)

س ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشراء او الأرث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا مع شخض آخر *(ج)* وصورته ان تبوت امراة ولها عبد هو ابن زوجها ويرثها اخوها وزوجها (ش)

م الآفى الآرت فانه لم يضبن بلا فلا فلا فلا الأفتيار فيه كما اذا كان لرجلين عمر وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات العم فورثاه فانه عتى الواد لانه ملك بالارث (ج)

مسعة من السهام حتى بخرج منه سهام العنق والسعاية لان حق كل من الحارج والداخل في سهمين ومق الثابت في ثلثة فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر (ج)

والرِّقّ والعنف وفروعه الآ انّ ولد الأمة من مولاها خُرُّ ﴿ فصـــل ان أَعْنَق بعضَ عبده صَعِّ وسَعَي فيما بنى وهو كالمكانَب بلارد الى الرِّق لو عَجَزْ وَفَالًا عَنَقَ كُلُّهِ وَلُو آعْنَقَ شريكٌ مَظَّه أَعْنَقَ الآخرُ او استسعى او ضَمَّنَ الْمُعْنَقُ مُوسَّرًا فيهة مَظّه لله مُعسرًا والوَلاء لهما ان اعتنى او استَسْعَى وللمُعْتَق ان ضمّنه ورجع به على العبد وفالًا له ضمانهُ غنيًّا والسّعاية فقيرًا فقط والولا عن للمُعْنِق ومن ملك ابنه مع آخر عنق مصّنه ولم يَضْمَنْ وفالا ضَبن غنيًا الَّا في الارث وان قال لعبدَيْه المدكما مر فَغَرَج وامد ودخل ثالث فَأَماده ومات بلابيانٍ عَنْقَ مِيْن ثبت ثَلَثَةُ أَرْباعه ومن كلِّ من غيره نصنه وعنك عمد رُبْعُ مَنْ دَغَلَ وَإِنْ قال ذلك في مرضه ولم يُعِزْ وارثُ جُمِلَ كُلُّ عبد سبعةً وعنفَ مِنَّنْ ثَبَتَ ثَلَثَةٌ ومن كلِّ من غيره

سَهْان وعند محمد ره كلُّ سنَّة وعنف مِنْ خَرَجَ سَهْانِ وعن

و فمن كان له امرانان وقال هذه او هذه او احدیهها طالق ثلاثا تموطی احديهما أو مانت تعين أن المطلقة غير الموطوعة و الحية * (ج) * اما الوطى فلأن النكاح عقد وضع لحل الوطى والطلاق وضع لازالة ملك النكاح أي الازالة على الحال أو بعد انقضاء العدة والوطى دليل على ان الموطوعة لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرف ان البيان انشاء من وجه فلا بد من عل (شرح وقایه) م لان الاعتاق لم يوضع لاز اله مل الوطى بل حل ألوطي انها يزول بتبعية زوال الرق او زوال ملك الرقبة ولم يزل شيي منهما وهدا قول ابى ح ره واماعندهما فالوطى في العنني المبهم بيان ايضا لأن الوطى لا يحل الا في الملك (شرح الوفاية)

مطلب الحلق بالطلاق مطلب الخلق بالطلاق مطلب الخنيار «(ج)» قوله لاالنكدى الامالة المالة المالة المالة الاكتساب بالنكدى لانه امارة النسامة لانها هى المعنادة كذا فى الزيلمى ومعنى التكدى بالفارسى كدايى كردن كذا قيل وذكر الحريرى كدايى كردن كذا قيل وذكر الحريرى فى درة الفواص ان من اغلاطهم مكد ابدلوا جبيها كافا والصواب مجدلا شتقاقه من الاجتداء وكان فى الاصل المجتدى فا دفهت الناء فى الدال ثم القيت مركة المدنم على ما قبله (عزمى افندى مطلب فى التدبير و الاستيلاد

ثْبَتَ ثَلَثَةٌ ومبَّنْ دخل مَهُمْ وَسَعَى كُلُّ في الباقي والوطلُّ والموتُ بيانٌ في طلاق مُبهم كبيع وموت وندبير واستيلاد وهبة وصدقة مُسَلَّمَتِين في عَنْق مبهم دون وطئ فيه والشهادة بالعنق المبهم باطلٌ لا الطِّلاق المبهم ﴿ فصل مُعْمَنُّ بان دَمَلَتُ فكُلُّ مملوك لى يَوْمَنُلُ مُرٌّ مَنْ له مين دخل مَلكَه وقتَ الحلف او بعده و بلا يومئذ من له وأتَ عَلفه فقط الله الحمل بكل عملوا لى ذكر مر ومن أعْنق على مال او به فقبل عَتَقَ والمال دَيْنُ عليه وَالْمِعَلَّقُ عَنْفُهُ بِالاداء مَأْذُونُ أَنَّ أَدَى عَنَقَ لَأَمَانَتُ وفى انت مر بعد مونى بالن ان قبل بعد مونه واعتقه الوارثُ عنى والَّا لا وان حرَّره على غدْمَته سنةً فقبل عنى ويخدمه سنة فان مات مَوْلاهُ قبلها بجب قبينُهُ وعند عمد ره قيمة خدْمته 🙈 فصــل من أمنت بعد موته مطلقا او الى مدة غَلَبَ مَوْنَهُ قبلها مُدَبَّرُ لا يباع ولا يُرهَّنُ ولا يُوهَبُ ويسأغلم

ويستَغْدَمُ ويُستَأْجَرُ والمدبرة تُوطأً وتُتكُمُ وان مأت سَيده عُنْقَ من ثُلُث ماله وسعى فيما زاد وان استفرق دَيْنَه ففي كلّه وَإِن قال ان متّ في مَرضى هذا او في هذه السَّنة صع بيعه وان وجد الشَّرط عَنْق كالمِدَبِّر وَامَّةٌ وَلَدَتْ مَنْ سِيَّدُهَا فادَّهى او مَنْ زوج فهلكها أمُّ ولده ومُكْمُهُا كالمدبّرة الَّا انها تُمْنَقُ عند موته من كلّ ماله ولم نَسْمَ لدّينه ولا يَثْبُتُ نَسَبُ ولد الامة الا بد عُوَة ثم بلا دعوة لكن ينتني بالنني ه فصل في الولاء من أُمْنَى باعتال او بفَرْع له او علك فَنَّ فَوَلَكَتْ فَلِهِ وَلَا الولد فان أُعْنَى جَرَّهُ الى قومه ان كان بين اعتاق الامة وولادتها اكثرَ من نصف حول والمُعْنَقُ عصبةٌ قُدَّم النسُّبيَّة عليه ومُّو على ذي الرَّمم فان مات السيِّك ثم المُّنتَق فولاد المناف الديث ولا ولا النساء الاماامتةن كاف الديث ا

مطل_ الولاء

ا الولاء هو لغة من الولى بعنى القرب وشرعا قرابة مكية من العنق او الموالاة الأول اى الولاء الحاصل من العنق يكون لمعنق فير حربي يعنى لو اعنق حربي في دار الحرب عبده لا ولاء له عليه حتى اذا غرجا الينا مسلمين يرثه خلافا لابي يوسف ره كذا في الكافى وفال الزيلمى الذميون يتوارثون بالولاء كالمسلمين لانه احد اسباب الارث (غرر ودرر)

كتاب المكاتب

الكنابةُ اعناقُ المملوك يَدًا حالاً ورقبَةً ما لا فأن كأنَّب قنَّهُ

ولُو صفيرًا يعدلُ بهال مالٍ او مُجَمِّمٍ او مؤجّلٍ او فألّ جعلت

عليك النَّا تؤدَّيه بجوما أوَّلُها كذا وآخرها كذا فان أدَّيته فانت

مرٌ وان عجزتَ فقنٌ وقبِل العبد صمّ وغرج من مِن عن ملكه وعنق

عَاَّنًا ان امتى وَغَرَم السِيْكُ الفُقر ان وطَى مكانبته والأرش

ان جَنَّى عليها او على ولدها او مالها وصَّعْتُ على حيوان

ذُكر جنسه فقط ويُؤَدّى الوسط او فيهنه وفسات على فيهنه المساحة على المساحة المساحة على المساحة المساحة

او خَبْر او خنزير من المسلم وضم للمكاتب البيع والشراء

والسفرُ وانكاحُ امنه وكتابةُ قنه وله ولامه ان ادى بعد عَنفه

ولسيّده ان ادّى قبله لا تزوَّجه وهبنُه ولّو بعوض وتصدَّقُه الآ

بيسير وتكنُّلُه واقراضُه واعتاقُ عبده ولَّو بمالٍ وبيعُ نفس

عبده منه وانكامه والآب والرصى في رقيق المغير كالمكاتب *

ا كتأب المكاتب لم يجعل كالاستيلاد في التدييل للعتاق ولم يعدون بالفصل لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فأنه مصدر ميمي فيكون موافقا للباقي والعدول عنها للتفادي عن نوع تكرار (ج) لم الكتابة لغة مصدر كاتب عبده كافي الاساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيك بها يوصوري من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الايجاب او النظم ولو اضهر لكان اظهر (ج)

ه على فيمنه ال عبينه العبد لا غياد المتداف المقدون المقومين المقومين المقومين المورد على المورد الم

الجهالة (برجندي)

وَاذا عَبْرُ عَن نَبْمُ ان كَانَ له وجه سيصل اليه لا يُعَبِّرُهُ الماكم الى نَلْنَهُ ايّام والّا عَبْرُهُ وَفَسَنها بطلب سيّبه أو سيّده برضاه وعاد رقه وما في يده لسيّده فان مات عن وفاء لم تُفْسِخ وقُضِي البدلُ من ماله وحكم ببونه حرّا والأرث منه وعنّق بنيه وُلدوا في كتابته أو شراهم أو كونب هو وابنه صغيرًا أو كبيرًا ببرة وطاب لسيّده أن ادى البه من صدقة فعبر ولا تنفسخ ببوت السيد وادى البدلَ الى ورثته على نبومه وان اعتقه بعضُهم لا يصح وان اعتقوه عَنَى بَانًا على المعضم لا يصح وان اعتقوه عَنَى بَانًا

الأيمان المات

هى ثَلَثُ فَعَلَنهُ على فَعْلِ او ثراقِ ماضٍ كاذبًا عَمْدا غَموسُ عَلَيْ فَعُوسُ عَلَيْ فَعُولُ عَلَى مَعْدُوهُ وعلى يَأْتُمُ به او ظَانًا انّه مِقْ وهو ضِدُّهُ لفو يُرجَى عَفُوهُ وعلى الله وحَقْرَ فيه فقط ان حَنِثَ وَلُو سَهُواً او كَرْهًا حَلَى الله او باسم من آسما نه كالرَّممن والرميم والرميم

مال يفي بما عليه اي مات وترك مالاً وافيا به لم تفسخ الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعآر بانه اذا لم يترك وفاء تنفسخ متى لو تبرع احد بألبدل لا يقبل منه وهذا قول أبي بكر الأسكاف وذهب النقيه ابر الليث الى انه لا ينفسخ بدون الحكم كما فى الصفرى واعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه ديون بدأ بدين الأجنبي ثم بدين المولى ثم ببدل الكنابة كافي المعيط (ج) م والايمان اى ايقاع الايمان جمع اليبين لفة اليد اليبنى على ما في عامة الكتب فليست عصدر كالطهارة وغيرها ولذا جبعث ومده دون سائر الكنب وشريعة ما قوى به العزم على الفعل او النرك وانبا سبى به لانهم ينها سعون بايهانهم مالة النعالف (ج)

ر فان مات متجاوزا من اداء وفاء ای

س فعلقه بفتح الهاء وكسر اللام او سكونها بمين يواخذ بها العهد ثمسمى به كل يمين كما فى المفردات والمراد به المعنى المصدرى اى حلف الحالف بالله (ج)

ا كفزة الله أي غلبته من مد نصر او عدم النظير من حد ضرب او عدم الحط عن منزلته من حد علم وجلالهاي كونه كامل الصفات وكبريائه أي كونه كامل الذات وعظمته أي كونه كامل الذات اصالة وكأمل الصفات تبعا وقدرته اى كونه بعيث يصومنه كل من الفعل والتراك بعسب الدواءي (ج ٢ وأيم الله بنائح الهبرة وكسرها مع
 ضم الميم مقصور ابمن الله بنائح الهبرة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتومة هاء وقد يعذف الياء مم النون فيقال ام بفايح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور الايس الا مم الجلالة وهو جمع بمبين عند الكوفية همرزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفا ومفرد كأنك عند سيبويه مشنق من اليمن وهو البركة وعلى المذهبين مبنداه خبره محذوف هو نعو يميني ومعنى يمين الله ما ملف الله تعالى به من نعر الشمس والضعى او اليمين الذى يكون باسمائه تعالى نعو والله كما في الرضيوذكر في المبسوط أن أيم صلة مند البصرية * (ج) * قوله صلة أى كلمة مستقلة كالواو (عناية)

س ولاً اى منتابعة حتى لو مرض
 فيها وافطر او حاضت استقبل بخلان
 كفارة الظهار والقنل واعلم انه لو اخر
 كفارة اليمين اثم ولم تسقط بالموت
 والقنل وفى سقوط كفارة الظهار خلاف
 كما فى الخزانة (ج)

والحقّ او بصفة يُعْلَف بها من صفاته كعزّة الله وجَلاله وكبر بالله وعَظَمَنه وَٰتَدَرَنه لا بغير اللَّه كالنبيُّ والقُرْآنِ والكعبة ولا بصَّغَة لا يحلف بها هُرفًا كرحمة وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعدابه وَوَوَلَهُ لَقَمْرُ اللَّهُ وَايمُ اللَّهُ وَعَهِدَ اللَّهِ وَمِيثًافَهُ وَأُفْسِمُ وَأَعْلَفُ وَأَيْهَٰكُ وَآنَ لَم يَمَلُ بِاللَّهُ وَعَلَّى نَذَرٌ أَو يَمِينٌ أَو مَهَّدُ وَآنَ لم يَضَى الى الله وان فعل كذا فهو كافر وآن لم يَكُفُر عَلَّقَهُ بِهَاضِ او آنِ وسوكند مبغورم بنحدا فَسَمْ وَمقًا ومنَّ الله ودرمته وسو كند خورم بخدا يا بطلاق زن وان فعله فعليه فضبه او سخطه او لمنته او انا زان او سارق او شارب خمر او آكِلُ رِبوًا لا وحروف القسم الواو والباء والناء ونُفْسَرُ كالله لا افعل وكفارته عنَّقُ رقبة أو المعامُ عشرة مساكين كا هبا في الظّهار او كسوَّنهُم لكل دُوبٌ بَسْتُرُ عامَّة بَدّنه فلم يَجُزُ السَّراويلُ فَأَنَ عَجَزَ عَنْهَا وَأَنْ الاداه صامَ ثلثة ايامٍ ولا عَ

ا منت آی وجب ان بجعل نفسه مانثا (ج

م وهو أى التنصيل المذكور الصحيح كما في الهداية الا أن الأولى أن يرجع الضير الى ما يليه من التكثير وفي الصفرى أنه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسى وفيره وبه ينتى كما في الخلاصة (ج) مطل الحلق في الفعل

س بدخول صفة لأن البيت اسملبنى مسقف مدخله من جانب واحد بنى المبينونة سوا كان حيطانها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود فى الصفة الا ان مدخلها اوسع فيتنا ولها اسم البيت فيعنث بسكناها الا ان ينوى ماسواها هو الصبيح احتراز عبا قبل انما يعنث اذا كان الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفاف اهل الكوفة * (غرر درر) * كانت صفاف اهل الكوفة * (غرر درر) * والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سواه كان راكبا او ماشيا لو ادخل احدى رجليه او راسه لم يستن كها في الايضاح (ج)

م بينا اخر فانه لا بحنث والفرق بين المعرفتينما قال شاعرهم والدار دار وان زالت حوايطها * والبيت ليس ببيت بعد تهديم (ج)

ولم نَجُرُ بلا منتُ ومن ملى على مَعْصِية جُعَلَمِ الكلام مع اَبُوبَهُ مَنْتُ وَكُفَّر وَلا كُفَّارَةً في ملن كافر وان مَنتَ مُسْلِّمًا ومن حَرَّم ملكه لا بَعْرُمُ وان اسْتَباعَهُ كَفَّر ومن نَذَرَ مُطْلَقًا او مُعَلِّقًا بشرط يُر يُدهُ كَانْ قَدِمَ هَا يَبِي فُوجِكَ وَفَي وَبِمَا لَم يُرده كَانْ زَنَبْتُ رَفِي أَوْ كَفَّرَ وهو الصَّياعُ ﴿ فَصَلَّ مِن حلى لا يدخل بَيْنًا يَعْنَثُ بِدُخُولُ صُفَّةٍ لا الكَمْبَةَ أو مَسْجِد او بيعَةِ او كَنبِسَةِ او دَهْليزٍ او ظُلَّةِ بابِ دارٍ كَا في لا يَعْمَلُ دارًا فدخل دارًا خَرَبَةً وفي هذه الدار بمنث أن دَعَلَهُا مُنْهَدَمَةً صيراً او بعد ما بُنيت أخرى او وَقَنَ على سَعْمِهُا وقبل ف عُرِفِناً لا يَحنث كما لو جُعلت مسجدا او مَمَّامًا او بُسْنَانًا او بَيْنًا أو دخلها بعد هدم الحمَّامِ وكهذا البَّيْتِ ودخله مُنْهَدُّمًا صراً او بعد ما بني بينًا آخر او هذه الدار فَوَقَفَ في طاني بابٍ لو أُغْلِقَ كان خارِجًا او لا يسكنها وهو ساكنها

او لا ملبسه وهو لابسه او لا يركبه وهو راكبه فَأَخَذَ في النَّقْلَة ونَزْع ونَزل بلا مَكْث او لا يدخل فَقَعَد فيها الا ان يَغْرُجَ ثُمٌّ يَدْخُلَ وفي لا يسكن هذه الدار لا بُدٌّ من خُرُوجه بآهله ومَنْاعه اجمع منَّى يعنتُ بوند بنى بغلاف المصر والقرْبَةُ ومنت في لا يخرج لو مُهلَ وأُهْرجَ بِآمُره الله ان أُهْرج بلا امره مُكْرَهًا أو راضيًا ومثله لا يدخل أفسامًا ومُكْمًا ولا في لا يخرج الا الى جَنَازة فَغَرَج يريدها ثم الى أمْر آخر ومنت في لابخرج الى مكة فخرج بريدها ورجم لا في لابأنبها متى يدخلَها وذهابه كُنُوروجه في الاصّع وفي لَهَاتْيَنَّ مَلَّةَ ولم ياتَّها لا يَعْنْثُ اللَّ فِي آخر حَبُونِه وَعِنْثُ فِي لَبَأْتَبِنَّهُ فَلَّا اناستَطَاعَ ان لم يأته بلا مانع كَمرَض أوْ سُلْطان وَدين نيَّةُ الْعَيقَة وشُرطَ لَلْبِرَّ فِي لَا يَغْرُجُ الَّا بِاذْنِهِ لَكُلَّ غُرُوجِ اذْنَّ لَا فِي الَّا ان أَذِنَ وللمنت في ان خَرَجْت وان ضَرَبْت لمريدة خروج أوْضَرْب

وكذا القرية فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يعنث بلا خلاف واما في الفرية فنيه اغتلاف المشامخ والاصح انها كالمصر كما في المضمرات وفيه المعار بانه لو غرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساعة منش وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يعنث كما في المعيط واعلم ان البر لا يبطل اليبين في الفعل الممتد كالسكنى واللبث كافي خزانة المفتين (ج

م وذهابه معنى كغروجه على ما روى من الصاحبين فيشترط الدروج الا الوصول في الاصح كما في النمر ناشي وفيره وقال نصير بن بحى انه كانيانه فيشترط الوصول وهو الصعبح كما في الخلاصة (ج)

۳ ودین ای صدق دیانه من دینه ای وکله الی دین بالنخمین ای ترکه کما فی الطلبة (ج)

ا تعال بنام اللام امر من نتعالى اى جى وفى الاصل ببعنى ارتفع ولم بعی منه امر فا يب ولا نهى تفد معى بفتح الدال البشددة جواب الامر تفديه فاعل شرط وضيره المحالف معه اى الآمر فلو تفدى لا معه لا يحنث لان الجواب يتقيد بالسوال ابدا (ج)

ب قضها بالغاف والضاد المعجمة اى كسرا فلو ابتلعه صعبحا منت بالطريق الاولى كها في الكرماني فأنه اهترز فالفضم هما ينخذ منه كالخبر والسويق فأنه لا يحنت به وهذا عنده واما عندهها فالصعبح انه يحنث النرجبى من زرع البر المحلوف عليه أذا لم يكن كما في المحيط وهذا كله أذا لم يكن كما في المحيط وهذا كله أذا لم يكن باكل خبره وسويقه بالاجماع كما لم يعنث باكل خبره وسويقه بالاجماع كما لم يعنث كما في النهاية (ج)

م والشرب مثلثة الشين ايصال ما لا يتا في فيه المضع الى جوفه بغيه فلو حلى لا يشرب هذا اللبن فثرد فيه العبز فاكله لم يحنث وقال الرستففنى ال الاكل والشرب عبارة عن عبل الشفة والحلق فلو حلى لا يا كل وفى فيه شيى فابتلعه لم يحنث كيا لو حلى لا يشرب وفى فيه رمانة فيصها وابتلعها لانه لم يعبل الشفة فيهما كا وابتلعها لانه لم يعبل الشفة فيهما كا في المحيط (ج)

عبد فَعْلُهِما فَوْرًا وَفِي ان نَفْدٌ بِثُ بِعِد تَعَالَ نَقَدٌّ مَعَى نَفَدّيه معه وكَنْى مُطْلَقُ النَّفَدَى ان ضم اليوم ومركب المأْذُون لَيْسَ لَمَوْلاهُ فِي مَنَّ الحلفِ الله اذا لم يكُنْ عليه دَيْنٌ مسَنْفُرتْ وزَواه وَيُفَيِّدُ الْاكُلُ مِن هِذِهِ اللَّهُلَّةِ بِثَهِرِهَا وَهِذَا البِّرِّ بِأَكْلُهُ فَضَّمًّا وهذا النَّفيق باكل غُبْزه فلا يحنث لو اسْنَقهُ كما هو واكل الشرأم باللُّهم والطُّبيخ بالمُبخ من اللَّهم والرَّأْسُ برأس يكبُّسُ في النَّنانير وَيُباعُ في مصره والشَّم بشم البطن والخبر بغبر البُرّ والشعير لا خبز الأرُزّ ببلك لا يُعتادُ والفاصُّه بالتَّمّاح والمشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب والغناء والخيار والشرب من نهر بالكَرْع منه فلا يعنت لو قرب منه باناه الهلاف الملى من مائه وتعليف الوالى رجلا لُبُعَلَّمَهُ بكلّ داعر آنى بعال ولابته والضَّربُ والكسْرَةُ والكَلائمُ والدُخُول عليه بالحيَّوة

لا الفَسلُ والقريبُ بما دون الشهر في لينضَمَن وينمُ الى قريب

، اوله طلّع فادًا انعقد فسياب وادًا اغضر واستدار فغلال وادُ اعظم فبسر بالفارسية غوره خرما (ج)

r والمذنب بكسر النون والنشديد وما قبل أنه بالفام مذهب الفقهاء فين مواش لا اصل لها وهو الرطب أو البسر الذي بدأ الارطاب من جانب ذنبه الذي هو الحاد دون جانب السفل الذي هو راسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل مليه ما في خامس المرصاد ان راس الشجر وفيره ما يامخذ الفداء منه وما في الهداية أن الرطب المذنب مايكون في ذنيه قليل البسر والبسر المذنب على عكسه اي ما يكون في ذنبه قلبل رطب فبشكل *(ج) ، والرطب المذنب الذي اكثره رطب وثيبيء قليل منه بسر والبسر المذنب عكسه ايضاح الاصلاح والدرر ۽

والشّهر يعيدٌ وما أصْطُبغَ به فادامٌ وكذاالمائح لا الشّواء ولآ يمنَّث في لا يَأْكُلُ مِن هذا البُسر فاكله رُطَّبًا أَوْ من هذا الرُّطَبِ أو اللّبَن فاكله نبرًا أو شيرازًا أو بُسْرًا فاكله رُطَبًا أوْ لَمَّا فَأَكُلُ مَمَّكًا أو لَمَّا أو شَمًّا فَأَكُلُ اللَّهُ وَلَّا فَي لَآ يَشْتَرِي رُطَبًا فاشترى كُباسَةَ بُسْر فيها رُطَبُ ومنت لو حلى لا يأكل رطبا او بسرا او لا رطبا ولا بسرا فاكل مذَّنبًا او لا يأكل لَمْمًا فاكل كَبدًا او كَرشًا او لَمْ خنْزير لَوْ انسان وَالْفِدَاءُ الْأَكُلُ مِن طُلُوعِ النَّجِرِ الى النَّاهِرِ والْعَشَاءُ منه الى نصى اللَّيل والسَّعور منه الى النجر وفي ان لبستُ او اكُلْتُ او شربْتُ ونَوَى معيّنا لم يُصَدّق اصلا ولو ضمّ ثوبًا اوْطَعامًا او شَرابًا دينَ ونصور البرّ شرمُ صَّعة الحلف خلافًا لابي يوسف ره فَهُن حَلَى لا شُرَ بَنَّ ما مَ هذا الكُورِ اليَّوْمَ ولا ما عَنِه او كان فَسُبٌّ في يومه لا يعنث وان الحلق فكذا في الآوّل دون الثّاني

وفي .

انعقد كل من هذه الابهان لتوهم وجودها بخلاف ما ادا لم يتوهم كبيع الحرفانه لم يدوهم كبيع الحرفانه لم يدوهم الله المعار بان مسئلة الكوز لم تفعقد لتصور البراى لامكان ان بخلق في حق بعض الاولياء ومنت في الحال انهاز العادى عنها وفي النظم الحال للمجز العادى عنها وفي النظم عن ابي منبقة والاعنش في الاغير بن (ج عرام بالكسر ستر رقيق كما في القاموس بالفارسية چادرش (ج)

وفي لَبْصَعَدَنَّ السَّمَاءُ او لَبُقَلِّبَنَّ هذا الْحَجَر ذَهِّبًا او لَبَقْنُلَنَّ ولاتًا عالمًا بمونه انعَفَد لنصَور البر ومنت للعجز وان لم يعلم فلا ومَنْ شُعْرِها وَغَنْقُها وعَشُّها كَضُرْ بِهَا وَقُطُنُّ مَلَكه بعد آن لبستُ مِن غَرَلِك فهدى فَفَرَ لَنْه ونُسَجِ ولَبسَ هَدْى وهانم ذَهَبٍ مَلَى لا مَانمُ فَضَّهِ وعندهما عَنْدُ لُؤُلُو لِم يُرَصَّع مَلَى " وبه يُفتّى ومن على لآينام على هذا الفراش فنام على قرام فوقه منث لا من جَعْل فوقه فراشًا آخر او ملن لا يجلس على الارض فعلس على بساط او حصير ولو حال بينه وبينها لبامه منث كَمَنْ ملن لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط فرقه بخلاف جلوسه على سر ير آخر فوقه ولا يفعله يقع على الأبد ويفعله على مَرَّة وبَعَلَى المشي الى بيت الله تمالى أو الى الكعبة بَعِبُ مَعْ أو مُمْرَةُ شَيًا وَدُمْ أَنْ رَكَبَ وَلا شَى بَعَلَى الحروج او الذهاب الى بيت الله تعالى او المشي

س ويجب دم أى ذبح شأة أن ركب في الأكثر وفي الأقل تصدق بقدره وعن أبي حنيفة أنه رجع عن وجوب الحج أو العبرة إلى الكفارة وعن أبي يوسف أن نوى اليمين كفر والا فلا وعن رغر أن شأ فعل ما أوجب وأن شأ كفر والأول ظاهر الاصول وعليه الفتوى كا في الروضة (ج) الاصول وعليه الفتوى كا في الروضة (ج)

الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصّفا و المروة ولا يعتنى عبد

فيل له أن لم آمُج العام فَانَتْ عرُّ فشهدا بنَعْره بكُونَة ومنت

بصوم ساعة في لا يصوم لا لو ضم بوما او صوما متى يتم يوما وَبُرِكِعَةً فِي لَا يُصَلَّى لَا بِهَا دُونَهُما وَلُو ضَمَّ صَلَّوَةً فَبَشْتُعِ لَا بِاقَلَّ وبولَّد مَبِّت في أن ولدت فانت كذا وَمَنْقَ الحَي في أن ولدن فهو حرُّ ان ولدَتْ مَيِّناً ثم مَيًّا وفي ليَغْضينَ دَبْنَهُ البومَ وفضاه زُيوفًا او نَبَهَرْجَةً او مُسْتَحَقَّة او باعَهُ به شِيًّا وَقَبَضَه بَرًّ ولو كان سُنُّوقَةً او رُصاصا او وَهَبَهُ له لَا وَفَ لا يَقبضُ دَيْنَهُ درهماً دون درهم منت بقبض كله متفرّقا لا ببعضه دون باقيه او كلُّه بوزنين لم يَتَغَلَّلْهُمَا اللَّا عَمَلُ الوَرْنِ ولا في انكانكي الله مائة فكذا ولم يملك الا خمسين ولا في لا يشم ربعانًا ان شَمَّ وَرْدًا او بِاسِينًا وَالْبَنْفُسِجِ والورد على الوَرَف اللهِ

فصل منت في لا يُكَلِّبُهُ ان كُلِّبه نائما بشرط ايفاظه

ا لانه صوم شرعا اد هو امساك مع النية وهو متعتق به وما زاد عليه تكرار للمعلوف عليه كما في المعيط وغيره *(ج)* في لا يصوم لوجود الشرط اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات على قصد التغرب والشارع في الفعل يسمى فاعلا عرفالا بدمن هذه الضميمة التي ذكرت في التبيين اذ به هند فع ما يقال الصوم الشرعي هو صوم اليوم واللفظ اذا كان له معنى لفرى ومعنى شرعى يحمل على المعنى الشرعي الشرعي المعنى الشرعي المناع الاصلاح)

مط____ الحلف في القول المرابع بشرط ايقاظه وعليه مشايخنا رحبهم الله تعالى وهذا اظهر كما في النهاية والصعبح انه ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصفى اليه حنث والى انه لو حلى ان لا يكلم فلاتا وقدمر به يقول با حايط اسم كذا لم يحنث والى انه لو سلم على قوم فيهم المحلوف عليه ولم يقص السلام لم يحنث لكنه حنث قضاء (ج)

وفي الله يُكُلُّمُ اللَّا باذنه أن أذنَ ولم يَعْلُمْ به فَكُلَّمَهُ وَفَى لا يكلم صاحبَ هذا النَّوْبِ فَبَاعَهُ فَكُلُّهُ وَفَى لا يكلم هذا النَّابَّ فَكُلَّهُ وَفَى لا يكلم هذا النَّابَّ فَكُلَّمُهُ شَيْغًا وفي هذا مرُّ ان بعنه او اشْتَرَ بِنَّهُ ان عَقَلَ بالخيار وفي ان لم اَبِعُهُ فكذا فاَعْنَقَ او دبّر وبُفعل وكيله في على النّكاح والطَّلاف والْخُلْم والكنَّابَة والصَّاع عن دَّم عَمْ والمبَّة والصَّفَّة والقرض والاستقراض والايداع والاستيداع والافارة والاستمارة والنَّانِع وضَرْب العَبْد وقضاه النَّانِن وقَبْضه والبناء والخياطة والكسْوَة والمَّمْل لا في البَّيْم والشراء والأجارة والاستجارة والسَّاع عن مال والْمُصُومَة والعُسْبَة وضَرْبِ الوَلَكِ ولا في لا يَتَكُلُّم فَقَرَّأُ الْفُرْآنَ او سبِّع او هلَّل او كبَّر في صَلُونه او خارجها ويوم أُكَلُّهُ على المِلَوَ بْن وصِّ نبَّهُ النهار وليلة أُكَلَّهُ على اللَّبْل

واللَّ أَنْ للفَايَة كَمَتَّى فنى ان كُلِّمنه الا ان يفْدمَ زَيْدٌ او

حنَّى منت ان كلَّمه فبل فُدُومه وفي لا يكلِّم عَبْدَهُ أو امرأاتَهُ

م ولو قال يوم اكلم فلانا فامرائه طالق فهو على الليل والنهار لان اسم اليوم اذا قرن بفعل لا يمثد يراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبرووالكلام لا عتد (هداية)

و بنعل وكيله او مامموره لا بد من هذا لعدم صحة النوكيل في بعض

ما ذكر في حلف النكاح والطلاق عال

او بفير مال والخلم والعنق النح لان

الوكيل في هذه الأمور سفير أومعبر وليذا لا يضيفها الى نفسه بل إلى الأمر

ومقوق العقد ترجع الى الامر لا المبه ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى يصدق بالذيح والضرب ديانة وقضاء

وفي الباق دبانة لاقضام (ايضاح الاصلاح)

manus Google

والدهر بالسكون والنتبر الزمان الطويل والامد المدود او الى سنة كما في الفاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبدا وجودهالي انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الرمان فانه يقع على المدة الفليلة والكثيرة وفى المغرب الدهر والزمان وامد لم يدر اي توقف ابو منيفة ره في معناه منكرا لأنه لا نص فيه وقالا انه سنة الثهر والدهر عندهم للابك أي العبر معرفا على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعنه لم ادره وقيل الخلاف في الفصلين كمأ في المعبط والصعبح ما في المنن كما م عنق الأخر لأنه فرد لاحق فأتصف بالأخرية ويعنق بوم اشتراه عندابي مينفة ره متى يعتبر من جميع المال وفالا يعنف يوم مات منى يعتبر من الثلث لأن الأخرية لايثبت الابعدم شراء غيره بعده وذلك يتعفف بالموت فكان الشرط متعققا عند الموت فيقتصر عليه ولا بي حنيفة ره ان الموتمعرف فاما انصافه بالأخرية فبن وقت الشراء فيثبات مستندا وعلى هذا الخلاف تعليق الطلفات الثلث به وفائدته تظهر فيجر بان الارث وعدمه (هداية)

او صَديقهُ او لا بدخل داره ان زالت اضافته وكلَّمه لا يعنت في العبدِ أَشَارَ البه بهذا أو لا وفي غيره أن اشار بهذا منث والَّا فلا وَمَبِنَّ وَزَمَانٌ بلانيَّةِ نصنُ سَنَّةِ نُكُرَّ او عُرِّفَ ومعها ما نوى والنَّهُ لَم يُدْرَ منكَّرا وللابد معرَّفًا وابَّام منكَّرةً ثلاثةٌ وايامٌ كثيرةٌ والايام والشهور عشرةٌ وفي أوّلُ عبد أَشْنَر به مرّ انْ اشتری عبدا عَنَق وان اشتری عبدَیْن ثم آخر فلا اصلاً فان ضمَّ ومده عنق الثَّالثُ وفي آخر عبد ان اشترى عبدًا ومان لم يَعْتَقُ فان اشترى عبدًا ثم آخر ثم مات عَتَقَ الآخرُ يوم شُرَى من كل ماله وعندهما يوم مات من ثُلَثُه ولا يصير الزُّوجَ فَارَا لُو عَلَّقَ النَّلاثِ بِهِ خَلَافًا لَهُمَا وَكُلُّ عَبْدِ بِشَّرَنِي بكذا فهو حر عَنَقَ اوَّلُ ثَلْثَة بَشَّرُوه مُتَفَرِّفِينَ والكلُّ ان بشَّروه معًا وتُسْفُطُ بشراء ابيه لكَفّارَته هي لا بشراء عبد علف بمتقه ومستولدة بنكاحٍ عَلِقَ عَنْقُها عن كَفَّارِنَّه بشرائها ويَمْنَفُ بان

في الهداية وغيره (ج)

من تسراها ای انخدها سریه بان بواها بینا ومصنها وجامعها عزل ام لا مندها وعند ابی یوسی طلب الولد شرط حتی لـو عـزل لم یکن تسریا والسریه فعلیه علی الاشهر من السر الجهاع او ضد العلانیه والضم من تغییرات النسبه او من السرور بقلب احدی الرائین یاه وقیل فعوله من السر والسیاره *(ج)* وانهاضمت من السر والسیاره *(ج)* وانهاضمت سینه لان الابنیه قد تنغیر فی النسبه کا قالوا فی النسبه الی الدهر دهری بضم الدال للمعمر (اخی چلیی)

ا ولام دخل على فعل أى تعلق بفعل يقل ولام دخل على فعرو أى يجوز وقوع ذلك الفعل بطريق الفعل الموكيل المحقوقة على الموكل وعن الجماء للتعليل كما فى القاموس والجملة صفة لفعل (ج)

نَسَرٌ بنُ امةً فهي مرة من نَسَرُاها وهي في ملكه يوم عَلَى لا مَنْ شَرَاها فَتَسَرَّاها وبكلِّ مَمْلُوك لى مَرَّ أَمْهَاتُ أَوْلَاده ومَكْبُروه وعَبيدُهُ لا مُكَانَبُوهُ الا بنيَّتهم وبهذا حرُّ او هذا وهذا لعَّبيده ثَالِثُهُم وخُبِّرَ فِي الْأَوْلِينَ كَالطَّلاقُ وَلاَّم دَعَلَ عَلَى فَعَلَ يَقَعَ عن غيره كبيم وشراء واجارة وخياطة وصباغة وبناء اقتضى امره لبخصه به فلم يعنث في ان بعثُ لك تُوبًّا ان باعَهُ بلا امره مَلَكُهُ أَوْ لا وان دخل على عين او فعل لا يَفَعُ عن غَيْره كَاكُل وخُرْبٍ ودُهُولٍ وضَرْبِ الوَلَدِ افْنَضَى ملكَهُ فيحنث في ان بعث ثُوبًا لَكَ ان بَاعَ ثُوبَهُ بِلا أَمْرِهِ وَفِي كُلِّ عَرْسِ لِي فَكُذَا بَعْكَ فَوْل عربه نَكَيْنَ على طُلَّفْ مِن وصَّع نبَّهُ فَبْرِها دِيانَةً ١ كتاب البيع هو مبادلة مال بمال بتراض وينعقد بالجاب وقبول بلفظَى

ماض و بنّعاط مطلقا وآذا أوجب واحدٌ قبلَ الآخرُ كلَّ المبيع

بكلَّ النَّمن أو تَرَكَ الَّا اذا بُين ثمن كلِّ وما لم يقبل بطل الايجابُ أن رجع الموجبُ أو قام أحدهما وأذا وُجدا لَزم ويعرَف المبيم بالاشارة لا بذكر الفدر والصفة الا في السَّلَم والنَّمْنُ باحدهما وَلا يضر الجزافُ الا في الجنس بالجنس ومطلق الثَّبن على الأروج فان استوى رواجُ النَّفود فسد ان اختلف مالبّتها وان بيع دو افراد كلّ واحد بكذا فان لم يتفاوت صمّ في واحد والَّا فلا اصلا فان باع صُبْرَةً على انَّها مائة صاع بماثة فأن نقص اخف المشنرى بالحصة او فسن وانزاد فللبايم وفي المذروع اخذ الافلّ بكلّ الثبن او ترك والاكثر له وان قال كلُّ ذراع بدرهم فبالمصة فيهما وضم بيُّم البُّر في مُنْبِلُهُ وَالْبَافِلَا وَنَعُوهُ فَى فَشُرِهُ الْأُولُ وَبِيمٌ نُمَرْةً لَم يَبِدُ صَلاَّمُهَا او قد بَدَّا وَيَجِبُ فطُّعُها وشَرْعُا نَرْكُها على الشِّجر يُفسدُ البَّبْعَ كاستثناء قدر معلوم ﴿ فصل صَمِّ خَيَارُ الشَّرْطُ لَكُلَّ

ا وبيع الباقلاء ونعوه كالسمسم والارز والجوز في قشره الاول الظاهر فصع في القشر الثاني لانه ماعتى بالمقصود والتخليص بالدياس والتذرية في هذه الصور بالكسر عشاء الشي خلقة أو عرضا بالكسر عشاء الشي خلقة أو عرضا الباقلا وهو بتشديد اللام والقسر وادا قلت الباقلاء بالبد خففت اللام وادا قلت الباقلاء بالبد خففت اللام المخضر الجار والمجرور حال من المناقلاء وسنبلها علل كون المنطة في منبلها لانه هو المقصود بالنسبة الى عظافه (شرح مجمع البحر ين لابن ملك) غلافه (شرح مجمع البحر ين لابن ملك)

مطل_خيار الشرط

ا كعتق قريبه أى لا يعتق ذو رهم عرم منه أذا أشتراه بالخيار لانه لا بلكه ونعوه كعتق مشترى بالخيار أذا ملف المشترى أن ملكته فهو حر وكفساد النكاح أذا أشترى زوجته بالخيار وكالاجزاء عن الاستبراء أذا حاضت المشترى في مدة الخيار وكالهلاك على المشترى أذا أودع عند البايع بعد القبض فائه لا يثبت هذه الاحكام عنك تثبت عندها (ج)

م وفسد الشراء في كليهما في الأوجه الثلاثة البافية أن لا يفصل الثبار ولا يفصل ولا يعين على الخيار وأن يفصله ولا يعينه وأن لا يفصله ويعينه لجهالةعامة الكتب الثمن والهبيع أو احدهماكا في وقال أبو زيد أنه صع في على الصحة فعمل الايجاب فيه يحصته من الثبن الذي ذكر جملة كما في المام المخصوص من الكشف وفيه المعار في النه أذا اشترى عبدا وشرط الخيار في النمة للبايع أو البشترى صع لا ستواء النمين قيمة وكذا أذا اشترى كيليا أو وزنيا كما في المحيط وغيره (ج)

مطل_ خيار الرؤية

منهما ولهما ثَلَثْهُ ايَّام أوْ آفَلُ لا اكثر الا انَّه بَعُوزُ ان آجازَ في النَّلْث وكذا ان شُرِطَ انَّه ان لَمْ يَنْفُ النَّمْنَ الى ثلثة او اكثر فلا بَيْعَ ولا يَغْرُجُ مَبِيعٌ عَن ملك بايعه مع غياره فَهلكه في بد المُشتَرى بالقيمة كالمقبوض على سَوْم الشّراء ويخرج مَعَ خَيَارِ الْمُشْتَرِي فهلكه في يك بالنَّمِن كَنَعَيُّبه لكنْ لا يَمْلكهُ المُشْتَرى فلا يثبت اعكام الملك كعتق قريبه ونعوه والفسخ لا يَعْبِلِ اللَّ أَنْ بعلم صامبُه في الهدّة بغلاف الاجازة ويسقط الحيار بهضى المدة وما يدلُّ على الرَّضاء كالرَّكوب والوطى وشراء المد التَّوبَين او آمَد الثَّلانَة على ان يُعَيِّن احدًا صِّح لا في الاكثر وشراً عُبْدَيْن بالخيار في آمَدهما صَّع ان فَصَّل النَّهَنَّ وعين علَّ الخيار وفسل في الأوجه البَّافيَّة وعبل مشترًّى بشرط كَتْبه ولم يوجد اخذ بثمنه او نراك ويُورَثُ خيارُ التّعيين والميب لا الشّرط والرُّوبة ﴿ فصلل صع شرا ع ما لم يَرَهُ

ولمشتريه الخيار عندها إلى أن يُوجَدَ ما يُبطلُهُ وأن رضى قبلها لا لبايعه ويبطله وغيار الشرط تعيبه وتصرف يوجب مقالفيره كالبيع بلا خيار فبل الرُّؤية وبعدَها وما لا يُوجبُه كالبّيم بخيار ومُسْاوَمَة وهبَة بلا نَسْليم يُبطلُ بَعْنَ هَا فقط ويعتبر رؤية المنصود كوجه الأمَّة ووجه الدَّابَّة وكَفَلَها وموضع عَلَم المُقْلم وظاهر غيره وبيوت منصودة ونَظَرُ وَكيله بالشّراء او بالنّبض لا نَظَرُ رَسُوله وجسُّ الاعبى وشيَّه وذوقه ووصفُ العَقار عنك ومن رأى شيأ ثم شرى فله الخيار انْ تغير والغولُ للبايم في عدم تفيره وللبشتري في عدم رؤينه افصلل ولشنر وجد بمشتريه ميبا نقص ثمنَه عند النُّجار رَدُّهُ أو أخذُه بثَمنه والآباق والبولُ في النواش وسرقة صفير يعقل عيب ومن بالغ عيبٌ آخرُ وَجنون الصّغير عيب ابدًا والبَّخُرُ والنَّفَرُ والزّني والتراف منه عيب فيها لا فيه والكفر عيب فيهما والاستعاضة

ا ای بشراء غیر هین فلو اشتری شیا رماه الموکل کان للوکیل خیار الرؤیة وفیه اشارة الی انه لو وکل بشراء معین وقف رماه موکله فلیس للوکیل بالرؤیة الرؤیة الموکیل بالرؤیة الموکل فلو وکل انسانا برؤیة ما اشتراه ولم یرده فقال ان رضیت فخذه فذهب ورضی لا بجوز کما فی الفصولین (ج) مطلب خما، العیب

م والآباق كالكناب لغة الأمنخفاء وشرها المنخفاء العبد عن المولى غردا ويدخل فيه المستأجر والمستعير والمستودع وليس باباق لو فر من علة الى علة او قرية الى بلد واما العكس فاباق ولا يشترط مسيرة السفر كما في الخزانة والاحسن فالاباق (ج) والخاء المعجمة نتن الغم وغيره كا في والغاموس والأول مراد الفقهاء كما في المبسوط والذفر بفتحتى الباء بنقطة كما في والفاء شدة الربي طيبة او خبيشة ومرادهم نتن الابط كافي الطلبة وغيره (ج

وارتفاع مَيْض بنت سَبْمَ عَشَرَة عَبْ وان طهر عَبْ قديم بعد ما مات او آهنَّقَهُ مَعَّاناً او دبرو او استولد رجع بالنَّفسان لا بعد ما أَعْنَف على مال او قَنْله او اكل بعضَه او كُلَّه او لبس فنخرَّ ق وبعد ما مَدَثَ عَيْثٍ رجع به الآان يأخذه البايع كذلك ما لم بختلط بملك المشترى فلا برجع أن باع قبلَه لا بعد وبعد كسر الجوز ونعوه رجع بالنَّقصان في المُنتَفَع به وبالكلُّ في غيره و اذا ادَّمي الابائي أَثْبَتَ انَّه أَبِقَ منده بالبينة او نكول البابع عن الحلف على العلم ثم برهن الله ابنَى عند البايع او ملَّفه انَّه باعه وسلَّمه وما أبنَى قطُّ او ما له من الرَّد بهذه اللَّ عوى ولا ثبن على المشترى اذا ادَّعى الميب منى ينبين مَدَّمُهُ ومُنْ اوْأَةُ الْمَعيبِ ورُكُوبُهُ في ماجنه رضًا لا لرده او سَمْيه او شراء عَلَمْه ولا بدُّله منه وَلُو شَرَى عَبْدَيْن صَفْقَةً ووجِك باحدهما عَبِيًّا رَّدُهُ عَاصَّةً ان قَبَضَهُما والا اخذهما

الى بسبب يدهيه فان حلى فبها والارد على البايع وفيه اشعار بانه لو استعلى البايع على الرضاء حلى ما سقط حقك في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانها خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مها يعرفه وان كان الاثنان احوط ولو كان مها هو الظاهر كالاصبع الزايدة رد بلا استعلافه وتهامه في الذخيرة (ج) ما الكشرو، في الذخيرة (ج) وقيل ان الاخير بن همولان على ما وقيل ان الاخير بن همولان على ما لا بد له منه لعجزه كالشيخوخة او لمعورة المعورة المعو

او رِدُّهما كما في الكَيْلَى والوَرْنَى وأَنْ فَبضَ وَلُو أُمُهُمَّتًى البعضُ لم يَرُدُ البافي بغلان النَّوْب وصَّع ان بَرَى من كلّ عَيْبِ وَأَنْ لَم يَعُدُّها ﴿ فَصِـلَ اللَّهِ اللَّهِ مَا لَيْسَ المَّال كالدَّم والمينة والحرّ وانباعه وبيعُ مال غير مُتَقَوَّم كالخَمْر والخُنْزِيرِ بِالنَّمَنِ وبَيْعُ فَنِّ خُمَّ الى مُرّ وذكيةً ضُمَّتْ الى مَيْنَةَ وأَنْ سُبَّى ثَمَنُ كُلِّ وصَّع في فنِّ ضُمَّ الى مدبَّر او فنَّ غيره بعصَّته كَمَلَكَ ضُمَّ الى وَقَنْ وفسد بيعُ العروض بالخروعكسُه ولا يَجُوزُ بَيْعُ المِبامَّاتِ قبل ان بَهْلك وما للهُ قُدرةَ على تسليمه الا يحيلة او بضرر ومَّا فيه غَرَرُ كَعبلِ ولَبَنِ في ضَرْع ومَّا يفضى جهالنه الى المنازعة والمزابنة وهي بيع تَمْ مَجْذُود بِمثْلُه على النفل خَرْصًا والمُلاَمَسَة والْفَاءُ الْمَجَر والمُنَا بَنَهُ ولا المراءى ولا اجار تها والتَّعل الله مع الكُورات واجزأه الآدمي والخنز بر وجلك المَيْنَةَ قبل دبَعَه ودود القر وبيضه خلافا الهما

ان بری البایع بالکسر انفصل والفتح نا در والمعدر براه ووالصفة برین (ج)

مطلب بيع الفاسل وصفا ولا والباطل ما لا يصح اصلا ووصفا ولا يغيد الملك بوجه حتى لو اشترى والمنقه لا يعتق والفاحد ما يصح اصلا لا وصفا ويغيد الملك عند انصال القبض به حتى لو اشترى عبد المخمر وقبضه فاعتقه يعتق والموقوق ما يصح باصله ووحفه تمامه لتعلق حق الغير والمكروه ما يصح باصله ووصفه لكن جاوره شيى عند اذان الجمعة (درر)

م والملامسة والقاء الحجر والمنابذة وهي ان يتسا وما سلعة لزم البيم ان لمسها المشترى او وضع عليها حصاة او نبنها المأيم اليه وفساد البيع في هذه الصورة لوجود القهار أيضاح الاصلاح

م بكسر العين جمع المدرعى بفتحها وهو الرعى بكسر الراء الكلاء رطبا الو يابسا كما في الصحاح وغيره (ج)

ا ولا بيم شخص مشار اليه على أنه أمة وهو عبد وبالعكس واغتلف انه فالله أو باطل كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي ضان فالبيم جائز كما اذا اشترى فصا على انه باقوت المهر فاذا هو اصفر الا أن للمشتري الخيار فيه اذا راه والاصل أن الاشارة والتسبية اذا اجتبعتا في عقف فانكان المشار اليه من خلاف جنس السبي فالمبرة له والآثارة لفو والبيم بالمل لأن المبيع معدوم والذكر والانثى في منى أدم جنسان يخلاف البهايم واذا كان من خلاف وصنى المسمى فالعبرة للمشار آليه والتسبية لفر فالبيم جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلما أن المشار اليه من خلاف منس المسبى واما اذا علما به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعت منك هذا الحمار واشار الى عبد قائم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المعيط (ج)

م قبل نقد ثبنه الأول لأن الثبن لم يدخل في ضبان البايع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ما له بالصفة التي خرج بها من ملكه وصار بعض الثبن قصاصا ببعض بقى له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربيح ما لم يضبن وهو حرام بالنص بخلاف ما إذا اشتراه باكثر من الثبن الأول لان الربيح عصل فيه للمشترى بعد ما دخل الببيع في ضهانه (ايضاح الاصلاح)

س نیما باع متعلق بلا بجوز نیصح نیما لم یبعه (ج) والمُّهُ وهو مَبْنُ وشَا باع قَبْل نَقْ نَهْنه الأوَّل وشرا مَا باع مع بني باع باقلٌ ممّا باع قَبْل نَقْ نَهْنه الأوَّل وشرا ما ما عم بني باع ببقه بنَهْنه الأوَّل وشرا على ان يُوزنَ بظَرْفه ويُطْرَحُ للظرف كذا رطلًا بغلاف شَرْط طَرْج وَزْنِ الظَّرْفِ والبيم بشرط لا يَقْتضيه العقل وفيه نَفْع لاَعدها أوْ لمبيع يَسْنَعقه والله المَّل بيا المُسترى المَّسْترى المَّل بيا المُسترى المَسترى المسترا الم

فَانَ كَانَ الفساد بشرط زائد فلمن له الشيط فسعُه والا فلـكلِّ

منهما فَانَ خرج عن مِلك المشتري أو بَنَى فيه فلا فسخَ وَطاب

للبابع رِبْحُ ثَمَنه بَعْلَ النَّفَابُضِ لاللُّشْتَرِي رِبْحُ مَبِيعه فَيَتَصَدَّقَ به

وَكُرُو النَّاجِشُ وَالسَّوْمُ على سوم غَيْرِهِ اذا رَضِياً بثمن وتَلَقَى الجَلَبِ

المُضِرُّ بِآهُلِ البَلَكِ وبَيْعُ الحاضِ للبَّادِي زَمَّانَ الفَّسُ والبَيْعُ

مطل لاقالة

الاقالة وهى لفة الفسخ والازالةمشنقة
 من القيل لا من الفول وقبل منه والهمزة للسلب كانها ازالة للقول السابق وهو مردود بوجوه ذكرت في الكافى (اخى چليى)

مطل التولية

م والتولية ان يجعل غيره واليا فكان المشترى يجعل المشترى منه واليا عا اشتراه (اخىچلپى)

م ببثلی وذلك ان الثبن الاول اذا لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يتعقق التولية ولا الهرابعة فلا يجوز الا اذا باعه بذلك مبن يملكه او به و بزيادة رسم معلوم في يجوز الانتفاء الجهالة (ابضاح الاصلاح) مطلب الربا

م الربا بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والسكون كها قال ابن الأثير فلامه واو ولذا قيل في النسبة ربوى وكنب بالالني والياء والواو كما في التهذيب لكن الباء كوفية وفي الكافي انه يكتب بالواو وهذا اقبح من كتابة الصلاة لانها في الطرف متعرضة للوني واقبح منه انهم زادوا بعدها الفاتشبيها بواو الجمع وخط القران لا يقاس عليه فالاول اوجه وهو لفة الفضل وشرعا مشترك بين معان الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيهمنيد للملك كافي شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع رباالنقد والى الاخير بن اشار بقوله فضل (ج)

وقت النَّداء وتَنْرُ بِنُّ صَغير عن ذي رَحم مُعْرَم منه لا بيعُ مَنْ يَزِيدُ ﴿ فَصِيلَ الْاقالَةِ فَسَخٌ فِي مَنَّ المِتَعَاقَدَيْن فتبطل بعد ولأدَة المَبيعَة بيعٌ في حتى الثالث فيجب بها الشَّنعة وصَيَّتْ بِيثُلِ النَّبَنِ الآوَّلِ وَآنِ شُرِهَا فَيْرُ جِنْسه أو الاكثرُ منه وكذا الافلّ اللَّ اذا نَعَيَّ ولم يَهْنَعُها عَلَاكُ النَّينَ بَلْ عَلَاكُ المَبيع وَمَلاَك بَعْضه يَمْنَعُ بِقَدَره ﴿ فصل النَّوليَّة ان يشترط في البيع انه عا شرى به والمراحة به مع فضَّل وشرطهما شراً و ببثلى وله ضَمُّ اجر القصّار والمبلِ وتصوها ويقول فام عَلَىَّ بَكَذَا فَأَنْ ظَهِرَ غِيانَتُهُ فِي مُرَابَعَةَ أَغَنَّهُ بِثَهَنه أَوْ رَدَّهُ وفي التُّوْلَيَة مطَّ وعند ابي يوسى مطَّ فيهما وعند محمد غير نبها ﴿ فصلل الرّبا فَفْلْ غَال عن مرض شُرهَا لاَمَد الْمُنَعْافَدُ بن في الْمُعَاوَضَة وعَلَّنُهُ الفدر اى الكبلُ او الوَزْن مَعَ الْجِنْسُ وَالْبِرُ وَالشَّعِيرُ وَالنَّمْرُ وَالْمِامْحُ كَيْلَى وَالنَّهَبُ وَالْعَشَّهُ

وزني

وَزْنَى وَفِيرِها على العرف فَأَنَ وَجِدَ الوصفان حَرْمَ النَصْلُ والنَّساءُ وإن عَدما عَلاَّ وإن وُجِلَ آعَدُهُما عَرْمَ النَّساءُ فقط ولأ بَعُوزُ اللَّيْلَى بَهْلُهُ الَّا مُتَسَاوِيًّا كَيْلًا والوَرْنَى الَّا مُتَسَاوِيًّا وَزْنًا والجيّد والرّدى حوام وجاز بيع حفنة بعننتَبْن وفلس بفلسَيْن بأَمْانهما واللَّم بالمَيْوان والدَّفيق بعنسه كَيْلًا والرَّطَب بالرُّطَب و بالنَّمر والمنَب بالمنَب و بالزَّبيب مُنَسَّاويًا والبُرَّ رَطْبًا او مبلولًا بمثله او باليابس والنَّمر او الرَّبيب المُنْقَع بالمُنْقَع منهها مُتَساويًا ولم حيوان باحم حيوان آخر متفاضلاً وكذا جاز بيعُ لبن الحيوان بلبن حيوان آخر متفاضلاً وكذا غَلُّ الدَّفَل بِغَلَّ المنَبِ وشَعْمُ البَمْنِ بِالْآلْبِيةَ أُو بِاللَّحِ والْخَبْرُ بِالْبُرِّ والدَّفيق وآن كان آحَدُهُما نسيئةً لا الْبُرُّ بالدَّفيق او بالسُّويق او الدَّفيقُ بالسَّو بِن مُنَفَاطِلاً او مُنسَاويًا ولا السَّمسم بِالْمُلِّ اللَّا ان يَكُونِ الْمُلِّ اصْرَ مَمَّا فِي السُّبْسِم ويُسْتَعْرِضُ

ر باهم حبوان اخر ای مخالف له فی الجنس وکل ما لایتکمل به نصاب الاخر من الحبوان فی الرکوة بوصف باختلاف الجنس کالبقر والفنم والابل فیجوز منفاضلا واما ما لا یکون کذلك کالبقر والجور لا یقال انه منقوض بانحاده فلا بجوز لا یقال انه منقوض بالطیور فان بیم لم بعضها ببعض منفاضلا بجوز مع انحاد الجنس لان دلك باعتبار انه لا یوزنعادة فلیس بوزنی ولا کیلی فلم یتناوله القدر الشروی فیجوز متفاضلا (اخی چلبی) الشروی فیجوز متفاضلا (اخی چلبی)

مطل_لايجو زبيع مشترى

م تأجيل كل دبن اى مال واجب بالعقد او الاستقراض معلى الحل الحلاك او الاستقراض متقاربة كالحصاد تيسيرا على المديون وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو صعيح والمتبادر ان يكون المديون عيا فلو مات واجله الداين بسوءال وارثه لم يصح هذ الناء جيل جع

الْحَبْزُ وَزْنَاً لَا مَكَدًا وَلَا رَبَا بَيْنَ سَبِّكَ وَعَبْدُهُ وَمُسْلِّمُ وَمَرْبِّي في داره ﴿ فصــل لا يجرز بيمُ مشترًى منتول قبلَ نَبضه وصمَّ التَّصرفُ في النبن قبلَه والمطُّ عنه والمزيدُ فيه ان بقى المبيع وفي المبيع لكن الشفيع يأخذ بالافل وصح تأجيل كلّ دَيْن الَّا القرض * ويدخل البناء والمناح والعلووالكنيف في بيع الدَّار لا الظُّلَّة الا بذِّكُر كُلَّ ءَى هُوَ لَهَا أَوْ بَمْرافقها او بكل قايل وكثير هُوَ فيها او منها والشَّجرُ لا الزَّرْءُ في بَيْمِ الأَرْضِ ولا الثَّمَرُ في بَيْعِ الشِّجر ولا العلْوُ في بَيْع بَيْت الَّا بشَرْطه ولا فَي بَيْع مَنْزل الَّا بذكر ما ذُكرَ كالطَّر بن والشَّرْب والمَسبل ويَدْمُلُ في الأَجْارَة وَيُؤْمَنُ الوَلَكُ ان الْمُعَنَّتُ أُمُّه بَبِّينَةُ وان أَقَرُّ بِهَا لا يُؤْمَد وَلَمَالَكُ بَاعَ غَيْرُهُ ملكَهُ فَسْخُهُ وِلَهُ اجازَتُهُ أَن بَقَى العاقدان والمبيعُ وكذا النَّمَنُ عَرْضًا وهو ملْكُ لِلْمُجْمِرْ وامَانَةُ عنْ بَايِعِهِ وَلَهُ فَسْخُهُ فَبْلَ الْأَجَازَةُ وَجَازَ

اعتاف

السلم بفاعنين اسم من الاسلام وهو النقديم وقال القدورى انه في اللغة عقد ينضون تعجيل احد البدلين وتاجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثين وتاجيل المثين وينعقد بلفظ البيع على الاصعوب السلف والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البر اى قدمه اليه فالمشترى مسلم ورب السلم والبايع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثين رائس المال (ج)

م ورقعته بالضم اى غلظه فى الاصل ما يكتب وبرقع به الثوب وفى عمومه بدخل الحرير وأن اشترط بيان وزؤه ايضا على الصعبع كما فى المحيط وكذاك الحز كما فى الظهيرية (ج) مطلب السلم

م الملبح أى القايد بالمأع يقال سمك ملبح ومملوح ولا يقال مالح الا في لفة ردية (شرحوقاية)

عم والاستصناع لفة طلب العبل مذه الى مفهولين وشرعا بيع ما يصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العبل والعين جبيعا فلو كان العبن من المستصنع كان اجارة لا استصناعا كما في اجازة المعيط وكيفيته ان يقول لصانع كففاف مثلا احر في اد يها في المنا وهما (ج)

وبلا ذكر الجل معلوم لا بد من هذا القيد لان الناعجيل باجل غير معلوم لابغر جه الى عد السلم را يضاح الاصلاح)

افتان المُشْتَرَى مِنَ الفاصِ لأ بَيْقُهُ ان أُجِيزَ بَيْعُ الفاصِ ﴿ فَصَالَ اللَّهُ الفَاصِ ﴿ فَصَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمَعْدُودِ مُثْبَنّا والمِدْرُوع كالنَّوب مبَينًا طُولُه وَعَرَضْهُ وَرُدْهُمُ وَرُدُهُمُ وَالْمَعْدُود

متقاربا فيصم في السَّمَكِ المَليحِ لا في المَيْوَانِ واَطْرَافِهِ وجُلُودِهِ

والجواهر ولا بضاعٍ وذراعٍ مُعَيِّنين لم يُدْرَ قَدَرُهُ وَشَرَ وَطَه بيانُ

جنسه كَبْرٍ ونَوْعَه كَسَمْيَةً وصفته كَجَيْدٍ وقَدْرِهِ وَأَجَلُهِ وَاقْلُهُ شَهْر

وفدر رأْسِ المَّالِ في الكَبْلِيِّ والوَرْنِيِّ والعَدِّيِّ ومكانِ إيفًاء

مُسْلَمٍ فيه لَمَه مَؤْنَةٌ وَفَبِضُ رأْسِ المالِ قَبْلَ الافْتْراقِ شَرْهُ

بَنَانُهِ فلو كان دَيْناً وعينا بطل في حصَّةِ الدُّيْنِ ولا يَجُوزُ

التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ والنُّسْلَم فيه قَبْلَ الفَبْضِ وَٱلْاستَصْنَاعُ

بِأَجَلٍ سَلِّمٌ تَعَامَلُوا فيه أَوْ لا وَبِلا أَجُّلٍ فيما يُمَعامَلُ فيه بيعٌ

فَيُعْبَرُ الصَّانِعُ على المَمَلِ ولا يَرجِعُ الآمَرِ والمبيعُ هو العَيْنُ

لا العَمَلُ فَأَرْ جَاءً بِهَا صَنَعَهُ غَيْرُهُ او هو فَبْلَ الْعَنْفِ فَأَغَذَه

وفى النخصيص اشعار بعدم جواز بيم هو ام الارض كالحية والعقرب والوزع ودواب البعر غير السبك كالضفدع والسرطان لان جواز البيع يدور مع مل الانتفاع وحرم الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها للادوية كما في المنية ولا يخفى ان هدن المسئلة مستدركة بها مر في البيع الفاد (ج

م لانه مكاف بمثل هذه الأحكام كالمسلم الا في الخبر والحنزير فان بيعهمامن المسلم باطل فهما اى الخبر والحنزير في جواز عنده كالال والشاة في جواز عنده وفي تخصيص الخبر اشعار بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلك عندى ولم يجب عندهما (ج)

س هو لغة بهعنى الفضل فسمى به هذا العند ادلا بنتنع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة وعمنى النقل فسي به لاحتياجه في بدليه الى النقل من يد الى يد قبل الافتراق (درر) عراقيات يثبت (ج)

م اى قى كل جزء منه او بعض فيثبت للشريك قى البيت ثم فى الدار ثم فى الدار ثم فى الاساس كما فى النظم وغيره (ج) اى فيما لا بد منه من تابع له وعن ابى يوسفره لاشفعة للفير مع الشريك فى الرقبة وان سلم لانه حجمه (ج)

صِّ ولا يَتَعَيَّنُ لَهُ بلا اخْتِيارِه فصِّ بيعُه قَبْلَ رُوْيَةِ الآمرِ *

وَصَحَ بَيْهُ الكَلبِ والسِّبَاعِ مُلِّمَتْ أَوْلًا وَالنَّمِي فَى البَيْعِ كَالُسْلمِ

الاً في الخَبْرِ والخَنْزِيرِ فَهُما كَالْمَلِ والشَّاةِ في عَمْدِنا ودرهم

نُثْرَ فَوَقَعَ فِي ثَرْبِ رَجُلٍ فهو له ان اعده له او كنه والآ

فللآخذ وَاعْنَبِرْ به مَاثرَ المباءات ﴿ فَصَـــلُ الصَّرْفُ

بيعُ النَّهَنِ بِالنَّهَنِ مِنْسًا بِعِنْسٍ أَوْ بِفَيْرٍ مِنْسٍ وَشَرْمُهُ النَّهَ ابْضُ

فَبْلَ الْانْقِرَانِ وَانْ وَفَعَ فِي الْبَعْضِ صُحَّ فَيِهِ فِي الْنَاءِ فِشَّةٍ وَصَارِ

مشتركا وكذا في السَّيْنِ الحمَّالَى ان خلَصَ الْحِلْبُهُ بلا خَرَرٍ

ويصرفُ القبض ألى ثبنها وان لم يقبض شينٌ بطل فيها

وان ام تخلص بطل اصلا ج

كتاب الشُّفعَة

هی غلّف العقار علی مشتر یه جبرا ببثل ثبنه و یثبت بقدر رؤس

الشدهاء لاالملك لاخليطف نفس المبيع ثم للخليطف مق المبيع كالشرب

ر بالجراي مسارعة من الوثوب سبي به ليدل على غاية التعجيل (ج) م فلا يصم الاشهاد عند بايم ليس بذي يدة على ما ذكره القدوري عصام والناطفي واختاره الصدرالشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصم عندة استعسانا كافي المصط (ج) س ثم أى بعد الطلبين بطلب طلبا يسهى بطلب خصومة وغليك عند الفاضي ادا لم يسلم المشترى العقار اليه بان يقول الشفيم للقاضي ان فلانًا اشترى عقار ا حدوده كذا وأنا شفيعه بعقار لي مدوده كذا فبره بتسليبه الى (ج) عم على البايم ظرف يقضى او خبر مبتداء وهو عهدته من العهد الحفظ وباعتباره سبى بها مقدوق العقب كضمان الدراك ونسليم العقار والصك القديم وعن ابي يولف ره ان العهدة على المشترى أن ينقد الثبن للبابع وفيه اشعار بانها تسمم على مشدر ذی ید بلا حضور البایم لانه اجنبی وعلى المشتري عهدته ولة منم كناب الشراء لانه ملكه كما في المعيط (ج) ه اى من العيب لان المشترىليس بنائب عن الشفيم فلا يملك اسماط حقه (برج)

والطريق الخاصين كشرب نهر لا بجرى فيه السُّنُن وطريق لا ينفذ ثمَّ لَجَأْر ملاصق بابُه في سكَّة اخرى وَيَطَلَّبُهَا في مجلس علمه بالبيم وهو طلب مواتبة ثم يشهد على طلبه عند العقار او ذَّى يه من بايع او مشترٍ فان اخَّر احدَهما بطلت ثم يطلب مند الفاضي وبتأخيره شهرا تبطل عند محمد ره وبه يفني فَادَا طلب سأل القاض الحَصم فان اقرّ بملك ما يشفع به او نكل عن الحلف على العلم بانه مالكه أو برهن الشفيع سأله عن الشّراء فان افر به او نكل عن الحلف او برهن الشنيع قضى له بها فلزمه احضارُ الثبن وَيَعبس الدَّارَ له ولآ يسمَعُ البينة على البايم منى يعض المشترى فيفسخ بعضوره ويقضى بالشنعة وعُدنُهُ على البايع وللشنيع خيار الرُّوية والعيب وأن شرط المشترى البرأة منه والقول للمشترى في الثمن وبيِّنَةُ الشنيع امق من بيّنته ولو آدّهي البشتري ثبناً و بايعه افلّ منه اخل بقوله قبل قبضه وبقول المشترى بعده واخل في حطّ بعض النُّبن او زيادته باقلّها وفي مُطّ الكلّ بالكّلّ وفي الشّراء بثمن مثلى بمثله وفي غيره بقيمة النَّمن ففي عقار بمَّقار اخذ كلُّ بنيمة الآخر وفي ثبن مؤجَّل بحال او طلب في الحالواخذ بعد الأَجَل وفي بناء المشترى وغرسه بالثبن وقيمتها مقارعين او كلُّف المشترى قَلْمَها وليست اللَّا في بيع او هبة بعوض ولا في شَجِرٍ وَتُمَرِ بيمًا قصدًا ولا في بيع بخمار الله بعد مقوطه ولا في البيع الفاسد الآبمد سقوط فسخه ولا في رد بخيار الآ فى خيار عبب بلا قضاء ولا لمن باع او بيع له او ضمن الدراق بل لمن شَرى او اشترى له ويبطلها تسلُّيمُها بعد البيع لا قبلَه والمَّامُ مع بطلانه وموت الشفيع لا المشترى وليم ما يُشْفع به فبل القضاء بها وثُنَّعَ مصَّة امد المشترين لا امد الباعة فان سلّم شراءً زُيِّ فظهر شراء غيره او الشراء با لف فظهر باقلّ

ر مط البعض يظهر فى حق الشفيم حيث يا خذ المبيع بالاقل لانه ياتعنى باصل العقد فكان الثبن ما بقى لا مط الكل لان العقدح يكون بيعا باطلا او هبة وعلى التقدير بن لا بصح الشفعة (درر) باى اذا وهب البابع كل الثبن من

ل اذا وهب البايع كل الثهن من المشترى ياخذ الشفيع المبيع بكل الثهن الأن حط الكل لو التحق باصل العقد لكان العقد الما هبة او بيعا فاسدا لعدم الثهن ولا شفعة في الهبة والببع الفاسد (برج)

م ولا لبن باع سوا كان اصيلا او وكيلا او بيم له اى وكل بالبيتم ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل باظهار الرفية عن الدار لا فيها * (ايضاح الاصلاح) * لا تثبت لبن باع وكيلا كان او اصيلا لان اخذه بالشفعة يكون سعيا في نقض ما تم من جهته وهو الهلك واليد للمشترى وسعى مردود (درر)

عم يعنى أذا باع جهاعة دارا من احد فليس للشفيع أن ياذل حصة احدهم دون الباق بل ياخد الكل أو ترك الكل لنفرى (برج)

او ببثلی لا نسقط لا ان ظهر بنیبی قیبته النَّ او اکثر ها در اکثر ها در استان القسمة

هى تَمْبِينُ الحَقّ الشَّامِع وغَلَبَ فيها الأَفْرَازُ في المِثْلي والمُبادَلةُ في فَيْرِهِ فَيَأْمُكَ كُلُّ شريك مصَّنَّه بِغَيْبَةً صامِبه ثُمَّ لا هُمَا ونُدبَ نَصْبُ قَاسَم بُرْزَقُ من بَيْت المال ليَقْسَمَ بلا اجْر وان نَصَّىٰ بابْرِ صحَّ وهو عَلَى عَدَد الرُّؤس وبجب كونه عدلا عالما بها ولا يِعِينُ واحدٌ ولا يَشْتَرك الفُسَّامُ وقُسمَ بِطَلَبِ أَمَلَهُم أَن انْتَهَمَّ كُلُّ بِعَمَّنه و بطلب صاحب الكثير فَقَطْ ان لَمْ يَنْتَهِم الآخرُ لفلَّة حصَّنه ولا يفْسَمُ اللَّا بطَلَبهم ان تَضَرَّرَ كُلُّ للقلَّة ولا الجنسان والرَّفيقُ والجَواهرُ والحبَّامُ الَّا برضاهم ودُورٌ مُشْمَركَةُ اَوْ دٰارْ وَضَيْعَةُ او دارٌ وَمٰانُوتُ فَسَمَ كُلٌّ ومَدَهَا وَصَيَّتَ بِالنِّراضِ يدَّعون شرائه أو ملكه مطلقًا فان ادَّعُوا أرثه عن زيد الأحتَّى

ا وان نصب الامام قاسما باجر عليهم مقدر غير زائد على اجر المثل صح ذلك النصب لان النعم لهم والكلام مشير الى ان للقاض القسمة واغذ الأجرة لكنه غير مستعب كا في المحيط لكن في الخلاصة انه لم يا خذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر الهذ لم وهدو المختار *(ج)* ثم ان الاجرهو اجر الهثل وليس له قدر معين فان باشر القاض بنفسه القسمة فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جاز (درر)

١ ولا يقسم عند الكل وقيل عند أن برهنوا على أنه معهم بطريق الملك مطلفا فطلبوا القسمة حتى برهنوا على انه لهم ای ان ادعوا ملکا مطلقا لا بقسم حنى يقيموا البينة عليهلامتمال ان بكون لفيره كما فى الجامع الصفير (ج ٢ اى لا يقسم الفاضى العقار ان برهنوا على انه في ايديهم متى برهنوا انه لَهُمَ لَاحتمال أن يكون لفيرهم واليد في العقار لا يدل على الملك (برج) س ولا يدخل من خارج التركة الدراهم او الدنانير في القسمة اي نسبة التركة عقارا كان او منقولا الابرضاهم فلو كان في قسم فضل لا يسـوي بالسراهم بل بها كان من جنس المقسوم كخفضل البناء فانه عوض بالارض دون القيمة وعن الي يوسفره يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي منيفة ره ان الاصل ان يقسم الآرض بالمسامة وبجوز ان يسوى النصيب الاجود او البناء الفاضل بالدراهم والأوَّل فول عمد ره وهو احسن واوفق ا الاصول وينبغى أن يستثنى ما اذا تعذر بأن يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض أو يقم لاحدهما جميم البناء فانه يجعل القسمة في البناء على الدراهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى ترق الأولى ونمام الكلام

برهنوا على موته وعدد ورثنه ولا أنْ برهنوا أنَّه معهم متَّى برهنوا انه لهم ولا أن كان شيئ منه مع الوارث الطَّفلِ أو الفائب ولا يُدْخِلُ الدَّراهِمَ فِي النِسْمَةِ الأَبرِضاهم وان وَقَع مَسِيلُ فِسْمٍ او طَريقُهُ فِي قِسْمٍ آخَرَ صُرِفَ عنه ان أَمْكُنَ والا فُسِغَتْ وان افرَّ بالاِسْنَيْفَاء ثمَّ ادَّعَى أَنَّ بعض عَصَّنِهِ وَقَعَ فِي بَلِ صَاحِبِه فَلَطًا صُدِّقَ بِالْحِبَّةِ وشَهَادَةُ الفاسِينَ مُجَّةً وفُسِخَتْ إن المَعْقَ بعضْ مُشاعٌ فِي الكلّ لا بعضُ حصّة اعدهما بل يرجع وصعت المهاياً أَهُ فِي سُكُونِ هذا بَعْضًا مِنْ دارٍ وهذا بعضًا وغدمة عبد هذا يومًا وهذا يومًا كُسُكْنَى بَيْثِ صَفيرٍ وعَبْلَ بْنِ هذا العبدُ هذا والآخرُ الآخرَ ج

كتاب الهبة

هى نَمْلَمِكُ عَبْنِ بِلا عَوْضٍ ونَصِعٌ بِوَهَبْت وَنَعَلْتُ وَنَعُوهما وَتَنَمُّ بالنَبْضِ في جَلْسِها وَلَو بِلا إذْنِ وَ بِعِنَهُ بِاذْنِ وَلا نَصَعُ في مُشَاعِ

يمسم

في المضرات والاختيار رج)

مِنْ فَانِ قُسِمَ وَسُلِّمَ صَعَّ وَكُذَا هِبَهُ لَبَنٍ فِي ضَرْعٍ وَنَعُوهُ لا

يقسم على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالدار والأرض والبيت الكبير فانها منتفع بها في الحالمين فلو لم ينتمم بها أصلا كعبد ودابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام والطاحونة والبيت الصفير فائها لصبر فكلما يوجب قسمته نقصانا فهو مهآلا يقسم والافهما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين لا يصم لأن تنصيف الدرهم لا يروجب نقصانا فهرو مها يقسم والصعبع انه يصع لان الصعبع لا يكسر عادة فيما لا يقسم وعن ابي يوسف ره اذا وهب درهمامن درهمين فان كانا منساويين لم يصح لانه جهول وان كانا مختلفين يصم لان الموهوب فدر درهم وهو مشاع لا يقسم كها في المعيط (ج)

م وهلاك الموهوب اى تلف عينه او عامة منافعه مع بقائه الملكية فلايظن ان الخروج عن الملك مفن عنه فلو لت بالماء تراب موهوب لم يرجع كها لو وهب سيفا فجعله حكينا او سيفا اخر ولو وهب شاة فذيها لرجع بلا خلاف كها في المفنى (ج)

دفيقٍ في بُرٍّ وَأَن مُلْمِنَ وسُلِّمَ وَهَبَهُ مَا مَعَ الْمَوْهُوبِ لَهُ نَامَّةُ كِهِبَةِ الآبِ لطفْله وقبضُه عافلًا وقَبْضُ مَن بُرِّبِه وهو مَعَهُ والرَّوجِ للزَّوْجَةِ بعد الرِّفَانِ مُعْتَبَرُ في هبة الأَجْنَبِيّ له وَصَحَّ هبة اِنْنَبْنِ دارًا لوامِ وعكسه لا كنَصَدُّ في مَشْرَةٍ على هنيين وصَّعٌ على فَفيرَ بْنِ وَبُصِحِ الرَّجوعِ عنها بِنَرَّاضٍ أو مُكمِ فَاضٍ ويبنَّعَهُ زِيادَةٌ متَّعِلَةٌ وموتُ احدهما وعرضٌ أُضِيفَ اليها ولَّو من أَجْنَبِيِّ وخروجُها عن مِلْكِ المَوْهُوبِ لَهُ والرَّوْجِيَّةُ وفت الهِبَهُ وقُرْابَهُ المَّمْرَمِيَّة وهلاك الموهوبِ وضابطُها مُرُونُ دَمْعِ غَزَ فَهُ وهو فَسْخُ من الأَصْلِ لاهبةُ للواهبِ وهي بشرط العَوض هبة ابتدا عنشُرط قبضُهما وتبطل بالشَّيوعِ وبيعٌ انتها عنيُردُّ بِالعَبْبِ والرُّ وْيَةِ وَتُثَبُّتُ الشُّفْعَةُ وَإِنْ أَسْتَنْنَى الْمِلَ أَو شرط ما يفسد البيع بطلا وصمَّت الهبة وان أعْنَفَ الحملَ ثمَّ وهبَها صمَّت وان دبَّره

، بالضم الم من الأعمار كافى الصماح يقال اعبرته الدار عبرى اى جعلتها له ليسكنها مدة عبره فاذا ماتعادت اليه هكذا فعلوافى الجاهلية كا ذكره ابن الاثير (ج)

م وهي لفة بحركات الهورة كما في القاموس بيم المنافع كما فى الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجر زید یاجر بالضم ای صار اجیرا الا انها في الاغلب تستعمل بمعنى الايجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارةاي اكريتها ولم يجى من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحن كذا في الرضى لكن في القاموس وغيره انها أسم الأجرة ويقال أجرت المملوك أجرا وآجره ایاه ایجار ا و هو آجره ای اكراه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالأجر ما يفود اليه من الثواب (ج) سوله طلبها للخبر في داره بعد اغراجه اى الخبر الدال عليه المصدر من التغور لانه نم العمل حينتُ فيــه اشارة الى انه يستعن اجر ما اغرجه منه ولو بدضا بعسابه والى انه لوغيز في دار نفسه لم يستعني الأجر بلا تسليم كا اشير أليه في المضبرات (ج)

وهبها لا وصع العبرى وهي جَعلُ داره له منة عبره بشرط ان يُردّ اذا مات وبطل الشرط ولا تصمُّ الرُّفْبَى وهي ان مُتَّ قبلك فهي لَكَ وَالصَّافَة لا تُصْحِ الَّا بِالنَّبُض ولا في شابِع يُفْسَمُ ولا عَودَ فيها ١ كتاب الأجارة هَى بَيْعُ نَفَع معلوم بعرض كذا دَيْن او عَيْن ويُعلُّمُ النَّفْعُ بذُّكر المُدَّة وأَنْ طَالَتْ لكن في الوَفْنِ لا نصُّ فَوْفَى ثَلَثَ سنبنَ وبنُّ كُر الْعَمِل كَصْبُع نُوْبِ وبالثَّارَة كَنَفْل هذا الى ثَبَّة ولا بجبُ الاجرة بالمَنْ بَلْ بنَعْجيلها او شرطه او باستيفاه النَّفْع او النَّبكُّن منه فنجب لدار فُبضَتْ ولم يَسكُنْهَا ونَسْفُطُ بالفَصْب بِهَدَر فَوْن نبكُّنه وَالْمُؤْجِر طَلَبُ الْأُجْرَة للدَّار والأرْض لكلَّ يَوْمِ وَلَلَّدَّابَّةَ لَكُلِّ مَرْمَلَةِ وَلِلْفَصَّارَةِ وَالْخَيَاطَةِ اذَا نَّمَّتْ وَلَلْخَبَرُ بعد اغْراجه من التَّنُّور فاذا اعْنَرَنَى بَعْد ما أُغْرج فله الأَجرُ وقبلُه لا ولا فُرْمَ فيهما وللطَّبْخ بعد الفَرْف ولضَرْب اللَّبَن بعد الْحَامَنه ا والجير المجدى، بعياله الضير المستاجر والباء متعلقة بمجى، وهو مجرور باضافة الأجير اليه واللاممتعلقة بمعنوف غبره مقدم وقوله أن مأت بعضهم وجاء بمن بقى شرط معترض بين الخبر والمبتداء وهو اجره بعسابه والجملة جواب الشرط يعنى من استاجر وهم معلومون فذهب فوجد بعضهم وهم معلومون فذهب فوجد بعضهم قد ماتوا فجاء بهن بقى فله اجره بعسابه لان الأجر يقابل تحميلهم وقد بعسابه لان الأجر يعف المعقود عليه فيستعق العوض بقدره (مولانا على القارى)

الم الم الله من اجرة النهاب والمجيء للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهاوا ما عند محمد ره فاجرة النهاب واجبة سواء شرط المجيء بالجواب ام لا كها في النهاية وغيره *(ج)* وفي المحيط وكذا لو استاجر رجلا ليبلغ رسالته الى فلان ببغداد فلم يجد فلانا وعاد فله الاجر لقطع المسافة لانه الذي في وسعه لا الاسهاع (مولانا على القارى) مطل الاسهاع (مولانا على القاسلة مطل الله الاحارة الفاسلة

ويحبسُ العبنَ للأَجْرِ من خلط ملكه بها كالصبَّاغ فان حبسَ فضاعَ فلا غُرمَ ولا أَجْرَ بغلاف الميَّالِ وَلَنْ أُطْلَقَ له العَبَلُ أَن يَسْتَعْمَلَ عَيْرَهُ فان قُيد بيده لا ولاجير المجي بعياله ان ماتَ بَهُ مُرْمُ وَجَاءً بِمَنْ بَغَى أَجْرُهُ بِعَسابِهِ وَحَامِلُ كِنَابٍ أَو زَادِ الى زيد باجر ان رَدَّه لمَوْنه لا شي لهُ وصع استيْجارُ دار و دُكَّان بلا ذكر ما يُعْمَلُ فيه وله كلُّ عَمَل فيه سَرَى مُوهِن البِّنَاء لا استيْعَارُ ارض منَّى يُسَمَّى ما يُزرعُ او يعبُّه وتكون الارض خاليةً من الزراعة فان اسْنَا مُرَها للبناء او الفرس صحّ وإذا انفَضَتْ المُلَّةُ سُلَّمِهِا فَارِفَةً اللَّ انْ بَفْرَمَ المُؤْجِرُ قيمته مَقلُومًا ويَنْمِلَّكُهُ بِلا رضاء المُسْتَأْجِر ان نَفَّس القَلْمُ الارضَ والَّا فبرضاهُ أو يرضَى بنركه فيكونُ البناء أو الفرسُ لهذا والأرض لهذا وَالْرَطَّبَهُ كَالسُّجِر وضَمنَ الحصَّةَ بالزّيادة على حمل ذُكر ان اَلْمَانَ وَكُلُّ النِّيمَةِ ان لَم يُطنُّ ﴿ فَصَــَـَلَ يُنْسُدُهَا شُرُوطٌ

ا أى جبلة الشهور كستة اشهر وفيه اشعار بانه لو بين جبلة المدة كعشرة اشهر صع فى الكل كما فى الكافى فى الثائة الأول كما فى النهاية وفى ظرف الثائة الأول كما فى النهاية وفى ظرف لصع فقط اى موقوف فى الشهور لأن كلمة كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الأول فلكل منهما فسخ الأجارة بمعضر صاحبه وكذا بلا محضره عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصم بلا خلاف كما فى النهاية (ج)

م أى فى الساعة الأولى من الليلة الأولى وقبل فى الليلة الأولى وهذا اصح كما فى المضرات والصحيح احد الطرق الثلثة اما أن يقول قبل مضى الشهر الأول فسخت الأجارة فيتوقف اويقول قبله فسخت العقد رائس الشهر فيفسخ عند اهلال الهلال أو يفسخ فى الليلة الأولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل فى الأجرة والا فلم يفسخ الم فيما عجل كما فى النهاية (ج) كل فيما عجل كما فى النهاية (ج) ما الطعام والدهن للعرف (ج)

عمولالمسب النيس بفاع العين وسكون السين المهملنين اى فرو الذكر على الانثى واعطاء الكراء على الفزو لانه حرام بالسنة والمسب ضراب الفعل واعطاء الكراء عليه والنيس في الاصل الذكر من الظباء والمعز والوعول كما في الفاموس (ج)

تُفسُدُ الْبَيْعُ فِجِبِ أَجْرُ المثلُ لا يُزادُ على المسمى وضع اجارة دار كلُّ شهر بكذا بلا بيان الهُدُّة في واحد فَقَطْ وفي كلّ اللهِ مَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَ المَقْد فان كان حينَ يُهَلُّ أُعْتُبرَ الاهلَّةُ والاَّ فالايَّامُ كالعدَّة وأَجْارُة الحبَّام والحبَّام والظِّدُر باَجْر مُعَبِّن وبطَّعامها وحسونها وللزَّوج وطؤُها لا في بيت المُستَأْجر وله في نكاح ظٰاهر فَسْخُها ان لم يَأْذَنْ لها لا أن أَفَرَّتْ بنكامه ولاَّهْل الصَّبي فَسْخُها أن مَرضَتْ أَوْ حَبلَتْ وعليها غَسلُ الصِّبي ونيابه واصلاحُ طعامه ودَهْنه وعلى آبيه الآجرُ وتُمنها فان اَرْضَعَنْهُ بِلَبَن شَاهَ او فَنَـٰتُهُ بطمام ومَضَت المُدَّةُ فلا أَجْرَ لها ولا تَصحُ للقبادات كالآذان والأمامة وتعليم الفرآن ويُفتى البوم بصعَّنها ولا للَّه عاصى كالفناء والنَّوْح ولا لَعَسْبِ النَّيْسُ ولا اجمارة المُشاع الآ من الشَّريك ولا أجارة الرَّمي ببعض دفيقه ونعوه ولا الجمُّم بين الوقت والعبل ١

مطل لعير المشترك

الآن الآدمى غير مضبون بالعقد بل بالمناية وضان المناية ولذا يتعمله العاقلة * (شرحوقاية واصلاح الايضاح)*

مطل فسنح الأجارة

فصل الأجيرُ المُشْنَرِكُ بَسْتَعَقُّ الاجْرَ بِعَلَه وله أَن يَعْمَلَ للْعَامَّة كَالْفَمَّارِ وَنُعُوهِ وَلَا يَضْبَنُ مَا هَلَكَ فِي يَدُهُ وَأَنْ شُرِطَ عليه الضَّمَانُ بل بعمله الآ الآدَمَى ان لم يتجاوز المُعْمَادَ وَالْآجِيرُ الخاص يَسْنَعَنُّ بنسليم نَفْسه مُدَّنَّهُ وَآن لم يَعْمَلُ كالآجير لرَعْي الْهَنَّم ولا يَضْمَنُ ما هلك في يده او بعمله وآن رَدَّدَ الأَمْرَ بتَرْديد الممل بجب اجر ما عَمل وان ردَّد في عمله اليوم أوْ غدًا فله ما مُمّى أن عمل البوم وأَجْرُ مثله أن عمل غدًا فلا يَتَجَاوَزُ المُسَمَّى وَلا يُسَافرُ بِعَبْد مُسْتَأْجَر للخدْمة الابشرط ١ ل تُفْسَخُ بِمَيْبِ أَخَلَّ بِالنَّهُ لِكَبْرِ الدَّابَّةِ فلو انتفع بالمَعيب أو أُزيلُ العَيْبُ مَفَطَ غيارُهُ ويغيار الشرط والرُّؤية وبالعُذْر وهو أُرُومُ ضَرَر لم يستعن بالمَنْد كَسُكُون وَجْم ضرْسِ أُسْنُوْجِرَ لِمَلَفْهِ وَلِمُونَى دَيْنِ لَا يُنْضَى الَّا بِثُمَن مَا آجر وسُفْر مُسْتَأْجِر عَبْد للخدْمَة مُطْلَقاً او في المصر وأفلاس مُسْتَأْجِر

دُكَّان لينَّجرَ فيه وغَيَّاط اسْمَأْجَر عبدًا لبَخيطَ فَتَرَكَ عَمَلَهُ وبدُّ آء مُكْتَرى الدَّابَّة من سَفَره بخلاف بدَآ والْمُكارى ونرك خياطة مُسْتَأْجِر عبد لَيَخبطَ ليعمل في السَّرف وبيع ما آجَرَه وتُنفسخ بمُّوت آحَا. المافد يْن عَقدَها لنَّفْه وان عقدها لفَّيْره فلا كالوكيل والوصى ومُنَّوَلَّى الوَهْفِ وَلُو قال لفاصب داره فَرَّهْهَا واللَّا فأَجْرَ نُهَا كُلَّ نَهْر بكَذًا فسكت ولم يُفَرّغ بِعِبُ الْمُسَمَّى * وضح الاجارة وفَسْغُها والمُزْارَعَةُ والمُساقاتُ والوكالَةُ والكَفَالَةُ والمُضَارَبَةُ والفَضَاءُ والأمارَةُ والايضاءُ والوَصيَّهُ والطَّلانُ والعنَّافُ والوَّفْفُ مُضَافَةً إلى المستقبل لا البيع واجازَتُه وفَسْخُه والفَّسْمَةُ والشَّركَةُ والهبَّة والنَّكاحُ والرَّجعةُ والسَّامُ عن مال وابراً الدُّين ١ كتاب العارية هَىٰ نَهْلِكُ نَفْعِ بِلا عوض وَنْصَعُ بِاَعْرُ ثُكَ ومَنَعَنْكُ ومَّبُلْنَكَ

ا وصع اربعة عشر عقدا مضافة الى اليزمان المستقبل الآجارة مثل ان يقول في ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المعرم الى سنة لان الأجارة تنعقب ساعة فساعة وفيه اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل همنى ذلك الوقت لم يجز فلو عجل بالأجرة علك وفي رواية جاز فلم علك بالتعجيل والفتوى على الأول وبانه لو باع قبل ذاك صع البيم وعليه الفترى و بانه لو علق وقال في ومط الشهر اذاجاء رأس شهر كذا فقد اجرتك لم يجز كما قال ابوالقاسم الصفار وذهب الفقيه ابو الليثوابو بكر الاسكاف أنهجاز الكل في فاضيخان والفرق أن الأضافة تنعقد سببا يخلاف التعليق الاترى لو قال لله على أن على دابَّني واَخْكَ مَنْك مَبْكي وداري لَكَ سُكْنَى وَعْبري سُكْنَى انصدى بدرهم غدافعجله جاز ولوقال ان فعلت كذا فعلى ان انصدق بدرهم لم يعز ونهامه في الاصول (ج)

وبَرْجُمُ البُعيرُ مَتَى شَاءً ولا تُضْبَنُ بلا تَعَكَّ ان هَلَكَتْ ولا تُوجَرُ فان آجَرَهَا فَعَلَبَتْ ضَبَّتُهُ المُقيرُ ولا يَرْجِعُ على أَمَل او ٱلْمُسْتَأْجُرَ ويرجع على مُوجره ان لم يَعْلَمُ انَّهُ عاريةٌ ويُعارُ ما اختُلى استَعْبَالُه أوْ لا ان لم يُعَبّن منتَفعًا وما لا يَغْتَلَى ان عَبَّنْ وكذا المُوجَرُ فَمنَ استعار دابَّةً او اسْتَأْجَرَهَا مُطْلَقاً يَعْمِلُ وَيُعْيِرُ لَهُ وَيَرْكَبُ وَيُرْكِبُ وَأَيًّا فَعَلَّ نَعْيَّن وَضَبَّنَ بغيره وان أَطْلَقَ الانتفاعَ في الرَفْت والنَّوْع انْنَفَعَ مَا شَاءً انَّ وَقْت شاءً وان فَيَدَّ ضَمَنَ بالغلاف الى شر فقط وكذا تَقْبِيدُ الاجارة بنَوْع أوْ قدر وردها الى اصطبل مالكها او مع عَبْده او آجيره مُسَانَهَةً او مُشَاهَرَةً أوْ مع آجير رَبَّهَا او عَبْده يَقُومُ على دابة او لا نَسْليم كرد مُسْتَعَارِ فير نفيس الى دار مالكه بغلان ردّ الوديقة والمَفْتُوب الى دار مالكهما وعاريةُ النَّفْلَ بْن والمكيل والمورزُون والمَعْدُود فَرض وصع اعارة الارض للبناه

ا آن عبن الهمير منتفعا لان التقييد بالمنتفع فيما لا يختلف استعماله لا يفيد لعدم التفاوت بخلاف ما يختلف استعماله لان المعير رضى بذلك المعبن دون غيره على القارى * وهذا فيما اذا مين المنتفع ولم ينه عن الدفع الى غيره اما اذا نهى عن الدفع الى غيره فدفع فهلك ضمن الدفع الى غيره فدفع فهلك ضمن مطلقا حواء اختلى استعماله اولاذكره في الخلاصة (برجندى)

والفَرْسِ وله ان يرجم عَنْهَا وَيُكَلِّف قِلْعَهما وَضَيِنَ مَا نَفَصَ بِالْفَلْمِ ان وَقَنْهَا ورجم قبله وكُرِهَ الرَّجُوعُ قبله ولو اعار الزَّرْمِ لا يأخذ حتى يُعْصَلُ وَقَتَ او لا وَاجْرَةُ ردِّ المُسْتَعَارِ والمُسْتَأْجَرِ

والمَفْصُوبِ على الْمُسْتَعِيرِ والمُوجِرِ والفَاصِ اللهِ

كتا**ب الوديعة**

هي أمانة أركن العنظ وضائها كالعارية وله عنظها بننسه وعباله وآن نهى والسفر بها عند عدم النبي والخوف ولوعفظ بغيرهم ضبن الا اذا غاف الحرف او القرق فوضَعها عند جاره أو في فلك آخر فان حبسها بعد طلب ربها فادرًا على النسليم او جَعَدها او خلط بهاله عنى لا يَنمين أو تعدي فلبس أو ركب او حفظ في دار أمر به في فيرها أو جهلها عند المون ضبن وان أزال التعدى زال ضائه وان اختلطت بلا فعله ضبن وان أزال التعدى زال ضائه وان اختلطت بلا فعله المنت المنت المنت أو المنتزكا ولا يد المناه المنت ا

و هي فعيلة بهعني مفعولة بناء النقل الى الاسمية من ودع ودعا اى تراك وكلاهما مستعمل في الفران والحديث كها قال ابن الأثير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما وفي المفرب يقال اودعت زبدامالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانا مودع ومستودع بالكسر وزبد كالمال مودع ومستودع بالفتح وشرعا امانة تركت لأمحفظ فيه ادنى تسامح والمعنى نرك امانة ودفعها ليحفظها فخرج العاربة لانها للانتفاع فالامانية مصدر امن بالضم اي صار امنا سبي بها مايومن عليه فهي اعم من الوديعة لاشتراط قص الحفظ فيه بغلاف الامانة كمااذا اوقع الربح ثوب المد في حجر المد ويبرأ عن الضهان بالوفاق فيها بغلاني الوديعة آلا اذا انكرها كما في شروح الهداية وغيرها لكن الامانة عيدن والوديعة معنى فيكونان متباينين كا لأيخفى وفيه اشعار بانها عف استعفاظ فيلزم الأبجاب والقبول ولودلالة ولذا لو قال لصاحب الحمام ابن اضع ئيابى فقال هناك فوضعه فيهثم خرج عنه ولم بجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يقولا شيأ اما لو قال لم اقبله لم يضبن بالهلاك لأن الدلالة لأنفارض ألصريح كافي المعيط وغيره (ج) المودَعَيْنِ دفعُها الى الآخَرِ فيما لا يُقْسَمُ وَدَفْعُ نِصْفِها فيما يُقسَم وَضَيْنِ دفعُها الى الآخَرِ فيما لا يُقسَم وضين دافعُ الكُلِ لا فَابِضُهُ ولا اعتبار للنهى عن الدفع الى من لا بدّ له من عفظه وعن اللفظ فى بَيْتٍ من دارٍ الله ان يَكُون له خَلَلٌ ظَاهِرٌ وَلُو أَوْدَعَ المُودَع فَهَلَكَتْ ضَبَّنَ الأَوَّلَ ولو أَوْدَعَ المُودَع فَهَلَكَتْ ضَبَّنَ الأَوَّلَ ولو أَوْدَعَ الفاصِ ضَبَّنَ ابًا شاء ه

كتاب النصب

هر آغْدُ مَالٍ مُنَقَوَّمٍ مُعْرَمٍ عَلَمَا بلا إذْن مالِكَه بُرْ بِلُ يَدَهُ فَلا غصب في العقار عنى لو هلك في بده لايَضْمَن وما نقص بفعله يَضْمَن واستغدام العبد غصب لا جُلُوسُهُ على البساط بفعله يَضْمَن واستغدام العبد غصب لا جُلُوسُهُ على البساط ومكمه الله م لمن علم ورد العَيْنِ قائمة والغرم هالكة وبجب مدا في المثل كالمديل والدورُونِ والعددي المُتقارِبِ فان في المِثْلِي المثل كالمديل والدورُونِ والعددي المُتقارِبِ فان

انقطَعَ المثلى فقيمَتُهُ يوم يَغْتَصان وفي غَيْر المثلى قيمته يوم

الْفَصْبِ كَالْعُدَى الْمُتَفَاوِتِ فَانَ ادَّهَى الْهِلاكِ مُبسَ مَثَّنَ

ا بلا اذن من له الاذن احترز به عن الوديعة وانها لم يقل بلا اذن مالكه لان كون الاغنه ملكا ليس بشرط لوجوب الضان فان الموقوف مضمون بالانلاف وليس بمبلوك اصلا صرح به في البدايع يزيل يك بنعله في العين الحد على اصل الشيخين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد ره على ما سنة في عليه والصلاح)

م واستخدام الفن وحمل الدابة فصب لا جلوس على البساط أذ في الأولين اثبت فيه اليد المصرف ومن ضرورته أزالة يد المالك بخلاف الأخير فأن الجلوس عليه ليس بتصرف فيه اليضاح الاصلاح)

س لا جلومه على البساط لعدم ازالة اليد بالاستيلاد اذ لم يوجد منه النقل والتحويل والبسط فعل المالك وقد بقى اثر فعله في الاستعمال فلم يكن اغذا عن يده (درر)

م والفرم هالكة برفع الفرم عطفا على الرد لا بالجر عطفا على العين كما توهم اذ لا ينا ب لفظ الرد الا ان يمل على النفليب ابرج)

يُعْلَمَ انَّه لو بنى لظَهَرَ ثُمَّ قَضَى مَلَيْه بِالبَدَل والنول فيه للفاصِ أن لم يُقَمُّ حجَّهُ الزّيادة فان ظهر وقيمتُه اكثرُ وقد ضهن بقوله اخذه المالك ورد بدله او امنى الضّمان وان ضبن لا بقوله فهو للفاصب وان آجر المفصوب او الامانة او رَبِعَ بالنَّصرف فيهما نصلُّق الآ ان يكونا دراهم او دنانبر لم يُشر اليهما او اشار ونقد غيرَهما وان غَصَبَ وغَير فَزالَ اسْهُ وَاعْظُمُ مَنَافِعِهِ ضَمِنَهِ وملكه بلا ملِّ فَبْلَ اداهِ بَدَله كَذَبْع شَاةِ وَطَابُعْهَا وَجَعْلُ صُفْرِ إِنَا * بَعْلاَفِ الْحَجِرَ بْنِ فَهِمَا لَلْمَالَكُ بِلا مْنُ وَلُو خَرَّ قُ تُوْبًا وَفَوَّتَ بَعْضَ عَيْنه أو بعض نَفْعه طرمه المالك عليه واخل قيمته او اخذه وضبن نقصانه وفي الخرق البسير ضَينَ ما نفص ومن بَنَّى في أرض فَيْره او فَرَسَ أُمرَ بالقَلْع والرَد وللمالك ان يَضْمَنَ قبمَهَ بناء او شَجَر امر بقلمه ان نَقَصَتْ به وَانَ مَمَّرَ النَّوْبَ ضَمنَه ابيضَ او الْمَنَهُ وغَرِمَ

ا تصنق الفاصب او الامين وجوبا بالاجرة والربع عندهها خلافا لابي يوسف ره وفيه اشارة الى ان كلا من وحراما لخبت السبب وهو التصرف في ملك الغبر وكل علال عنده لان المضمونات تهلك باداه الضمان والى انهما لا يصر فان في حاجتهما الا اذا تصيق بمثله والى انه لو ادى الى المالك على الهداية والى انهما لا يصر المالك على الهداية والى انهما لا يصر كما في الكرماني (ج)

الم ونقل غيرهما فانه لا يتصدق به لأنه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما ونقدهما تصدق لأنه وان لم يتعين بالاشارة الا ان ضم النقد الخبث هذا كله عند الكرخى وعليه الفندوى دفعا للحرج في هذا الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط والجامعين والى انه لو تزوج باحدهما امراة والى انه لو تزوج باحدهما امراة او اشترى امة أو ثوبا أو طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق بشي في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها الميد في الهداية وغيره (ج)

ا والبعرف ای معزف مسلم او ذمی بالكسر ومكون العين المهملة وفتع الزاء والفاء نوع من الطنابير يشفف اهل اليمن كما في المفرب (ج) م واو كتب عامل اسامي اهل بلك يام سلطان ودفع الى اعوانه فأغذوا منهم دراهم فالمظلمة على كل من الثلثة في ألدنيا والأغرة وذكر الصدر الشهيد إنه لو امر إنسانا باغذ مال الغير فالضبان على الأخذ لأن الامر لم يصم وهكذا فيكل موضع يكون الامر فيه غير صعبع الكل في الجواهر (ج) س بین ای بسبب حدق مالی ولدو مجهولا والمنرز به من نعو الفصاص والحد والبيين بمكن اغذه منه اى استمناء هذا ألحق من ذلك المال واحترز به عن نعر ما يفسد كالجد وعن نعو الامآنة وام الولد والمكاتب والمِد بر لكنه لا يتناول ما كان اقل من الدين (ج)

م يمكن اخذه منه كلا او بعضا كها اذا كان قيمة المرهون اقل من الدين (ايضاح)

م محوراً اسم مفعول من الحوز الجمع الى مجموعا غير متفرق كالثير على الشجر كها في الزاهدى او معلوما يمكن حبازته فان كونه مجهولا يخل بقبضه كها في الاختيار او مقسوما فانه لم يصح مشاعا كافي الكرماني (ج

كتاب الرّهن

هو هبس مال منفرم بعني يهكن اغذه منه كالدّين وينعفد بايجابٍ وَقَبُولٍ وَيلَزْمُ إِن سُلِم مَحُوزًا مفرَّفًا مُنَبِيزًا والتَخْلِبَةُ تَسْلِيمٌ كما في البَيْعِ وضَينَ بِآفَلٌ من قيمته ومن الدَّيْنِ فلَوْ هَلَكُ وهما سَوَا هُ سَقَطَ دَيْنُهُ وان كان قيمته اكثر فالفضل امانة وفي اقل سقط من دينه بقدره ورجع بالفضل ويُحفظ كالوديعة

وان تعدّى ضمن كالفصب ولا يصحّ فيهما رهن واجارة واعارة وايداعٌ وفي الموجر الآوَّلُ وفي المُعار الآوَّلانُ ولا يبطل الرَّهن لو فعلُ لكن يضبن كما مر وجعلُ الخَانم في الخُنْصِ تعلُّ وفي اصبع أُخرى مفظ واذا طَلَبَ دَيْنَهُ أُمرَ بِاحْضَارِ رَهْنِهِ اللَّا اذا وُضِعَ عِنْكُ عَدْلِ فِسِلِّم كُلَّ دَيْنِه ثُمَّ رَهْنَهُ وكَذَٰلِك ان طَلَبَ فى غَيْرِ بَلَكِ العَفْدِ ان لم يَكُنْ للرَّهْنِ مَؤْنَهُ مَهْل وعليه مُؤَنُ منظه وعلى الراهن مُؤَّن تَبْقيته وجُعْلُ الآبق ومداواة الجرح منقسم على المضورن والامانة ﴿ فصـــل لا يَصْحُ رَمْنُ مشاع وثمر على نغل دونه وزرع ارض او نغلها دونها والمر وفروهه ولا بالامانات والمبيع في يد البايع والفصاص وصع بعين مضونة بالمثل او بالقيمة وبالدَّيْن ولَّو موعودًا بان رهن ليقرضه كذا فهُلُكه في يد المُرْنَهَن عليه بها وُعدَ وبرأس مال السَّلَم ونُهَن الصَّرْف والبسلم فيه فان هلك في المجلس

الو فعل وأحدا من العقود الأربعة لأنه تعد لا ينافيه عقد الرهن (ج) ب في الخنص اليمني او اليسري بكسر الصاد وبفتح الاصبع الصفرى نعد واستعمال لل مفظ وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن الا اذا كان من يتجهل بخاتبين كما في قاضيخان (ج) س لا يصم ويبطُلُ كما في المعطوفات بعده على ما في النتني وغيره (ج) مطل___ لايصحرون مشاعر عم اي بهقابلة امانة منها كالو ديعة والعارية والمستاجر والشفعة ومال المضاربة والشركة والبضاعة وغيرها متي لو اودع زید عند مهر و ودیعه واغد زید من صرو رهنا لم بجـز وفیـه اشعار بانه لو اخل برد المارية او بدل الأجارة رهنا جاز كما في النظم ولا بصح بعين مضبونة بفيرها من الثين وفيره مثل المبيع في بد البايع متى لر اشترى عينا ولم يقبض فاخذ من البايم رهنا كان بأطلاوانا لم يضبن البايع بشي بهلاك الرهن (ج)

ا اى تم العقد واخذ المرتهن رأس مال السلم او ثبن الصرف او المسلم فيه حكما (ش)

م فان وكل الراهن المدل أو فيره من نعو المرتهن ببيعه أى الرهن مطلقاوعندانتهاء أجل الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا أو هند علول أجله نشر على ترتيب اللف كما في قاضيخان وفيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز إلى أن تاجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافى دوام الحبس كما في الهنية (ج)

س فأن شرط هذا التركيل في عقد الرهن لم ينعزل الوكيل الانه من توابع العقد بالعزل اى عزل الراهن فبقى ببقاء العقد (ج)

مطل _ وقف بيع الراهن عم فنيرا لولى عما وقع في بعض السخ معسرا (ج)

ومن الدين وقضى به الدين ان كان حالا ووضعه رهنا عند ان كان مو جلا فاذا حل الدين قضى به وكيفية ذلك ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتى والى قيمة العبد والى الدين فيستسعى فى الاقل منها لان الدين فيستسعى فى الاقل منها لان المرتهن لها تعذر عليه الوصول الى حقه من جهة المعتى يا خذه من المنتفع بالعنق وهو العبد والمعتبس عند العبد قدر قيمته فلا يزاد عليها وعند المرتهن قدر الدين ولا يزاد عليها وعند

فقد اغذ وان افْترَفا قبل نقد وهُلك بطلا ويتم بقبض عَدْل فرط وهمه عنده ولا اغد لاحدهما منه وهُلكه معه هلك رهن فان و و و و و و فيرة ببيعه صلح فان شُرط في الرهن لم ينمز ل بالعزل وبروت احد الا الوصيل واذا حل الاجك والراهن أو وارثه فائب أبير الوصيل على البيع كوصيل والراهن أو وارثه فائب أبير الوصيل على البيع كوصيل بالخصومة فاب موكله واباها واذا باع العدل فالنبن رهن فهلكه كملكه هي فصل وقف بيع الراهن رهنة أن أجاز مرتهنه أو قضى دينة نفذ وصار ثهنه رهنا وان لم يُجز وفسخ لاينفسخ او قضى دينة نفذ وصار ثهنه رهنا وان لم يُجز وفسخ لاينفسخ

ليفسخ وصح اعتاقه وتدبيره واستيلاده رهنه فان فعلها غنياً

في الاصمّ ومَبر المشترى الى فكّ الرّهن او رفع الى القاضى

فنى دينه مالاً أَمْنَ الدَّ مِنُ وَالمِوَّجَّلِ قَيِمتُه رهنا الى عمل الاجل

ما
 وان فعلها فقيرا ففي العنق سعى في افلَّ من قيمته ومن الدَّين

ورجع على سيده غنيًّا وفي اختيه سعى في كلّ الدين ولا

الا يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شيء من الدين وكذلك لو قرا البرتين من الحصدى الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير والضمان رهن كما في الذنيرة ولو المال وغر بت بعضه لم يسقط شيءمن الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو الباح له اكل منال البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشر وطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربا

المعير وهلك وصار ذا عيب فقدر المعير وهلك وصار ذا عيب فقدر دين اوفاه اى فقد ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القدر منه اى ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين وان كانت الله وجب على الراهن للمرتهن عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير دينه اى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير المهار الى المعير دينه اى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير المهار الى المعير دينه اى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير ملكه بخلاف المرتهن ان يمتنع عن دفع المرتهن ان يمتنع عن دفع المرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه (ج)

رجوع واتلافه رهنه كاعتاقه غنيًا واجنبي اتلفه ضبنه مر تهنه وكان رهنا معه ورهن اعاره مرتهنه راهنه او امدها باذن صاعبه آخر سقط ضمانه ولكل منهما ان يرده رهنًا وان مات الراهن قبل رده فالمرتبن احق من فُرَماته ومرتبين أذن باستعمال رهنه ان هلك قبلَ همله او بهدا ضبن كالرّهن ومالَ عمله لا وصَح استعارة شي ليرهن فان اطلق او قبد بجرى عليه فان غالف وهلك ضبن القيمة وان وافق وهلك فقدر دُيُن او فاه منه ولا يمتنع المرتهن اذا قضى المعير ديْنَه وفَكَّ رهْنَه ورجع على الرّاهن ولو هلك مع الراهن قبل رهنه او بعد فكه لا يضبَن وجناية الرّاهن على الرّهن مضمونةٌ وجناية المرتمن تُسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليهما اوعلى مالهما هدر ونباء الرهن رهن لكن يهلك بلا شي وانهلك الاصل وبقى هو فك بقسطه يُقْسُم الدّين على قيمته يوم الذك

الفاق وقيمة الاصل يوم القبض وتَسْفُطُ مصة الاصل وتبديلُ الرّهن والزيادة فيه يصع وفي الدّين لا ولو هلك الرهن بعد الابراء هلك بلا شي لا بعد القبض او الصّاح او الحوالة فيرد ما قبض وتبطل الحوالة وكذلك لو تصادقا على ان لا دين له ثم هلك هلك بالدّين هي

كتاب الكفالة

هى ضُمْ ذُمّة الى ذَمّة فى المُطْالَبة لا فى الدَّيْنِ وهو الاَصَّحُ وَهَى امًّا بِالنَّفْسِ وَنَنْفَقُدُ بَكَفَلْتُ بِنفسه وِعَا صَّحَ اضافة الطَّلاف الله وكذا بضَيْنتُه أو على أو الى أو أنا بِه زَعيم أو قبيل ولا جبر عليها فى حد وقصاص وَ يَلُزْمَهُ أَمْضَارُ المَكْفُولِ به مُطْلَقًا أو فى وَقْتُ عُيِنَ أن طلب المكفول له فان لم يُحْضِرْ حَبسَهُ الله فى ويبرة ببوت مَنْ كَفَلَ به وبتسليمه عيث يُمْكُنُه مُخَاصَمَتُه الماكمُ ويبرة ببوت مَنْ كَفَلَ به وبتسليمه عيث يُمْكنه مُخَاصَمَتُه وبتسليمه نفسه هنا وأن شُرط تسليمه عند القاضى وأن مات من القاضى وأن مات

اى حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل حواء كان الراهن عليه دين ام لا فانه ضبن قيا ساوا ستعسانا لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء ولذا لو الرءرب الدين المديون بعد الاداء كان له ان يسترده (ج)

الله المن الكفالة الله الله المكفول الله الله الله الله الكفالة بالدين ضادمة الله الله الله الله المرى في الدين والاستيفاء من على ما ذهب اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا لا يصع هبة الدين من غير من عليه الدين وصعة الهبة من الكفيل للضرورة *(ج)* وهبة الدين لفير من عليه الدين تصع اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافى (درر)

البكفولُ لَهُ فلوصيّه او وارثه مُطْالَبَنّه به وان كَفَلَ بنّفسه على انَّه أَنْ لَمْ يُوانَى بِهِ ضَّا فعليه المالُ صِّح فان لم يُسَلِّمْ فلًا ضَبنَ المال ولم يَبرُ من الكفالة بالتَّفس وان مات المكفولُ عنه ضَبنَ المالَ وامًّا بالمالُ فتصمُّ وْأَن جُهِلَ المكنول به اذا صم دينه نعو كفلت بها لكَ عليه او عا يُدْركُكُ في هذا البيع او علَّق الكَنَالَة بشرط مُلائم نعو ما بايَمْتَ فلانا او ما ذابَ لَكُ عليه أو ما فَصَبَكَ فَعَلَى وإن علن بمُجَرِّد الشَّرط فلا كانْ هَبَّت الرَّبِيحُ وَإِن كُفِل بِهَا لَكَ عليه ضَبنَ ما فامَتْ به بينةً وان لم تَفُمْ فالقول للكنيل وصدّنَ الأصيلُ في الزَّائد على نفسه فقط واذا طالب الدَّاينُ امدَهما فله مطالبةُ الآخَر وتصحُّ بامر الأصبل وبلا أمره فان أمر رجع عليه بعد ادائه وان لُورم لازم اصيلَه وأن مُبسِ مبسه وابراؤه ونأجبله يسرى الى الكنيل لا علسه وْأَنْ صَالِحُ الكنيلُ عن أَلْف عَلَى مائة رجع بها وعلى

ر وأما بالمال مطني على قوله بالنفس ظاهر كلام المتن مشعر بالعصار الكفالة في ألفسين لكن ذكر في النصول العهادية انه بجوز الكفالة برد المستعار والمفصوب وبجبر الكفيل على الرد كالأصيل وكذا الكفالة بتسليم المبيع وتسليم الرهين الى الراهين ونعوها من الأفعال الواجبة (برج) م اذا صم دینه ای لم یستمط من المنعاف بن الا بالاداء أو الابراء كا في شروح الهداية وغيرها فيغرج عنه ثمن المبيم بشرط الخيار فانه سقط بالنسخ وكذا بدل الكتابة فانه سقط بالتعبيز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصع ببدل الكتابة ويشكل بدين ميت منلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياءتى فالاحسن ان بزاد أو بالموت والظرف متعلق بقوله فتصح نتيجة للسابق ولا بلزم منه ان الكفالة بالعين لم نصع ولذا فال في الهداية إن الكفالة بالأعيان المضونة تصم وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر (ج) ا اى تعليف كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل بشرط محض ليس للطالب فيه منفعة نعو ان قدم زيد فانت او انا برين من الكفالة وعنه انه يصع لان في الابراء تبليكا وانها لم يصح لان في الابراء تبليكا بنافيه التعليق وذكر في المحيط انه لو كفل بنفس رجل على انه منى راى الطالب بنفسه انا برين منها كان جائزا (ج)

ای آذا مات الرجل مفلسا علیه
 دین فکفل عنه رجل لفریه لم تصع

لأنه كفل بدين مافط لأن الدين هو الفعل حقيقة وهو فد سقط هنه في الدنيا بالموت وصعتها يقتضي قيام الدبن في الدنيا وهذا عنده واما عندهما فيصر الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابتٌ ولم يوجد مسقط في الأخرة والمفلس من افلس اذا صار ذا فلس بعد ان کان دا دراهم او دنانیر ثم استعمل مكان افتقر كأ في الطلبة (ج) س والعهدة بالجراى ولا تصع الكفالة بالمهدة وصورتها أن يشندري هبدا فيضمن له اخر عهدته وانما لم يصح لأن المهدة اسم يقم على السك النديم بغلاف الدرق فان كفالذه صعيعة بالاجماع لانه عبارة عيضمان الثهن عند استحقاق المبيع وهو امر معلوم مندور النسليم (على آلفارى)

جنْس آخرَ فبالألف وعن مُوجَبِ الكفالة لا يَبْرَ لِ الاصيلُ ولا يصح تعلَّيْنُ البَرْاءَة عنها بشرط كسائر البَرَاآت ولا الكفَّالة بالمدود والنصاص وبالمبيع سخلاف النَّهَن وبالمَرْهُون والأمانات كالوديعة والعارية والمستاجر ومال المُضَارَبَة والشَّرْكَة وبالحمل على دَابَّة مستَأْمَرة معبَّنَة ويضْمَة عبد كذا وعن ميّت مُفْلس وبلا قبول الطَّالِ في البِّجلس الَّا اذا كنل عن مُورثه في مَرَضِه مع فَيْبَة غُرَ مائه وبال الكنابة والعهدة ولا ضبأن المضارب الثمنَ لربِّ المال والوكيل بالبيع لموكلِّه وآمَد البايعين حصَّة صاحبه من ثَمَن عبد باعاه بصَفْقة وصع ضمان الخراج والنّوابْب والنسمة وأن كانت بغير منى ومال لا يجب على عبد منى بِمنْق مَالًا على من كفل به مطلقًا وبطل دعوى ضامن الدرك وشاهد كُنْبَ شهد بذلك على مك كُنْبَ فيه باع ملكه بخلاف شاهد كُنب شهد على انبار العاقدين ١

كتاب الموالة

هى اثباتٍ دَيْن لآخر على آخر مع عدم الدَّيْن على المحيل بعده فهى بشرط عدم برائته كفالة وهذه بشرط براءة الاصيل حوالة وتصح بلا دين للمحتال على المحيل وبه برضاهما ورض المحتال عليه فيبرأ المحيل من الدّين اللّا أن يترى بموت المحتال عليه فيبرأ المحيل من الدّين اللّا أن يترى بموت المحتال عليه مُنْلِسًا أو عليه مُنْكرًا لموالة لا بيّنة عليها وقالا وبأنْ فَلَسَهُ القاضى ونصح بلا شي على المحتال عليه وبدراهم الوديعة ويَبرَدُ بهلاكها والمَقْدوبة ولم يَبرَهُ بهلاكها وبدينٍ على المحتال الطّلب ايضا عليه فلا يطاابُه الا المحتال وفي المطلقة للمحيل الطّلب ايضا

فلا تَبْطُلُ بِاَخْذِ ما عليه او عنده ويكره السَّفَّجَة وهي اقراشُ ۲ ۲ ۷ ۷ ۲ ۳

السقوط خطر الطريق 🎕

كتاب الركالة

هي تَفْويضُ النَّمَرُّفِ الى فَيْرِهِ وِشَرْطُهُ أَن يَبْلِكُهِ الْمُوَّكِلِ

المحيل فان قبل دين للمحتال على المحيل فان قبل كيف يصع هذا والحوالة لابد فيها من الدين لانه ماخر ذفى تعريفها ولا يكون دين المحيل على كالحوالة بدراهم وديعة للمحيل عند المحال على فيكون دين المحال على المحيل اجب بانه يصع ان يكون المحال وكيل رب الدين او رسوله ويجوز ان يكون في كلام المحنى مضاف محذوف اى بلا ذكر دين (ش وملاعلى القارى)

م ويكرو السفتجة بضم السيس وفاتح الناء معرب سفته فيل معناه المحكم وفيه نظر وقبل عمنى المجوف واطلق على القرض المعروف تشبيها وفيه بعد وانها كرو لان فيه جر منفعة وهى سقوط خطر الطريق وقد نهى النبى هم عن قرض جر منفعة (ايضاح الاصلاح)

ا فصح توكيل الحر البالغ والهاذون عبدا كان او صبيا كلا منهما لم يقل مثلهما لان جواز الوكالة غير مشروط بالمثلية في الحرية والرقية (المضاح)

ير مثليها لأن الموكل مالك للتصرف والركيل اهل له وفي شرح الوقاية ولو فال كلامنها لكان اشمل لتناوله توكيل المر البالغ مثله والماذون وتوكيل الماذون مثله والحر البالغ وافول عبارته ايضا متناولة لما ذكر لأن مثلهما مفعول النوكيل المضاف الى الحر اصالة والماذون تبعية بنوسط مرف العطق فيكون المعنى صح توكيل الحرالبالغ مثله ومثل الماذون ونوكيل الماذون مثله ومثل الحر البالغ والمراد بالماءذون الصبي العاقل الذي اذن له الولى والعبد العافل الذي اذنله المولى (ش) س انتداء اعتمار اللتوكيل السابق كالعبد يصطاد فأن المولى الخلف عن العبد في منى الملك فكذا الموكل يخلف عن الوكيل في ذلك * (برجندي) * ابتداء خلافة وبد لا من الوكيل باعنبار النوكيل السابق لا اصالة (على القاري)

مطل_ بيع الوكيل

ويَعْقَلَهُ الوكيل ويُقْصَلُهُ فَصَحَّ تُوكيلُ الدُّرُّ البالغ أو المَأْذُون مثلها وصبيًا عافلًا وعبدًا مُخْجُورَ مِن و بَرْجِعُ المفوق الى مُوكِّلهما بكلّ ما يعقدُه بنفسه وبالنُّصومَة في كلّ حق وبايفائه واسْنيفائه الًا في من ونصاص بغيبة موكله وبرجع الحفوق الى الوكيل في بيع ودراء واجارة وصُام عن اقرار فيسلم المبيع ويتبضه وثبن مبيعه وعليه ثَبَن مُشْتَر به ويخاصم ويخاصم في الاستعقاق والعببوشفعة ما اشترى وهو في ١٥ ويثبت الملك للموكل ابتداء فلا يَفْتَقُ أَربُ وكيل شَراهُ والى الموكل في نكاحٍ ومُلعِ وصُالحٍ عن انكار أوْ دم عَمْد وَعنْف على مال وكنابَة وتَعَدُّف وهبَة واعارة وايداع ورَهْنِ واقْرَاضِ فلا يُطَالَبُ وكيلُ الزُّوجِ بالمَهْرِ ولا وكيلُها بتسليمها وببَدْل الْهُلْم وللمشترى منعُ النَّبَن من مَوَكُّل بايعه فان دَفَّعَ اليه صحِّ ولا بطالبُ ثانيا ، فصل لا يصمُّ بيع الوكيل وشراؤه من يُردُّ شهادتُه له

------۱ والعرض بالسكـون و بحـرك غبـر الحجر بن (ج)

وصِّ بيم الوكيل بمَّا قلّ او كَثْرَ والعَرْضُ والنَّسِيّة وبيمُ نصف مَا وُكُّلَ بِبِيمِهِ وَاخِذُهُ رَهِنَا أَو كَفِيلًا بِالنَّمِنِ فَلَا يَضْمَنُ أَنْ هَاعَ فى بده او تَوَى ما على الكفيل ويُقيَّدُ شراء الوكيل بمثل النيمة وزيادة يُتَفَابَنُ النَّاس وهي ما قوَّم به مُقَوَّم ويتوقَّف شرال نصف ما وكل بشرائه على شراه الباقي ولو رد مبيع على وَكَيِلَ بِهَيْبِ رِدُّهُ عَلَى آمرهِ الْأُوكِيلُ افرَّ بِهَيْبِ بَعِدْتُ مِثْلُهُ ولَز مَه ذلك وَآنَ باع نَسَأُ وقال قد اطلق الامر فقال أَمَرْنُكُ بِنَقْدُ مُدَّقَى الْآمَرُ وفي البُضَارَبَة البُضَارِبُ ولا يَصْحُ تَصَرُّفُ امد الوكيلَيْن ومدَهُ الله في غُصُومة ورد وديعة وقضاء دين وطَلَاق ومنى لم يُعَرَّضًا وَلا يَصْح بيمُ عبد او مكانَبِ اودُمّى مالَ صغيره المُسلم وشرارة والآمرُ بشراء الطَّعام على البُرِّ في دراهم كثيرة وعلى الخبر في فليلة وعلى الدُّقيق في منوسَّطة وفي مَنَّعَدَ الوليمَة على الحُبْرُ والآمرُ بشراء ممثَّر بصم ودارً

أن

م ولا يصع بيع هبد ومكاتب وكأفر ذميا كان او حدر بهدا لا خلاف في الحربي انها خلاف ابي منيفة ره في المرتب اذا ماتءلى ردنه نصعلى ذلك الففيه ابوالليث في شرح الجامم الصفير مال صفيره المسلم وشراؤه به اى باله لأن الرق والكفر يقطعان الولاية (ايضاح الاصلاح) س ای شرام کل من مؤلاء من بایم للصفير المسلم بماله واما شراؤهم للصفير بمالهم أفيصح والأوضع شمولأ ولا بصح نصر فی عبد او مکانب او كافر في مال صغيره المسلم لأن ما سوى البيم من النصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من الذمي والمسناءمن والحربي والمرندفي مال الصفير لانقطاء ولاية الكفار عن المسلم كها في الكافي (ج)

ا وبشراء شی علم جنسه من وجه وذکر نهن او عين ذلك الشي نوعا اي من جهة النوع فلو وكله بشراء هبد لأ يصح لانه يشمل انراعا ففعشت الجهالة فان سمى الثمن او عين النوم كتركى او حبشي صع النوكبل (ش) مطل__ الوكالة بالحصومة م وتبطل الوكالة بالبيع او الشراء او غيره بموت احدهما اي الموكل والوكيل وتنتقل الحقوق من القبض والتسليم والرد بالميب ونعوه الى من كان ميا منهبا كما في العمادي وذكر في فصل الركيل بالشراء من المعيط ان الوكيل او مات فعن الرد بالميب لوارثه او وصيه وان لم يكن فللموكل في رواية ولوصى الفاض في أخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيم الجابز ثم مات الموكل فانه لم ينعزل كما اذا وكل الركيل وكيلا ثم مات موكله الاول فانه لم ينعزل وكيلُ الوكيل كا في النصولين * (ج) * واما اذا مات الوكيل ففي ماءذون المعيط انه ينتقل المفوق الى الموكل وفي وكالة الذخيرة انه اذا مات الوكيل بالشراء فعق الرد بالعيب يكون لوارث الوكيل او وصيه فان لم يكونا فللموكل على رواية الزبادات وفي روابة اخرى ينصب القاضى وصيا فيرده (برجندى) س مطبقا بكسر الباء أي مستوعبا من اطبق الفيم السماء اذا استوعبها (مولانا على الفارى)

ان ذُكِر تُمَنَّهُا وعملَّنها وشيُّ علم جنسُه من وجهٍ وذُكر ثمنُّ عُبَن نوعا لا ان فعش جهالةُ جنسه كالرقيق والثوبِ والدابة ومُدن الوكيل في شريتُ عبدًا للآمر فهات وقال الآمر بل لنفسك أن دَفَعَ الآمَرُ النَّهِنَ والاَّ عالاَمَر وللوَّكِيل عَبْسُ المبيع من آمره لقبض ثمنه وأنّ لم يدفع فان هلك بعد الحبس مقط النَّمنُ وَلَبِسَ للوكبِل بشراء عَيْنٍ شراء النفسه فان شرى يغلان جنس ثمن يُمن وقع له ﴿ قصد لَ لَلْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةُ الفبض ويُفْنَى الآنَ بغلافه وللركيل بقبض الدِّين الخصومة لا بقبض العين ويقصر يد الوكيل بقبض العبد وتُنفل المرأة ان اقام الحِمَّةَ على العنف والطَّلاق بلا تُبونهما وصَّحُ افْرارُ الوَكيلِ بِالْخُصُومَةِ عِنْكَ الفَاضِي لا عند غيره وَللَّمُوكِلِّ عَزْلُ وكيله ووقَنَى على علمه وتَبْطُلُ الوكاللهُ بَمُونِ أَمَدُهُما وجنُونه مُطْبِقًا وَلَهَافِهِ بدارِ الْحَرْبِ مُرندًا وكذا بعَبْر مُوَكَّله مكانباً

وحَجره مأْدونًا وافتراف الشَّر بكَيْنِ وآن لم يَعلَم به وكبلُهم ونَصَرُّفِ على اللهِ على السَّر بكَيْنِ وآن لم يَعلَم به وكبلُهم ونَصَرُّفِ على اللهُ وكل به ها

حتاب الشركة

م هي ضر بان شركةُ مِلْكِ وهي ان عِلِكَ اثنانِ عبنًا وكلُّ كاجْنبِي

فيما لصاحبه وشركة عقد وركنها الابجاب والقبول وشرطها ان

لا يُعيَّن لامدهما دراهم من الرَّبِح وهي اربعة اوجه مقاوضة

وهي شركةُ منساويين مالًا ومر يقً ودينًا ونتضبنُ الوكالَة والكفالة

ومُشْنَرَىَ كُلِّ لهما اللَّهُ طَعَامُ اهلهِ وكسونهم وكلَّ دينٍ لزمِ الْمَدَهما

بها يصع فيه الشركة كالشراء ونعوه ضبنه الآخر وان ورث

احدُهما او وُهبَ له ما يصحّ فيه الشركةُ وقبض صارت عنانًا

وفي المروض والعقار بني مناوضةً * وعنانٌ وهو شركةٌ في

كلُّ تجارة او نوع ويصمّح ببعض ماله ومع فضل مال المدهما

ا الشركة هي لفه الخلط ويَطلق على عقد الشركة وان لم يوجد فيه اختلاط النصيب لان العقد سبب له (على الفارى)

به هي في اللغه بالكسر والضم كما في القاموس اسم ومصدر شراك في كذا فهو شريك اى مشارك كما في الميوان وغيره فهى كالمشاركة خلط الملكين كما في المفردات وتطلف على العقد وشريعة اختصاص اثنين او اكثر بمعل واحدكما في المضرات ولما كان قريبا من اللغوى قسم بلا تعريف (ج)

س عنان بكسر اوله وهي شركة في نجارة او في نوع من انواع التجارة ما غز له كذا اي عرض لانه عرض لانه عرض لهما شيء فاشتركا فيه كما ذكره ابن السّكيّت او من عنان القرس اذ كل منهما جعل عنان التصرف في بعض ماله الى صاحبه كا قاله الكساءي والاصبعي او لانه بجوز ان يتفاوتا في بد الراكب حالة الجبد والارخاء في بد الراكب حالة الجبد والارخاء كافي المفرب والمبسوط (مولانا على القاري

وكذا في الشمني

دنانير

1 مشريه اسم مفعول من الشراء كالمرمى من الرمى لا غير الى لا غير مشريه فلا يطالب بعشرى الاخر لان هذه الشركة لا تتضمن الكفالة (على القارى)

دنانيرَ وبلا خلْم وكُلُّ مطالبٌ بثمنِ مشربه لا غير ثمَّ رجع على شريكه بعصَّته أن أدَّاه من ماله ولآتَصمَّانِ اللَّا بالنَّفدين والفلوس النافقة والتّبر والنُّقرة ان تعامل الناس بهما وبالعروض بعد أن باع كلَّ منهما نصف عَرَضِه بنصف عَرضَ الآخَر وهلاك مالهما او مال احدهما قبل الشراء يفسدها وهو على صاحبه فبل الخلط في يد ايّهما هلك وبعد الخلط عليهما ولكلّ من يْر بِكَى مفاوضة وعنان ان يَبْضَع ويودعَ ويضارب ويوكّلَ والمال في به امانة * وشركة الصَّنابِم والنَّقبلُ وهي أن يشَّنرك صانعان كغيًّا كَيْن او خيًّا ط وصبًّاغ ويُّتفبُّلا العمل باجر بينهما صَحَّت وَآن شَرِطَ العملُ نصفين والمال اثلاثا وأرم كلاً عَمَلُ فَبِلَهُ اددهما وبطالبُ الأَجْرَ ويصحُ النَّفع اليه والكسبُ بينهما وآن عبل المدهما * وشركة الوجره وهي ان يشتركا بلا مال لبشتريا برجرههما ويبيعا فنصح مفاوضة ومطلفها عنان وكلُّ

م وشركة الصنابع جمع صنيعة كالصعايف والصحيفة أو جمع صناعة كرسايل ورسالة فأن الصناعة كالصنيعة مرفة الصانع وعمله ولذايقال شركة المحترفة (ج والنقبل من قبول احدها العمل والقاء على صاحبه كافي الطلبة (ج)

افى اخف المباحدة كالاحتطاب والاحتشاش والاصلياد والاستقاء واجتناء النهر من الجبال والبوادى واخذ جواهر المعادن واخذ الجس والمالح من المواضع المباع والتقاط السنبلة ونحوها لان الشركة تنضبن الموكلة والوكيل يملكه بالاخذ بدون امره فلا يصح نايبا عنه (على القارى) وللمعين في الجمع أو القطع أو الربط أو الحمل أو غيره وصاحب العدة أي المالك ما يحناج الاخذ اليه من نحو للاالك ما يحناج الاخذ اليه من نحو في المحال ما أعد لامر يحدث كما في المحال من أعد المحال ما أعد لامر يحدث كما في المحال ما أعد لامر يحدث كما لامر يحدث كما يحدث كما لامر يحدث كما لامر يحدث كما لامر يحدث كما لامر يحدث كما يحدث كما لامر كما لامر يحدث كما لامر يحدث كما لامر يحدث كما لامر يحدث كما لا

وكيل للاغر فان شرطا مناصفة المشترَى او مثالثته فالرّبح كذلك وشرَّط الفضل باطلٌ ولا تصح الشركة في اغذ المباحاة فغصَّنْ بهن اغذها ونُصِّفَت ان اغذاها وللمُعبن وصاحب العُدّة الجرُ المثل ولا يزاد على نصف القيمة عند ابى يوسف ره غلافا لمحمد ره والرّبح في الفاسدة على قدر المال وتبطل بالموت والجنون واللّحاف ولم يزاق احدهما مالَ الآغر بلا اذنه فان اذنكلُّ فادّيا ولا عمر الثاني وان ادّيا معا ضَمِن كلُّ قسط غيره هي المضاربة

هي ءَهْ لُ شُرْكَةِ في الرِّبِحِ عِالِمن رَجُلٍ وعَبَلِ من آخَرَ وهي السَّاعُ اوَّلاً ونَوْكِيلٌ عِنْدَ عَبَلِهِ وشرْكَةٌ اِن رَبِعَ وَعَصْبُ اِن لَيْ اللَّهِ وَسُرْكَةٌ اِن رَبِعَ وَعَصْبُ اِن لَيْ اللَّهِ وَبِضَاعَةٌ اِن شُرِطَ كُلُّ الرِّبْحِ للْمَالِكُ وَقَرْضُ اِن شُرِطَ لَمُ اللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَبَلِهِ المُخارِبِ واجارةٌ فاحِدةٌ ان فَسَدَتْ فَلا رِبْعَ له بل أَجرُ عَمَلِهِ المُضارِبِ واجارةٌ فاحِدةٌ ان فَسَدَتْ فَلا رِبْعَ له بل أَجرُ عَمَلِهِ المُخارِبِ واجارةٌ فاحِدةٌ ان فَسَدَتْ فَلا رَبْعَ له بل أَجرُ عَمَلِهِ المُخارِبِ واجارةٌ فاحِدةٌ ان فَسَدَتْ فَلا اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

ا فلو قبل هذا وقصر اي قال رب المال للمضارب أعمل برايك فاشترى ثربا وفصره بماله ای فسله من قصر يقص بالضم قصرا وقصارة بالفاح او من قصر الثوب بالنشديد اي مبعه ففسله أو عمل المناع من بلد الى بال على دابة مستاجرة بهاله اى المضارب فهو ظرف الفعلين تبرع المضارب به فلا برجم بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح بغلاق ما اذا صبغ بهاله اممر ای بغلاف ثوب مشری صبع احم ر او بغلاف صبغ ثوب مشرى فها موصوفة او موصولة أو مصدرية واذا زائدة في الصور كما صرح به الجوهري وأحترز بالحمرة عن السواد فانه نقصان عنده بغلاف الحبرة فانها زيادة فيصير شربكا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صبغ المضارب وقيمة الثوب الابيض للمضاربة يخلاف القصارة وألحمل فانه لا يصير بهما اذ ليسا بمال قايم منى لوقص بالنشا صار شريكا وساير الالوان كالحرة ولم بذعور امتمادا

فيها كا في الصَّعِبِعَةِ وَلا تَصِيُّ الاَّ عِأْلُ نَصَّ فِيهِ الشِّرْكَةُ وبنسلِّبِهِ الى المُضارِبِ وتَبْيَوعِ الرِّبْعِ ببنهما والمضارِبِ في مُطْلَفها أَن يبيعَ بِنَفْد ونَسَيَةِ اللَّا بِأَجَلِ لَم يُعْهَدُ وَأَنْ يَشْنَرِي و يُوكِّلَ بِهِمَا ويُسَافِرَ ويُبْضَعَ وَلُو رِبُ المَالَ وَلا نَفْسُلُ هِي بِهِ ويودِعَ ويرهِنَ و يُؤْجِرَ و بِسْتَأْجِرَ وَبَعْنَالَ بِالنَّبَنِ على الأَبْسَرِ والأَعْسِرِ ولا يَفْرضُ ولا يَسْنَدُ بن اللَّا باذْنِ المالك ولا يَضَارِب ولا بخلطه عالم اللَّا باذنه او باعْمَلْ برَ أَيْكَ فلو فيل هذا وفَصَّر أَوْ مَمَلَ بِمِالِهِ نَبرُّعَ يخلاف ما اذا صَبَغَ اممرَ وَلا يَجاوز بَلَدًا وَدُلْفَةً وَوَقْنًا وَشَغْصًا عَيْنَهُ رَبُّ الْمَالِ فَانْجَاوَزَ عَنْهُ ضَمِنَ وَلَهُ رِبْحُهُ وَلَا يُزُوِّجُ عَبِدًا او آمَةً ولا يشتري من يَعْنَقُ عَلَى رَبِّ المالِ فاو شرى فللمضارب ولا مَن يَعْنْتُ عليه إن كان ربع ولو فعلَ ضَمِنَ وان لم يكُنْ ربعٌ صع ونفنه مضارب عملَ في مصره في ماله وفي سفره طعامه وشرابه وكسوته وأُجْرةُ عادِمه وغَسْلُ ثيابه ورُكوبُه كرا ﴿ وشرا ا ﴿ على الفصب (ج)

وعَلَنُه فِي مالها بالمعروف وضبنَ الفضل ومَّا دون سفرٍ يفدو اليه ولا يبيت باهله كالسفر فان راج اغذ المالك ما انفق ثمَّ قَسم الباقي وَإِن دَفَع المضاربُ مضارَبَةً بلا اذْن ضَبنَ عند عمل الثاني وقيل عند ربعه وصع أن شُرط لعبد المالك شي ليعمل مع المضارب * وتبطلُ بمرَث أعدهما ولحاق المالك مْرْتَكًا ولا يَنْفَرَلُ مِنَّى يَعْلَمَ بِعَرْلُهِ فِلَوْ عَلَمَ فِلَهُ بَيْعُ عَرْضِها ثُمَّ لا يَنْصَرَفُ في ثَينَه ولا في نَقْد نض من جنس رأس ماله ويبدل غلافَهُ به وَلُو افْتَرَنَا وَفِي الدالِ دَيْنٌ لَرْمَه طَلَبُهُ انْ كَانِ رَبِعَ والا يُوكِّلُ المالكَ به وكذا سائرُ الرُكلاء والبِّيَّاعُ والسَّمْسَارُ الجبر ان عليه وما هَلَكَ صُرفَ الى الرِّبْحِ اوَّلاَّ وَإِنْ قَالَ المالك عَيِّنْتُ نَوْعًا صُدَّقَ المضاربُ ان جَعَدَ وان ادَّعَى كلُّ نَوْعًا صُدَّقَ المالكُ وكذا أن قال بضاعَةٌ أو وديعةٌ وقال ذو اليد

ا فله بيم عرضها أى غير النقدين من مال المضاربة لان الربيح لايظهر الا به وفيه اشعار بانه لم بعب على المضارب وقد وجب عليه لما ياعنى فالاولى باع عرضها (ج)

م نض صفة نقد بالفتح والضاد المعجمة الى حصل من بيع مال المضاربة يقال غذ ما نيض لك الى تيسر ومصل والناض عند اهل الحجاز الدراهم والدنانير كما في المغرب (ج)

س ويبدل اى بجب ان يبيع غلافه اى غلاف به ولو افترقاً والله غلاف جنس راس ماله به اى والا يُوكِلُ الهالك به بعنسه فانه اذا هزل ومال الهضاربة من جنس راس الهال من كل وجه بان كان دراهم او دنانير لم يتصرف المضارب فيه اصلا واذا لم يكن من المضارب فيه اصلا واذا لم يكن من عبنسه من كل وجه بان كان مل الهال احد النقدين لم يعبل عزله وتوقى حتى صار مثل راس الهال واذا كان من جنسه من وجه بان كان احدها دراهم والاخر دنانير الها هو من جنس راس الهال مضاربة او قرق هي ها هو من جنس راس الهال مضاربة او قرق هي هي ورن الهر وض وتهامه في الذخيرة (ج)

كتاب المزارعة

هَى عَنْدُ الزَّرْعِ بِبِعْضِ الْمَارِجِ ولا تَصُّع عِندَ ابي منينةً ره وصَيَّتْ عَنْدَهُما وبه يُفتَى بشَرط صلّاميَّة الأرض للزَّرع وأُهلَّية العاقدَيْن وذَّكُر المُدَّة ورَبِّ البَدْر وجنسه وقسط الآخر والتَّعْلَية بين الارض والعامل وشيوع الحب فنفسد أنْ شُرِطً ما ينافيه كرفع البَدر أو الدراج ثم قسمة الباقي وكذا شَرْمُ النَّبْن لفَيْر رَبّ البَنْ وصّ للآء أوَلَم بَنَوَرَّض ولا نصّ الله ان يكونَ الارضُ والبذرُ لاحد والبَقَرُ والعَمَلُ لآخَر او يكون الارض او العمل له والباقى لآخر واذا صَمَّتْ فالخارجُ على الشَّرطولا شَيُّ للعامل ان لَمْ يخرج رُبُعْبَرُ مَنْ أَبَى عن المضيّ الَّا رَبُّ البذر فان ابي بعد ما كرُب العاملُ يجب ان يُستَرْضَى وان فسدت فالخارج لربّ البدر وللآخر اجر البثل ولا يُزاد على

مَا شَرِطَ وَتَبَطِّلُ مِمْوتَ آمَدُهُما وَتُفْسَخُ بِدَيْنَ مُحْوجِ الى بَيْعُها

ا هي في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالضم وهي البنر وم وضعه البرزعة مثلثة الراء كما في القاموس الا انه مجاز حقيقته الانبات ولناقال صلعم لا يقولن احدكم زرعت بل حرثتاي طرحت البنركا في الكشاف وغيره وانما اثر هذه المادة على المخابرة الحل ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد وسببية اخر واعلم ان المرزاع آخذ الارض لا دافعها وان جاز ان بطاق عليه ابضا كما في الطلبة (ج)

۲ ثم قسمة الباقى من البدر والخراج
 فهى مجرورة بالكاف وانها تفسد الانه
 ربما لم يبق شيء بعد (ج)

م وصح مند الزراعة أن شرط النبن

رب البذر لان ذلك حكم عند المزارعة (على القارى وكذا في الشهني)

عم الارب البذر فانه لم بجبر على العمل لانه يلازم منه ضرر استهلاك البذر في المال وفيه اشعار بان هذا قبل القاء البذر في الارض واما بعلى فيجبر لان العقد ع يصير لازما من الجانبين حتى لا يملك احدهما الفسخ بعلى الا بعذر كما في الذخيرة (ج)

مطل الماقات

والثور في وهو مكسر النون وتحتية سا كنة بعد همزة وقد يدغم أي غير نضيح على الغارى وكذا مفهوم ج في كتاب الآثرية ب فضاء اي ارضا واسعة غالبة فارفة

ذكره ابن الأثير (ج)

س لا يصح المسافاة ونفس لاشتراط الشركة فيما كان حاصلا لا بعمله وهو الأرض كها في الكرماني وفيه اشارة الى انه لو دفعها للفرس على ان يكون الشجر بينهما يصع والى انه لو شرط سواء كأن الفرس لرب الارض أو العامل كها في النتف وغيره (ج)

فان مَضَت البُدَّةُ ولم يُدْرك الزُّرْعُ فعلى العامل أَجْرُ مثل نصيبه من الأرض متَّى بُدْرَكَ * والفقة الرَّرْع عليهما بالمصص كَأَجْرِ الْحَصَاد ونعوه فان شُرطَ على الفامل صَعَ عند ابي يوسف رح وبه يفنى فصلل السافاتُ هي دَفْعُ الشَّجَر الى مَنْ يُصْاعُهُ بِعُزْهِ مِن ثَمَرِهِ وهِي كَالْمُزَارَعَةَ اللَّا انها نُصِّحُ بلا ذَكْر المُدّة ونَنْعَ على اوّل ثمر يغرج وأدراك بذر الرّطبة كادراك النَّمر وذكر مُدَّة لا يخرج الثمر فيها يفسدها بخلاف مدّة قد يغرج وقد لا فان لم يغرج فيها فللعامل أَجْرُ المثل ولا تُصح ان ادرك النَّبَرُ وقت العَقْ كالمُزارعة فان ماتَ آعَدُهُما والنَّهُر نَى يَقُومُ العاملُ عليه أوْ وارثُهُ ولا تُفْسَخُ الَّا بِعُنْ وكونُ المامل مَريضًا لا يَقْدُرُ على العَبَل أَوْ سَارِقًا بُعَافُ على سَمَّنه او تُمَره عُثْرٌ ودَفْعُ فَضَاهُ لَيُفْرِس ويكونَ الأرضُ والسَّجَرُ بينَهُما ان النُّمر أو الشِّعر والنَّمر بينهمايصح الا يصع فللعامل قيمة عُرْسه وآعْرُ عَمَله ١

ڪنال

كتاب احياء الموات

هى أَرْضُ بلا نَنْع لانقطاع مائها ونعوه لا يُعْرَفُ مالكُها بَعيكَةُ عن العامر لا يُسمَعُ صَوتُ منْ أَفْعاهُ مَن اعْياهُ مَلَكَهُ ان أَذنَ الامامُ ومن حَجَرًا ارضًا ولم يُعمّرها ثَلَثَ حَجِج دَفَعَهَا الأمامُ الى غيره ومن حَفر بئرًا في مَوات بالاذن فلَهُ حر ممهما للعَطَن والنَّاضِ أَرْ بَعُونَ ذراعًا من كلّ جانب في الاصمّ وللعَيْن خَمْسمائه كذاك ومنع غيره من المَوْر فيه فان حَفَر في منتهاه فله المَريمُ مطل. _ الشرب من ثَلَث جَوْانبَ وللفنات حَريمٌ بقدر مَا يُصْاعُها ولا حَريمَ للنَّهْرُ ﴿ فَصِيلُ الشَّرِبُ نَصِبُ المَاءُ والشَّفَةُ شُرْبِ بَنَى آدمَ والبَّهٰ أَيْم ولكُلَّ مُّتَّهَا ومنَّ مَثْنَى الدَّوٰابِ أَن لَم يُغَنَّى نَغْر بِبُ النَّهْر في كلِّ ماءِ لم يُحْرَزْ باناءِ ومنَّ الشَّرْبِ ونصب الرَّحَى الَّا اذا أَضَرَّ بالمَّامَّة او نُصَّ النهرُ بغيره اى دغل في المقاسم وكرَّى نَهْر لم يمالَك من بيت المال فان لم يكن

ا ومن حجر ارضا اى وضع حجرا للاعلام بانه قصد امياءها ماغوذ من الحجر بفتر الجيم لأن الفالب أن يكون ذلك بالأعجار أو بسكون ألجيم بمعنى المنم (على القاري)

م الشرب بالكسر اسم البصدر فيو لغة الماء المشروب واليه اشار بقوله نصيب الماء أي الحظ المعين من الماء الجاري او الراك للعبوان او الجماد وشريعة زمان الانتفاء بالماء حقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دم به وذكر المعنى اللفوى دون الشرعي لئلا يترهم أنه مراد في هذا المقام والشفة بفتعتين في الاصل شفه او شفوفا بدل اللام بالناء تغنيفا وشريعة شرب بنى ادم اى استعمالهم الماء لدفع العطش أو الطبخ أو الوضوء أو الفسل اوغسل الثياب آو نعوها كافي المبسوط فالشرب بالضم او الفائع مصدر من فيه شَي فعلى العامَّة وكَرْيُ نهرٍ مُلكَ على اَهْله من اَعْلاهُ ومَنْ اللهِ اللهِ على اللهُ على

جَا وَزَ مِن أَرْضِهِ بِرِي وضَعَ دَهُوَى الشَّرْبِ بِلا أَرْضٍ وَأَن إِخْتَصَمَ

قَوْمٌ فِي شِرْبٍ بينهم قُسِّمَ بقدر أراضهم ومُنعَ الأَعْلَى من سَكْرِ

النَّهر وآن لم يشرب بدونه اللَّا برضاهم وكلُّ منهم من نصب

رَمَى و نعوه الله في مدكه بعيث لا يَضُرُّ بالنَّهر ولا بالماه ومن

النفيير مبًّا كان قديمًا والشِّربُ بُورَثُ وَبُومَى بالأنْتَفَاعِ به

ولا يُباعُ بلا ارض الاعند مثابخ بالخ وكذا الاجارة والهبة ومن

سَقَى مِن شِرِبِ فَيْرِهِ بِصَمِنِ لا مَنْ سَقَى ارضَه فَنَرَّتْ أَرْضَ جَارِهِ ﴿

كتاب الوقن

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدّق بالمنعة كالعارية

وعندهما هو حبش على ملك الله تعالى فلا يزول ملك المالك

عند ابي منينة ره الأان يحكم به ماكم والأفي مسجد بني

وافرزه بطريقه واذن للناس بالصَّلوة فيه وصلَّى واحد وهند

رون جاوز من أرضه برى أى كل شريك جاوز من الذين يكيرون النهر عن أرضه لم يكن عليه كرى باقى النهر وهذا عند أبي حنينة ره وقالا عليهم كريه من أوله ألى أخرو (شرحوقاً ه)

م الا مند مشايخ بالم فان ابا بكر الاسكاف ومحمد بن سلمة وغيرهما من مشایخ بلخ ره اجازوا بیع الشرب یوما ار بومین لان اهل باخ تعاملوا علی ذلك لحاجتهم اليه (ش) مشايخ باخ للنمامل والنياس بتراف به ولم يجر عند الفقيه ابي جعفر واستاده ابي بكر الباخي وفيرهما اذ النياس لأبترك بنمامل بلدة واحدة كا في الذخيرة (ج) س عند ابي ع ره وان علق بيونه على الصهبر نعران مت فقد وقفت داري على كذا كافي الهداية * (ج) * قالره قال في الكناب لا يزول مأتَّ الواقي الا ان يحكم به الحاكم او يعقله عوته وهذا في مكم الحاكم صحيم لانه قضاء في مجتهد فيه اما في تعليقه بالمرت فالصعيم انه لأيزول ملكه الاانه تصدق بمنافقه مرابدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزم والمرآد بالماكم

المولى فاما العكم ففيه اختلاف

المشايخ (هداية)

1 وضم عنك وعليه الفتدوى ولم بصم عند محمد ره جعل الفلة ای منافع الوقف كلا او بعضا لنفسه مدة حيوته وللفقراء مدة وفائه فاذا مأت صارت الفلة لهم والتخصيص بالنفس ليس مهفيك فانه لو وقف وقفامو بد اواستشنى الغلة لنفسه وعياله ومشمه مدة ميوته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسفره فاذا انفرضوا صارت للمساكين كما في المفنى وفيه اشارة الى انه لا يحل للواةف أن ياكل من وقفه الأبالشرط كما في المضرات والى انه لو شرط لنفسه الأكل فمات وعند معاليق من هنب او زبیب رد الی الونف واماً ان كان خبر البر فللورثة وهذا عند ابی بودن ره واما عند محمد ره فلیس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المعيط (ج)

ب ببن مصارفه ای مستحقی الوقف لانه جزئ من العین وحقهم فی المنفعة وهذا کله اذا بقی اصل الوقف واما اذا خرب او احتفنی عنه فان عرف الواقف بعود الیه او الی ورثته وان لم بعرف فلقطة صرف الی الفقراء وجاز الصرف باذن القاضی الی عبارة حوض ونعوه (ج) ما ای لم یقل محبد ره انه الله الله الم بعد فیه خرج) و والمروی عن محبد ره نصا ان نصا فاطعا لم یطلق علیه لفظ الحرام دادة)

مهد ره نسلیمه الی المتولی وقبضه شرطٌ وعند ابی یودن ره يزول بنقس النول فصح عنده وذنى المشاع وجعلُ الفَلَّةُ والولاية لنفسه وقره أنْ يستبدل به ارضا أُغْرى اذا شام وترقي ذكر مُصْرِفِ مؤبِّدٍ فاذا انقطع صرف الى الفقراء وصع هند محمد ره وقنُ منقول فيه تماملٌ كالمصمن وتعوه وعليه الفتوى ولا يُمَلَّكُ الوقفُ ولا يُمْمَلَّكُ لكن يجوز قسمة البشاع عند ابی یوسف ره ویبد أ من ارتفاع الوقف بعمارته ان وقف علی الفقراء وان وقف على مُعين وآخره للفقرآء فهي في ماله فان امننع أو كان فقيرًا آجَرَهِ الحاكم وعمَّرَهُ باجرته ثم ردّه الى مصرفه ونقضه يصرف الى عبارته او يُكَّغَر اوقت الحاجة البها وان تمذر صرفه اليها بيع وصُرف ثمنه اليها ولا يُقسم بين مصارفه ٢ كتاب الكرامية

ما كُرهَ مَرَامٌ عِندَ عَبُّ ره ولم يَلْفظُ به لَعَدَمِ الفَّاطِعِ وعِنْدَهُما

ا وفیه اشارة الی ان ما کره ننزیها عند الا انه عندهم ما لم یمنع مانع عند الا انه عندهما ما کان الی الحل افرب ای مثبب تارکه ادنی ثواب فها کره تحر بما و تنزیها عندهما تنزیه هنده کمافی التلویح وغیره (ج)

م وحجر مثل بلور وفيروزج و باقوت و يشب بالباء وقيل بالفا وقيل بالما وقيل بالما وقيل بالما وقيل بالما وقيل الميم به وهو الاصح كافى الخلاصة ويستثنى منه العقيق فانه قال صلعم من تختم بالمعتبى ومن الناس من اباح التختم بالذهب والحديد والحجر كما فى النبر ناشى (ج)

س ويفرشه اى مجوز عنك للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عندهما وبه اخذ اكثر الشايخ كافى الكرمانى وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر والابواب كما فى الهداية وفيه اشارة الى انه لا باس بالجلوس على بساط الحرير كما فى الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو منتش من الحرير وكذا وضع ملاة الحرير على مهد الصبى (ج)

الى الحَرَامِ اقْرَبِ * الْآكُلُ فَرْضُ ان دَفَعَ به هَلاكَهُ ومَأْجُورٌ عليه أن مَكَّنَهُ من صَلَوْته فَأَيَّهًا وصَوْمه ومُبْاحٌ إلى الشَّبَع لِيَزيدَ أُرِّنه ومَرَامٌ فَوْقَهُ الَّا لَقَصْ فَرَّة صَوْمِ الْفَك أَوْ لَنَلًّا يَسْتَعَى ضَيْفُهُ ومل استعمالُ المُفَضَّض مُتَّقيًّا مَوْضَعَ الفضّة والاحجار لا الدَّهب والفضَّة للرَّجْال اللا خاتم ومنْطَقة وعلْيَة سيف منها ومسمار ذهب في الخانم ولا ينغنّم بعديد وصفر وهجر ولا يَلْبَسُ رَجُلٌ مَر يرًا الاً قدر أرْبَعَةَ أَصَابِعَ وَيَتَوَسَّدُه ويفرشه ويَلْبُسُ مَأْ سَداه ابْر يسم ولمبنه غيره وعلسه في مَرْبِ فقط وكره الباس الصبى ذَهَبًا أوْ مَريرًا * وَينظرُ الرَّجُلُ مِنِ الرَّجُلِ والمرأَةُ مِن الرَّاهُ والرَّجُل سوَى مَا بَيْنَ السُّرَّة الى الرُّكْبَة ومِن مَعْرمه وامَّة غيره الى ما وَرَٰا النَّاهُر والبَطن والفَغْد ومن الأَجْنَبيَّة والسيَّدة الى الوجه والكنّين وشُرط الأمْنُ عن الشَّمْوَة الآعند الشُّرُ ورَة كالقَضّاء والشَّهَادَة وأرادة النَّكَاح والشَّراه والمُداوات وينظُرُ الى مَوْهع ر وما عل نظره عل مسه لتحقق الحاجة الى ذلك في المغالطة مع قلة الشهوة في المعارم وهذا في غير نظر الموءة من الاجنبي ونظر الرجل من الاجنبية حتى لا يجوز للرجل مس وجه الأجبية ولا كفيها وبجوز له مس ما ينظر من محارمه الأاذا خاف عليها أو على نفسه الشهوة فانه ح لا يسها ولا ينظر اليها ولا يخلوا بها ولا بامس بالمسافرة بها فان امتاجت الى الاركاب والانزال ولم يكنها الركوب بنفسها فلا بالمس بأن يبسها من وراء ثيابها وياخف ظهرها وبطنها دون ما تحتها ان امن الشهوة وان خافها عليها او على نفسه او ظن او دك أجتنب ذلك بعهدا (ش م وبيم العصير مين يعلم أنه ينغذه خمرا لأن العصير بعينه ليـس بالة الفساد وانها يكون بعد تفييره بغلاف السلاح فان عينه للشر بلا تغير فيكره بيعه من اهمل الفننمة وممل خهمر ذمن بأجرة وقالا لا يجوز ولا يعل له الاجرة (ايضاح الاصلاح)

الْهَرَض بقدر الضُّرُورَة وَالْفَصُّ وَنَعُوهُ كَالْفَعْلُ وَالَّى كُلُّ أَعْضًا ﴿ من يحل بَيْنَهُما الوَهْلُ وما على نظرهُ على مسه واذا عدث ملك امة ولو بكرًا او مشريةً مبَّن لا يطأ حَرُمَ وَطُؤْهَا ودَوْاعيه حتَّى نَسْتَبْرِيُّ سِيضة بعد النَّبْض فينَّنْ غَيضُ وَبشَهْر في ذات خَهْر وبوَضْع الْحَمْل في الْحَامل ورُخّصَ حيلَةُ الْمَقاطه ان عُلم عَدَمُ وَمَلْى بَايِعِهَا فِي هِذَا الطُّهْرِ وَهِي انْ لَم تَكُنْ تُعْنَهُ مُرَّةً أَنْ يَنَكُمَهَا ثُمَّ يَشْنَر يَهَاوان كانت أَنْ يَنْكُمَهَا الآخَرُ ثُمَّ يَشْتَرى و يَفْبِضَ ثُمَّ يُطَلِّقَ وَمَنِ فَعَلَ بِشَهْوَة اعْدَى دَوَاهِى الوَطْيِ بِأَمَنَّيْهُ لا تَعِنْمَعَانِ نَكَامًا مَرُمَ عليه وطوهما بدَواعيه منَّى يُعَرَّم احدَيهُما وكُرهَ نَغْبِيلُ الرُّجُل وعنافُه في ازار والمد وكره بيمُ الْعَدَرَة خَالصَّةً وصم علوطة والانتفاع بها وبيام السرفين وغماة البهايم لا الادمى وانزاء الممير الهيل وسنر الامة وام الولد بلا عَرْم ولبيع العَصير من من منافذه مَرا وكره استغدام المَصي وافراض بقال شيمًا ياْ خُذُ منه ما شَاءَ واللَّعب بالنَّرْدِ والشَّطْرَنَجِ والفَنَاءُ وكُلُّ لهو وجعلُ النَّف منه ما شَاءَ واللَّعب بالنَّرْدِ والشَّطْرَنَج والفَنَاءُ وكُلُّ لهو وجعلُ النَّف النَّف عَنْف قَبْل والمَنكارُ فُونِ البَشَرِ والبَهابُم في بلَد يَضَرُّ باَهْله لا قَالَة أَرْضه و مجلوبُهُ مِن بَلَد آخَر وتسعيرُ الحاكم اللَّ اذا تعدى الاَرْ باب عن القيمة فاحشًا وقُبِلَ فولُ فردُ كبف ما كان في المعاملات فان قال كافر شريتُ اللَّم من مسلم او كتابي حلَّ اكْلُهُ ومن مجوسي مَرْم وشُرِطَ العَدْلُ

فى الدّ بانات كالخبر من نجاسة الماء وفى الفاحق والمستور تحرّى ه كتاب الأشربة

مَرُمَ الْخَبْرُ وهِ النِّي من ما و عنبٍ على واشْنَدَّ وقَذَنَ بالزَّبَدِ
وَآنَ قَلَّتْ كَالطّلا وهو ما عنبٍ مُبِخَ فَذَهَبَ اقَلَّ مِنْ ثُلْنَبَهْ
وَعَلَظَا نَجَاسَةً وَنَقَبِعِ النَّهْرِ اى السَّكَرِ ونقيع الزَّبيب نبْنَيْنِ
وَعَلَظَا نَجَاسَةً وَنَقَبِعِ النَّهْرِ اى السَّكَرِ ونقيع الزَّبيب نبْنَيْنِ
اذا غَلَتْ واشْقَدّتْ ومُرْمَةُ الْحَبْرِ آفْوَى فيكُفر مُسْتَعَلَّها فقط وملّ

البُثَلَّثُ العِنَبِيِّ مُشْتَدًّا ونِبِينُ التَّبْرِ والزَّبِيبِ مَطْبُوفًا ادني

الفلى فينك فتحى ولامك مكونيله والفليان فتحاتله فينامق معنا منهدور يقال غلت القدر غليا وغليانا من الباب الثانى اذا جاشت (اوفيانوس) وان قل فالمصود من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالفة متى يلزم ان يكون المشبه به افوى واشهر وفي التشبيه تسامع والعطى احسن عما ظن (ج)

م ومثل نقيع النبر اى السكر ونقيم الزيب نيبن اى فير مطبوغين فانهما مرامان ولو فليلين والنقيع اسمفعول من المزيد او الثلاثى فى المغرب يقال انقم الزيب فى الخابية ونقمه اذاالقاه فيهاليبتل ويغر جمنه الحلاوة (ج)

طَبْعَةِ وَأَن اشْنَدُ الْأَلْ الْأَرْبَ ما لم يُسْكِرْ بلانيَّة لهو وطرب والنَّارة وآن لم يُطْبَغُ

بلا لَهُو وَمَرَبٍ وَمَلَّ الحَمرِ وَلَو بِعِلَاجٍ وَالْانتبادُ فِي الدُّبَّاهُ وَالْمُنْتَمِ

والْمَزَةُ تُومَرُمُ شُرْبُ دُردي الْمَنْ والامْنشاط بهولا يُعَدُّ شار به بلا سَكْرٍ ٨

كتاب الذباياح

مَرُمَ ذَبِيعَةٌ لم نُذَا فِي وَذَكُوهُ الضَّرُ ورَة جَرْجٌ أَيْنَ كَانِ مِنِ البَكَنِ مل

والاختيار ذَبُعُ بين المَلْقِ واللَّبِّهِ وعُرُ وقُه الْمُلْقُومُ والمَرِيُّ والوَدَجَانِ

وملَّ بِنَّلْمٍ الْكَنْلَثِ منها فلم بَجُزْ فَوْفَ الْمُنْكَةِ وَفيل بَجُوزُ وَبِكُلِّ

مَا فَبِهُ مِلَّةُ اللَّا مِنَّا وَظُفْرًا قَائَمَيْنِ وَكُرِهَ النَّخَعِ وَالسَّانَحُ قَبَلِ ان

يَبرَد وكل نعديب بلا فائدة * وشُرِماً كَوْنُ الدَّاسِحِ مُسْلَمًا او

كَتْأَبِيًّا وَلَوْ مَرْبِيًّا أَوَ أَمْرَأًةً أَوْ مَبْنُونًا أَوْ صَبِّياً يَعْقُلُ ويَضْبِطُ

او أَفْلَنَ أَوْ أَخْرَسَ لا مَنْ لا كِنَابَ له او مَرْ نَدًا و تَأْرِكَ

النَّسْبِيَةِ عَبْدًا وإن نَسَى صَّعِ وحَرْمَ ان عطف على اسم الله

الذبائع جمع ذبيعة اى مذبوعوهى اسم ما يذبع كالذبع بالكسر والذبع بالفتح مصدر ذبع أن أقطع الاوداج مرم ذبيعة أى مذبوط أم يذك أن أم يذك أن أم يذبح شرعيا اختياريا كان أو أضطراريا فأن قلت فلايتناول الذبيعة المنردية والنطبعة ونعوها قلت نعم الا أن عكمها يعلم مها ذكر بطريق الدلالة فأنه أذا ما لم تذك حال كونه مذبوط فلان يعرم حال عدم كونه مذبوط احق وحكمه إلى النهم اسبق (ايضاح الاصلاح)

الاصلاح)
المقوله تعالى وطعام الذين اوتواالكتاب
المعام غير المذكى يحل من اى كافر
الطعام غير المذكى يحل من اى كافر
الذيح غير الله حتى لو ذكر المسبح
المسلم والكتابي علال اذا انرا به
مذبوحا واما اذا ذيح بالحضور فلا بد
من الشرط الهذكور وهو ان لا يذكر
المذبوح كون الذايح على ملة اهل
التوحيد حقيقة بان كان مسلما او دعوى
النوميد حقيقة بان كان مسلما او دعوى

غيره نعو بسم الله واسم فلان وكره ان وصل ولم يعطف نعو بسم الله اللهم نُقَبِلُّ من فلان ومَلَّ ان فَصَلَ صُورةً ومَعَنَّى كَالدُّعَاء فَبْلَ الْاضْجَاع والنَّسْمِيَّة ونُكَّبَ نَفْرُ الْأَبْلِ وَكُرهَ ذَبْعُهَا وفي البَقَرَ والفَّنَمَ عَكْسُهُ وكَني الْجَرْجُ فِي نَمَم لَوَحَّشَ أو مقط في بدر ولم يُمكن ذَنْعُهَ لا في صيد اسْتَأْنُسَ ولا يَعلُ جَنينٌ ميَّتُ وُجِدَ فِي بَطْنِ أُمَّهِ ولا ذُو نَابِ او مُعْلَب من سَبُع أو طَيْرِ وَلاَ الْمَشَرَاتُ وَالْمُرُ الْآهْلِيَّةُ وَالْمَفْلُ وَالْغَيْلُ عند أبي منيفة ره والضَبعُ واليَّرْ بُوعُ والأَبْنَعُ النَّى بِأَكُلُ الجيف ولا حيوانَّ مائيٌّ سوَى مَهَك لم يُعلى ومل الجرادُ وأنواعُ السَّهك بـ لا ذَكوة وهُرَابُ الزَّرْعِ والعَنْفَقُ والأَرْنَبُ معها ﴿ كتاب الأضعية

ا ای کل حیوان انسی وان لم یکن له بدان ورجلان كالدجاجة والحمامة والابل والبقر والفئم والحمار والومشي والطبى والنعم بفاعتين وقد يسكن في الأصل الأبل والشاة أو الابل لا غير كها في القاموس (ج) م اى كل ميوان يصيف بالسن الني خلف الرّباعية وبالمخلب الدّي هو ظفر كل سبع من الماشي والطايركا في الفاموس واغافلنا بصيب احترازا عن البعبر والنمامة فان لهمانابا ومخلبا (ج) س لم يطني السهك الطافي هر الذي يموت في الماء حتى انفه بلا حبب ثم يعلو فيطهر واصحابنا رحمهم الله تعالى كرهوا الحيوان المائي مطلقا الا سمكا لم يطف واباحها ابن ابي ليلي ومالك والشافعي ره واستثنى بعض المالكية كلب الماء وغنز يره وانسانه والغلاف في ألبيم والاكل واحد والأمل في السمك عندنا ان ما مات منه بسبب فهو ملال كالماخوذ منهومامات بفير سبب لا يحل كالطاف (غررودرو)

من أكارعه او جلك وصِّح اشتراكُ سنَّة في بَهَرَة مَشْر يَهَ لأُضْعيَّة

1 ويضعى الآب أو الوصى على الاصح من مال طفل غني وقال محمد وزفر ره ان الآل يضعى من مال نفسه كما في الهداية وقبل لا يضيى على الاصح من مال الطفل بالأجماع لانه غيرر مخاطب والصعيم انه بضعي على ما فال القدوري والجد كالأب عند عدمه كا في الاختيار والكلام مشعر بانه لا يجب عليه ان يضمى عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه انه يضعى وقدل يضعي عند الشبغين ره لا عند محمد وزفر ره كما في المعيط والفتوى على الأول كما في الكفاية وعنه أن ينبغي ان بضمى عن وله و ولد وله ذكرا أو انثى ولا يضعى عن رقيقه وام ولـده بالانفاق كما في النظم (ج)

م ويذبح الاضعية الثولاء بالفتع التى جنت من الشاة وغيرها وكذا الجر باء لان الجرب في الجلد واغا تذبعان اذا كانتا سمينتين كما في الكافي وافائل ان يقول باستدراك القيد بالمجفاء والجماء التي لا قرن لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قرنها بالكسر الى المخ لم يجز (ج)

وَذَا فَبْلَ الشّراء امَّتُ ويُضَعَّى الآبُ او الوصُّ من مال طَفْلِ غَنَى فَهَأْكُلُ الطَّفْلُ وما بقى يُبَدُّلُ عِايَنْتَفَعُ بِعَيْنَه وَأَوَّلُ وَفْتَهَا بَعْنَ صَلُّوهِ العبد أَنْ ذُبِيحٍ فِي مُصْرِ وَبَعْدَ كُلُّوعِ الْعَجْرِ بَوْمَ النَّدْرِ إِن ذُمِعَ فِي غَيرِه وآخِرُهُ فَبَيْل غُرُوبِ البَّومِ النَّالَث واعتُبرَ الآخرُ للنَفْر وضدّ والوَلادَة والمَوْت وَكُرهَ النَّابْحُ في اللَّهْل و يقضى النَّاذِرُ وفقيرٌ شرى للْأُصْعِيَّة بِتَصَّقَهَا حَيَّةً والْفَنيُّ بِتَصَّلَىٰ فيمنها شَرَى أوْ لا وصمَّ الجدعُ من الضَّأْن والنَّنتُ فصاعدًا من غيره وهو ابن حَوْل من الضَّأْن والمعز وحَوْلَيْن من البَّقَر وخَمْس من الابل وبُذْ بِعِ النَّوْلا عُوالمِمَّا * والحصّ للْعَجْفا عُوعَرْ جاءً لا نَبْسَى الى المَنْسَك ولما ذَهَبَ آكْثَرُ مِن ثُلْث أُدْنهَا او ذَنَّبَهَا او عَيْنَهَا او اَلْيَنَهَا وَإَنْ مَاتَ اَءَثُ سَبْعَهُ وقال وَرثَنَّهُ اذْبَعَوْها عنه وعنكم صع كبَقَرَةَ عن أُضْعيَّة ومُنْعَة وقران وانكان

اَمَدُهم كَافِرًا او مُريدَ اللَّهُم الْأُوبَاثُكُلُ منها ويؤْكُلُ وبَهَبُ مَن يَشَاءُ ونُدبَ التَّصَنَّى بثُلثها وَرَدُه الذي عَبَالٍ نَوسْهَةً عليهم والنَّبُ ييده إن أَحْسَنَ والا آمَرَ غَيْرة وكُرة ذَيْح كنابِي عليهم والنَّبْعُ بيده إن أَحْسَنَ والا آمَرَ غَيْرة وكُرة ذَيْح كنابِي وينصَد في بجلدها أو يَعْمَلُهُ آلة أو يُبَدّلُه بها يُنتَقَعُ به بافيًا فَأَن بيعَ بِفَير ذلك ينصَد في بثَهَنه ولو فَلَطَ اثنانِ وذَيْح كُلُّ شَاة أن بيعَ بِفَير ذلك ينصَد في بثَهَنه ولو فَلَطَ اثنانِ وذَيْح كُلُّ شَاة صَاحِبه مُن المَد يعمَ وضَمِنهما ها

يحل صبكُ كلِّ ذِي نَابٍ ومِغْلَبٍ بِشَرْطِ عِلْمِهُمَا وجَرْمهِما وأَرْسَالِ

كتاب الصيد

مُسْلَمٍ او كَنَابِي مُسَيِّنًا على مُنْنَعِ مُنْوَحَشٍ يُؤْكِلُ وَأَنْ لا يُشَارِك

البُعَلَّمَ مَا لَا يَعِلُّ صَيْلُهُ ولا يُطَوِّلَ وَفَنَتُه بَعْلَ الاِّرْسَالِ ويُعْلَم

المعلَّم بِنَرْكِ آكْلِ الكَلْبِ ثَلْثَ مَرَّاتٍ ورُجُوعِ الباري بدُعاتِه

فَانْ أَكُلِّ بَعْدَ تَرْكِهِ ثَلْثًا تَبيَّنَ جَهْلُهِ فلا يؤكل ما قَدْ صادَ وبقى

في ملْكه ولا ما يصب حتَّى بتعلُّم وشرطُ الحلِّ بالرَّمْيِ التَّسْمِيَّةُ

ا شأة صاحبه باذنه دلالة صبح عن كل منهما واخذ كل مسلوخه من صاحبه بلا غرم فلو اكلا ثم علما فليحلل كل وان نشاحا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدى كل بتلك القيمة ان مضى الايام (ج) وكذا في الدر* قوله فليحلل كل صاحبه ويخبرهما لانه لو المعمه في الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذا له ان يحلله في الانتهاء كذا في الهداية (عزمي)

موضعت النصية بشاة الفصب لا الوديعة وضبنهما وجه الصية في الأول لا الثانى لأن الملك في الفصب يثبث من وقت الفصب وفي الوديعة يصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير الملك كذا في الهداية والكافي وساير الكتب المعتبرة قال صدر الشريعة يصير غاصبا بمقدمات الذبح كالاضجاع وشد الرجل فيصير غاصبا قبل الذبح اقول مقيقة الفصب كما تقرر في موضعه ازالة الميد المحقة واثبات الميد المبطلة ولا يحصل وغاية ما يوجد في الاضجاع وشد الرجل اثبات الميد المبطلة ولا يحصل به ازالة الميد المحقة وانما يحصل ذلك به ازالة الميد المحقة وانما يحصل ذلك به ازالة الميد المحقة وانما يحصل ذلك بالمنادهبر (غرر ودرر)

والجرح

والجَرْحُ وَأَنْ لا يَقْفُ من طَلبه إن غَابَ مُتَعَامِلًا سَهْمَهُ فان أَدْرَكَهُ المُرْسِلْ أَوِ الرَّامِي مَيًّا ذكًّا اللهُ فَانِ تَركها عَمْدًا مَرْمَ كَا اذا قتله مقْراضٌ بِعَرْضِهِ أَو بُنْدُقَةٌ ثَقِيلَةٌ ذَاتُ مِدَّةِ أَو رَمَى فَوَقَعَ في ماء او على سُطْعِ ثم على الأرض ويعتبر الرُّ جْزُ فيما لم يُرْسَلْ ولو اجْتَمَا من مُسْلم و مَجُوسي يُعْتبر الأرسالُ وان آمَنَ غيرَ ما أُرْسِلَ البه مِلَّ كَصَيْف رُمَى فَقُطَعَ فَضُوَّ منه لا العُضُو فان قُطعَ آثْلاَنًا وآكْثَرُه مع عَجزه او قُطعَ نَصْفُ رَأْمه او اكثرهُ او قُلَّ بنصْفَيْنِ أُحِيلَ كُلُّهُ وَإِنْ رَمَّى صَيْدًا فَرَمَاهُ آغَرُ فقدله فهو للاوَّلِ وَمُرَّم وَضَمِنَ النَّانِي لِه قِيمَتَهُ مَعِرُ ومًا إِن كان الاوَّل أَنْهَنَّهُ وَالَّا فَلِلنَّانِي وَمَلَّ وَيُصَادُ مَا يُؤْكُلُ لَمُهُمُ وَمَا لَا يُؤْكِّلُ ١

كتاب اللقيط واللَّقطة والآبق

رفعه آمَبُ وان خينَ هَلا كُهُ بَعِبُ كَاللَّهَ عَلَهُ وهو مُرَّ اللَّهِ عَجَّة الله الله الله عَبَّة الله الله الله ولا يُؤْخَذُ من آخذه الله ولا يُؤْخَذُ من آخذه

وما اصاب المراض بعرضه لم يواكل لفوله عدم ما اصاب العدد فكل وما اصاب العدد فكل وما اصاب بعدد الله لا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكوة على ما قدمناه (هداية)

۲ ومرم لاحتمال موته بالرمى الثانى وهو ليس بذكوة له لوجود القدرة على الذكاة الاختمارية (ش)

س اثخنه ای اخرجه عن حیر الامتناع جزاء ما بدل علیه من حرم وضمن (ج) عم وما لا یو کل اذا امکن الانتفاع بجلده او شعره او ریشه او عظمه او غیر ذلک وان لم بمکن الانتفاع بشی، من ذلک فلا اقل من استدفاع شره وکل ذلک مشروع (المرجندی)

و اللقيط هو في الشرع اسم لهى مولود طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من تهمة الرنى مضيعه آثم مجرزه غانم وانها حمى لقيطا باعتبار ماله وتفالًا لاحتصلاح حاله كذا في المبسوط (ابضاح الاصلاح)

ونَسَبُه مين يَدَّعيه وَلُّو رَجَلُّين او ميَّن يصف منهما عَلامةً به او مُبدًا وكان مرًا او دميًا وكان مسلمًا ان لم يكن في مَقَرَ هم وما شُكَّ عليه له صُرفَ البه وللملتقط قبض هبة وتسليمه في مرفة لا انكامُه ونَصَرُّفُ ماله ولا الْجارَنه ﴿ وَاللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَنْهَد على أَذْنه ليَرُد على رَبُّها واللَّا ضَبنَ ان جعد المالكُ أَخَلَها للرَّد وعُرَّفَتْ فَي مَكَانِ وُجِدَتْ وَفَى الْعَجَامِ مُدَّةً لا نُطْلَبُ بَعْدَها وما لا يبقى الى ان يُعَانَى فساده ثمَّ يَتَصَدَى فان جاءً رَبُّها أَجَازَ او ضَبَّنَ الآخَذَ وَمَا أَنْفُقَ عليها بلا اذْن مَاكُم تَبَرُّعُ وبادْنه دَبْنُ على رَبّها وآجَر القاض مالّه مَنْنَعةُ وأَنْفُقَ عليها كالآبق وما لا مَنْفَقة له ادن بالانفاق ان كان اصامَ والله باعَ وللمنفق حَبْسُها لاخْد النَّفقة فان هلكت بعد الحبس مقطت فان بَين مُدَّعيها علامتها ملَّ الدَّفْعَ ولا يجب بلاحُجَّة ويننفع بها فقيرًا والأنص قي وآو على اصله وفر عه وعرمه

وكان اللفيط مرا لانه قد بليد له الحرة علا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في البداية وفيه اشعار بأنه لو ظهر أن زوجته أمة كان عبدا كها قال ابو یوسف ره واما عند محمد ره فعر كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه لو ادمى ميد ومرفا لنسب يثبت منه لامن العبد كافي الكافي (ج) م او على دابة هو عليها (شمنى) س أن أشهد مند القدرة شاهدين على اخذه ليرد على ربها فار وجدها في طريق او غيره وليس فه احد اشهد عند الظفر به فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الااذا ترك الاثهاد لخوف ظالم كافي فاضخان وقيل ادا اعتقد مع الأشهاد انه ياخف لنفسه فهر ضامن ديانة كما في المعيط وكيفية الأشهاد أن يقول أشهد أني أغذتها للرد أو من سمعتم انه يطلب شيدًا او لقطة فداوه على او عندى لقطة كما في الزاهدي وغيره (ج)

ولراده من مدة سفر اربعون درهمًا وأن لم يَعْدِلُها ان اشهدَ ولراده من مدة سفر اربعون درهمًا وأن لم يَعْدِلُها ان اشهدَ م انه المَدّ ومن اقل منها بقسطه فان ابق منه لم يَضْمَنْ م انه الله منه لم يُضْمَنْ فان لم يُشْهد فلا شي له وضون ان ابق منه ه

كتاب المفقود

هو غائبٌ لم يُدْرَ اثرُهُ مَنَّ في مق نفسه فلا نُنكع عرسه ولا يُفسَم ماله ولا يُفسَخ اجارتُه ويتيمُ الفاض مَنْ يقبض مقه ويَعفظ ماله ويبيمُ ما يُغانُ فَسَادهُ ويُنفقُ على وَلَده وابوَيه وعرسه ميّ في مق غيره فلا يَرِثُ من غيره اى يوقف فسْطُه من مال مورثه الى تسْعينَ سنةً فان ظَهَرَ مَيّا فله ذلك وبعدها يعكمُ بهوته في ماله يوم تَهْتِ اللّهُ فتعتلّ عرْسُه للمَوْتِويُقْسَم مالُه بين من يَرِثُ الآنَ وفي مال غيره من مين فقال فيرة من مين فقال فيرد من مين فقال فيرد من مين فقال فيرد ها ويون له الى من يرث الفير عند موته ه

المفقود مناسبته بالكتاب السابق ظاهرة وهو في اللغة بمعنى الغايب يقال فقدت الشيء فقدا وفقود اوفقدانا الي على عاب عنى فهو مفقود * (ابوم)* المفقود اورده عقيب اللقطة والابق المناسبة من حيث ان المفقود فقده اللي اذا ضللته وفقدت الشي اذا طلبته فلم تجده وكلا المعنيين يتحقق في المفقود لانه فقد عن اهله وهم في طلبه (البرجندي)

ب و بعدها اى بعد مضى هذه الهدة يحكم عرد مفيها كان له من الحقوق * (ج)* و بعدها اى بعد التسعين سنة يحكم بهوته فى حق ماله يوم نهت المدة لان هذا موت حكمى والحكمى معتبر بالمقيقى *(على القارى)* وهكذا فى رالشهنى)

ا هو لغة الأحكام وشرعا الرام على الغير ببينة أو اقرار أو نكول لان مقيقته فصل الخصومة وهو أغا يكون به (درر)

م لكن ينبغى أن لا يقلد الفاسق الفضاء ولا تقبل أذا شهد لان الفاسق لا يومن لفلة مبالاته بواسطة فسقه (ش) * (وعلى القارى) * والتقليد جعل القلادة في العنق وشرعا حكم وال بكون فلان قاضها في موضع كذا (ج)

والفلة كلما يحصل من نعو ريع
 ارض او كرائها او اجرة غلام كما في
 المفرب (ج)

كتاب القَضاء

اهلُه اهل الشَّهَادَة ويصمَّانِ من الفَّاسِي الْكُن لا يقلُّكُ ولا تُقْبَلُ وَلَو

فسف العدل يُعْزَلُ وقبل يَنْعَزِلُ ومن أَخَلَه بِالرِّثْوَةِ لا يصيرُ

قَاضِيًا والاجتهادُ شَرْمًا للأوْلَوِيَّةِ ولا يُطْلَبِ وانَّا بَدْ مُلُ فيه من يَتْنَى

عَدْلَهُ وَمِنْ قُلْدَ سَأَلَ دِيوانَ قَاضٍ قبل ولا يَعْمِلُ في المعبوس عدم عدم

بقول المعزول وكذا في عَلَّهُ الوَّفْنِ والوَّديعَةِ الَّا اذا اقرَّ ذو

البَرِ بِالنَّسْلِيمِ منه و يُقْرِضِ مالَ البَنبِمِ وَالْجَامَعُ أَوْلَى لِمُلُوسِهِ

الظَّاهِرُ وَلا يَقْبُلَ هَدِيَّةً اللَّا مِن ذِي رِمِم مَعْرَمٍ او ميَّن اعتادَ

مُهاداتَهُ قَدِيرًا عُهِلَ اذا لَمْ يكُنْ لهما مُصُومَةً ولا يعضُرُ دُعُوةً

الاً عَامَّةً ويُسَوِّى بَيْنَ الْمُصْبَيْنِ بُلُوسًا وافِبالًا ولا بَسَارُ اَمَلَهما

ولا يُضيفُهُ ولا يَضْعِكُ ولا يَمْزَحُ معه ولا يُشيرُ الد ولا يُلقّنه حُجّةً

ولا يُلَقِنُ بِقَوْلِهِ آتشهد بكذا وَاسْتَعْسَنُهُ ابُو يُوسُنَى ره فيما لا

نَهْمَةَ فيه وبَعْبِسُ الْخَصْمَ مُلَّةً رَأَهَا مَصْاَعَةً بِطَلَبٍ وَلَى الْحِيْ الْ

ا على خصم ماضر وكتب به فعمضر بفتح الميم فهو ما جرى بعضرة القاضى من وصف الدعوى واسامى الشهود وملاهم كها فى المعرب بالمهملة حكم بها أي يلفظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت على فلان لفلان بكذا ومثله مكوت او انفذت وكنّ أ ثبت عندى او ظهر او صح على الصعيم كما في الفصولين وذكر في كفاية الشروط ان مكبت معناه رنبت عليه الاحكام وفائدته اعلامهن له الحق بعقه او تمكنه من الاستيفاء كما في مدود الكافي فلو قال ابطلت حکمی او رجعت عن نضاء او وقفت على تلبيس من الشهود لم يعتبر كا في الخزانة وفيه ايماء الى انه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حـق الله تعالى كالزنى والشرب وكذا يعق العباد غلافا لهما وهذا اذا علم قبل تقلد القضاء واما بعده فيحكم به ونهامه في الخزانة والى ان احضار الخصم لازم فان امتنم عن المضور عزره الفاضي بما يري من ضرب او صفع او حبس او نعبیس وجه كما في الاختيار والى انه وجب عليه الحكم مذرى انه لو راه واخر فسنى فياثم ويعزل ويعزر كما فى الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو لم يرو دلك لكفر كما في الكرماني والى أن طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب والى ان عجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف على التركية كافي الهداية وغيرهاوالي ان قول القاضي احكم ليس بلازم (ج)

امننع المفرُّ عن الايفاء او ثبت المقُّ بالبِّينَّةَ فيما لَزمَهُ بَعَثْد كالكفالة والمَهْر او بَدَل مال مَصَلَ له وفي نَفْتُهُ عَرْسه ووَلَده لا في دَيْنِه وفي غيرها لا ان ادَّهَى فَقْرَهُ اللَّا اذا فَامَتْ بيَّنَّهُ بضن و الله من على عاض مكم وكتب به وهو السَّجلُ وعلى غايب لا بل يكننبُ كناباً مُكْمِيًّا ليَحْكُم المكنوبُ اليه الله في مَل وَفَرَد فَيَقُر على الشُّهود ويَغْنَمُ مِنْكَهم ويُسَلِّم البهم وعند ابی بوسُنَی ره یکنی ان بشهدهم انَّ هذا کتابهُ وخَنْهُهُ وعنه أنَّ الحنم ليس بشرط ثمَّ المكتوبِ اليه لا يَقْبَلُهُ الابعضور الَقُصْمِ والبينة على انه كتابُ فُلانٍ قرأًه علينا وغَنَهَ وسَلَّمَه فيَفْتَحُهُ ويقرؤه على الخَصْم ويُلْزِمُه ما فيه ان بَقَى الكانبُ فاضيًا ولا يعمل به غيرُه الا اذا كتب بعد اسبه والى كل من يصل اليه من قَضَاة المسلمين وهند ابي يوسف ره ان كتب هذا ابتداء بقبل وان مات العصم بُنَفُّ على وارثه والمرأة تقضى

ا الله فيها خالف الكناب من الحدكم كالقضاء بعل منر وك النسمية عمداكأ ذكره المهنني وفيره والأمسن انءثل بالقضاء بتقديم الوارث على المديون فان الأول نافل عند الطرفين كما في المفنى وغيره أو السنة المتواترة او المشهورة كالقضاء ببيدم درهم بدرهبن وبرفع الحرمة بنفس عقد المطلفة ومن الظن الفاسد إن الرفع منهب مالك والشافهي والأوزاعي والا لنفف القضاء به وقد سبق تهام الكلام عليه او الأجماع كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجبعوا على بطلانه وكفر مستعله كما أفي المضبرات وفيه اشعار بنرتيب الأدلة فيقضى بالكناب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثمالاحاد ثم اجماع الصمابة ثم اجماع النابعين ثم وثم فلايقضى بقول بعضهم في ظاهر الرُواية ثم اصماينا ابو منينة وابر بوسف ومحمل ره اذا انفقوا على امر لا يقضى بقول فيرهم كما في المفنى فنى الاكتفاء نوع تقصير وان كان المناسب بالكناب تراك الكل والكتاب هو المنزل المنوانر على نبينا عمم والسنة ما صدر عنه عهم من قول او فعل او تقرير والأجماع اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على امر وهذا مخنار الجمهور وقال الجصاص والجرجاني انه انفاق جهاعة سوغ العلماء اجتهادهم وهندا مختار السرفسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهر مختار الهداية والكافى وتهامه في الكشف (ج)

الَّا فِي مَدٍّ وقَوَد ولا يَسْتَغُلْفُ فاض ولا يوكُّلُ وكيلُ اللَّا مَنْ فُوَّضَ اليه ذلك فنى المُفَوَّض نائبُه لا يَنْعَرِلُ بعَرْله ومَوْته مُوَكِلًا بِلَ هُو نَائِبُ الأَصْلِ وَفِي فِيرِهِ أَنْ فَعَلَ نَائِبُهُ عَنْدُهُ او أَجْازَ هُو او كَانَ قَدَّرَ النُّهَنَّ فِي الْوَكَالَةُ صَّمَّ وَبِا فُهَلْ بِرَايِكُ يُوكُلُ وَالْفَضَاءُ عَلَى خَلَّانَ مَدْهَبِهِ نَاسِيًا أَوْ عَامَدًا لَا يَنْفُذُ وَعَلَى وفأقه يجعل المختلف مجمعا عليه فان عرض على آخر بمضيه الَّا فيما خالف الكتابَ او السُّنَّة المَشْهُورَة او الابماع وان كان نفس القضاه مختلفًا فيه يصير مجمعًا عليه بامضاء آخر وَالْفَضَا لِهُ مُرْمَةَ او مِلْ يَنْفُكُ ظَاهِرًا وِبِاطِنًا وِلْوَ بِشَهَادَةً زُورِ اذا ادَّعاه بسَبَبِ مُمَيِّنِ ولا يقضى على غائبِ الا بعضرة نائبه حقيقةً او شرعًا كوصى القاض او حكمًا بان كان ما يُدُّعَى ملى الفائب سببا لما يُدَّمَى على الحاضر لا ان كان شرطًا وصَّ تُمُّكُيمُ الْمُصَّيْنِ مَن صَلَّحَ قاضيًا في غير مَنْ وَفَوْد ولزمهما

مكبه واخباره بافرار آمدها وبعد القياهد مال ولأيته ولكل منها أن يَرْجِعَ فَبْلَ عَلَمه فان رفع حكبه الى فاض آمضاه ان وافق مذهبه * ولا يصح الفضاء والشّهادَةُ لَمِنْ بينهما ولاد او وافق مذهبه * ولا يصح الفضاء والشّهادَةُ لَمِنْ بينهما ولاد او وافق مذهبه به ولا يصاء بلا علم الوصي لا التّوكيلُ وشرط خَبَرُ عَدْلٍ او مَسْنُورَيْنِ بِعَزْلِ الوكيلِ وعلم السّيد بجناية عبده والشّفيع بالبيع والبكر بالنّكاح وتسلم لم يُهاجِرْ بالشّرابع لا لصحة التّوكيل وفبل فول فاض عالم مدل فضيت بهذا وجاهل عمل ان بين سبه لا غيرهما ه

كتاب الشهادة

هي اغْبَارٌ يَعَنَّ للفَيْرِ على آغَرَ وَنَيَبُ بِطَلَبِ البُدَّ عِي وَسَنْرُها فِي الْمُدُودِ اَفْضَلُ ويقول في السَّرِقَةِ آخَلَ لا سَرَفَ ونصابها للزِّني آرْبَعَةُ رِجَالٍ وللفَودو بافي الحدود رَجُلانِ وللبكارة والولادة وهُيُوب النَّسَاء فيما لا يطلع الرِّجَالُ امرَأَةٌ ولفيرها رَجُلان وهُيُوب

ا بهذا العنار لزيد مثلا النهدة وهذا ظاهر الرواية وهن عجد ره انه رجع الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير من البشايخ ره وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضاة قد اضدوا ديننا كما في الكافى وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضى الى القاضى في شى كما في الكرماني وغيره (ج)

مسلماً اى عند ابى يوسف وعمد مطلماً اى فى سائر المقوق والدعاوى سواء طعن الخصم او لم يطعن وبه ينتى لكثرة النساد فى هذا الدزمان وهو قول الشافعى واحمد وقال مالك يجب عليه السوال مهما شك وان سكت الخصم الاان يقر بعد التهمة لان القضاء مبنى على الحجة وهى شهادة العدول وقال ابو حنينة يقتصر الحاكم على طاهر العدالة فى المسلم ولا يسال عنه على الخصم الا فى الحدود حتى يطعن الخصم الا فى الحدود والقصاص (ش)

وما یخیله الشاهد علمی ضربیا المدها ما یثبت بنسه مثل البیع والاقرار والفصب والقتل وحکم الهاکم فاذا سمع ذلک الشاهد اور وه وسعه اشهد انه باع ولا یقول اشهدنی ومنه مثل الشهادة علی الشهادة فاذا سمع شاهدا یشهد بشی لم بجز له ان یشهد علی شهادته الا ان یشهده وکذا لو سعه یشهد الشاهد علی شهادته ال یشهد ولا یحل الشاهد ان یشهد ولا یحل الشاهد اذا رای خطه ان یشهد الا ان یتذکر الشهادة خطه ان یشهد الا ان یتذکر الشهادة خطه ان یشهد الا ان یتذکر الشهادة خطه ان یشهد الا ان یتذکر الشهادة

باذا اخبره ظرف في اى يشهد بالتسامع في هذه الأمور اذا اخبر الشاهد رجلان أو رجل وامرانان فيشترط العد ولا لفيظ الشهادة على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار (ج)

او رَجُلُّ وامرانَّانِ وشُرِطَ للكل العَدَّالَةُ ولَنظُ الشَّهَادةِ وَيَسَأَلُ القَاضِ عن حَالِ الشَّاهِ عندُهما مُطْلَقاً وبه يُفْنَى وكَفَى سِرًّا والاَثنان آمْوَهُ في النَّزْكِيّةِ وتَرْجَمَةِ الشَّاهِ والرِسَالةِ الى البُزكِي ولا يشتر لُم الاشهادُ الله في الشَّهادة على الشَّهادة ولا البُزكِي ولا يشتر لُم الاشهادُ الله في الشَّهادة ولا بالنَّسَامُعِ الله في يَشْهَدُ مَنْ رَأَى غَطَّه ولم يَنْكُر شَهَادتَه ولا بالنَّسَامُعِ الله في النَّسَب والمَوْتِ والنَّكاحِ والتَّخُولِ وولايَةِ الفَاضِي واَنَّ هذا النَّسَب والمَوْتِ والنَّكاحِ والتَّخُولِ وولايَةِ الفَاضِي واَنَّ هذا وَقَنْ على كُنْ الله على شَرَائِطهِ اذا اخْبَرَهُ رَجُلانِ او رَجُلُ وَقَنْ على كُنْ اللهُ على شَرَائِطهِ اذا اخْبَرَهُ رَجُلانِ او رَجُلْ

والْمرَ أَنَانِ ويَشْهَدُ ر آئى جَأْلُس مَعْلَسَ الفَضَاء يَدُمُلُ عليه

الْحُصُومُ أَنَّهُ قَاضٍ وَرَجِلِ وامرَأَةً يَسْكُنَانِ بَيْناً وبَيْنَهَا انْبساطُ

الأزواج انها عرسه وشي سوى الرَّفيق في بد مُتَصَّرَّف كالملاك

انَّه ملكه لكن ان قال ان شهادني بالنَّسْامُع او بحكم اليد

بَطَلَتْ ومَنْ شَهِدَ انَّه حضر دَفْنَ زيد او صَّلَّى عليه قُبلَتْ

وهذا ميانٌ ﴿ فصل ونُنْبَلُ الشَّهَادَة من آهُل الأهْراه

IK

الا الْخَطَّابِيَّةَ والنَّميّ على مثلَّهُ وان خالفاً ملَّةً وعلى المُستأمن والسنأمن على مثله ادا كأنا من دار وقلو بسَبَب الدّين ومَنْ اجْنَنَبَ اللبائر ولم يُصر على الصَّفائر وغَلَبَ صَوالهُ والأَقلَى والْمَصَّ وول الرِّني وأَلْفُيَّالَ لَا مَنْ اعْبَى ومَبْلُوكِ ومَعْدُود فِي قَنْنِ وَآنِ تَابَ اللَّا مِن مُدَّ فِي كُفْرٍ ، فَأَسْلَمَ وَعْدُو بسَبَبِ النُّنيا وسيد لعبده ومكاتبه وشريك فيما يَشْتَر كانه وَمْعَنَّتْ بِنَعِلُ الرِّدِّيُّ وَنَاعُهُ ومُفَنِّيَّةً ومُنْسِنَ الشَّربِ على اللَّهو وَمِن بَلْعَبُ بِالطُّيورِ او الطُّنْبُورِ او يُغنَّى للنَّاسِ او يَرْتكبُ ما يُستُ به او يدخل الحبَّامَ بلا ازار او يَأْكُل الرَّبوا او يُقامر بالنَّرد او الشَّطْرَ نْج او منوته الصلوة بهما او بَبول على الطَّريق او يأْكُل فيه او يُظْهِر سَبَّ السُّلَف وَلاَ تَقبِل الشَّهادَّةُ على جَرْح مُجَرَّد وهو ما يُفَسِّفُ الشاهدَ ولم يوجبْ حَثًّا للشَّرْع او للْعَبَدُ مثل هو فَاسَقُ او آكلُ الرَّبَا او انَّه استَأْجَرَهم

اسب واحد من السلق اى الصحابة
 رضى الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم
 ما قبل من طعن فى علماء الامة فلا ياو
 من الا امه كما فى الكرمانى (ج)

ونقبل على افرار المُدَّعي بنسقهم وعلى انهم عَبيدٌ اوشار بُوا

غَبْر او قَنَانَةٌ او شُرَكَا البُدَّى او اعْطَاهُم الأُجْرَةَ لها من مالى او دَفَعْتُ البهم كذا لئلا يَشْهُدُوا على وشرطَ مُوافَقَهُ الشَّهَا دَهُ الدُّهُوَىٰ كَانَّفَاقَ الشَّاهِدَيْنِ لَنَظًّا ومَعْنَى عَنْدَ آبي منينة ره فَنْرَدُّ في النَّ والنَّيْنِ ويُثْبَتُ في النَّ والنَّ ومائة الاقلُّ عند دعرى الاكثر ان قُصد المالُ لا العندُ فتُقْبِلُ في عنْق بمال وصُاْم عن قَوَد ورهن وخُلْع أن أدَّعي من له المال و الآجارةُ بيمٌ في اوَّلِ المدَّة ومالٌ بمدها ويثبت النَّكاح بالني خلافًا لهما ولزم الجَرُّ في الأرث بقوله مان و نَرَكَهُ ميرالنَّا له مرة على شهادة احد الأصلين ومرة او مات وذا ملكه او في يده فان قال كان لابيه أوْدَعَهُ او أَعْارَهُ مَنْ في يده جَازَ بلا جَرّ وَتَعْبَلَ الشَّهَادَةُ على الشَّهَادَة الَّا فِي مِنَّا وَقُودَ وَشُرِهَا لَهَا تَعَلُّمُ مُضُورِ الْأَمْلِ بَبُوْتِ أَوْمَرَضِ او سَفَر وشَهاٰدَةُ عَدد عن كلّ اصل لا تفاير فَرْ عَى هذا وذاك

ا لان الدلالة على الاقل بالتضبن غير معميرة وتقبل عندهما على الألف او المائة او الطلقة مند دموى الاكثر لأنبها انفقا على الأقل فترد عنك دهوي الاقل لان البدعي مكذب لشاهد الاكثر والصيبر قوله كافي المهرات لأنه اذا لم يثبت الألفان لم يثبت ما في الضين من الني والممنني ضعف ا قوله وذامنه نهاية سوء الأدب كما لا يخفى * (ج)* ولا شك ان قولهما اظهر وفرق ابی ح ره ضعیف (شرحوقایه) م وفرعى ذاك الاصل فيشهد رجلان هلى شهادة اصل اخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان على اغر وقد جاز ذلك كها في النهاية (ج) ويقول الأصلُ آشْهَدُ عَلَى شهادني انَّ آشْهَدُ بَكْذا والْفُرعُ

أَيْهَدُ انَّ فلانًا أَشْهِدَنِي على شهادته بكذاوقال لى أشْهَدُ على

شهادنى بكذاً وضح تعديلُ النرعِ الأصلَ وآحد الشَّاهِدَيْن

الآخر وَانْكَارُ الآصْلِ يُبْطَلُ شَهَادَةَ الفرعِ ومن أَفَرَّ انَّهُ شَهِك

زورًا شُهْرَ ولم يُعَزَّرُ ﴿ فَصِـــلَ لَارُجُوعَ عَنَهَا الَّاعِنْكَ فَالْمِي

فان رَجَعًا عنها قبل المُكْمِ مَقَطَتْ ولم بَضْمَنَا وبعل لم يُفْسَخُ وضينًا

ما ٱتْلْفَأُهُ بِهِا ادْا فَبِضَ مُكَعاه والعبرةُ للباق لاللَّراجعِ فان رَجَعَ

احدُ ثَلَثْهُ لِم يَضْبَنْ فان رَجَعَ آخَرُ ضَهِنَانصْفًا وان شهد رجلٌ وعشرُ

نسوة ثم رَجَفُوافعلى الرَّجُلِ سُلُسُ عند ابي منيفة ره ونصف عند هما

وان رجعن فقط فعليينٌ نصفٌ وضينَ الفرع إن رَجَعَ هو والاصلُ

والمركني لا شاهدُ الاعمان وشأهدُ البَينِ لا الشَّرْطِ ادارَ جَمُوا ١

كتاب الأقرار["]

هو اغْبَارٌ بِعَنِّ لآخرَ عَلَيهُ ومُكْبُهُ ظُهُورُ المُقرِّ به لا انشاءُهُ

مطل_ لأرجوع عنها

الا عند قاض لانه فسخ الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عبا شهدت او شهدت برور فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستعلاف الشهود ولا بالاقرار الااذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط الذى شهد عنده كما فى النهاية والا كنفاء مشعر بان صحة الرجوع لا تتوقى على القضاء بالرجوع او والا كنفاء مشعر بان صحة الرجوع لا بالضمان على ما قال بعض المشائخ بالضمان على ما قال بعض المشائخ كما فى الصفرى (ج)

م كتاب الاقرار هو اخبار بثبوت عق عليه قال صاحب الهداية في مختارات النوازل الاقرار هو الاثبات لغة يقال قر الشي اذا ثبت وفي الشريعة هو اخبار عها كان ثابتا قبله وهو يحتبل الصدق والكذب لا انشاءه (أيضاح الاصلاح) هو مشتق من القرار وهو لغة اثبات ما كان متزلزلا (دررفرر) فَصَحَّ الافْرارُ بِٱلْخِيرِ للْبُسْلِمِ لا بُطْلاق او عَنْفُ مُكْرَهًا فلو افَرَّ مُرٌّ مُكَلَّفُ بعق صعَّ ولُّو جَهُولاً ولزَ مه بيَانه بها لَه نيبةٌ والقول له ان ادَّعَى الهُمْرُ له اكْثَرَ منه ولا يُصدَّق في اقلَّ من درُّهُم في على مالٌ ومن النَّصَابِ في مالَ عظيم من ذَهَبِ او فضَّة ومَنْ خبس وعشرينَ في الأبل ومن قدر النَّماب قيمةً في غير مال الزَّكُوة و دَرُاهمُ ثلثةٌ ودراهمُ كثيرةٌ عَشَرَةٌ وكذا درهبا درْهُمُ وكذا كذا آمَدَ عَشَرَ وكذا وكذا آمَدُ وعشرُونَ ولو ثَلَّتُ بلا واو فاَحَلَ عَشَرَ ومع واو فَمائةٌ واحدٌ وعشْرُ ونَ وان رَبُّعَ زِيدَ النُّ وَعَلَى وَفَبَلَى افرار بَدَيْنِ وَمُدَّفَ أَن وَصَلَ به هو وَديمَةٌ وان فَصَلَ لا وهندى او معى ونعوه امانةٌ وقوله لَمُدَّى الْأَنْ انَّرْنُهَا او فَضَيْنُكُها وَنُعُوهُما افْرَارٌ ومَاثُهُ ودرهم او ثلثة اثواب دراهم وثباب وفي مائة وثوب او ثوبان تُنسَرُ المائةُ والاقرارُ بدأتِه في اصْطبْل بُلْزِمُها فقط وسيِّض جَفْنُه وحمائله

وكذا درهما في الاقرار درهم لانه اقل ما يفسر به وينبغى ان يكون درهمين وفي الكافى وغيره ان في كذا دينارا دينارين لانه كناية عن العدد واقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد ره كذا درهم بالجر مائة درهم وفيه اثارة الى ان تمييز كذا قد يكون مجرورا بالاضافة فان محمداهو الأمام في العربية مع ان في مفني اللبيب انه قول الكوفييين فالرضي المخطى له بكونه خارجا عن لفة العرب مخطى ومن ظن غير محتاج العرب مخطى ومن ظن غير محتاج اليه انه مبنى على عدم تبيز العامة الحرب

رفی فی مل کل وجه علی نظیره ولو قال منا فی فیمل کل وجه علی نظیره ولو قال کف ا درهم لانه نفسیر للمبهم ولو ثلث کف ا بفیر واو فاحف عشر لانه لا نظیر له حواه وان ثلث بالواو فهائة واحد وعشرون وان ربع یزاد علیها النی لان ذلك نظیره (هدایة) سم انزنها بنشدید الناء امر من الانزان افتعال من الوزن (علی القاری) عمروقوله مائة ودرهم او مائة وثلثة اثواب یلزم به فی الاول مائه وثلثه دراهم وفی الثانی کلها ثباب (شمنی وعلی القاری)

ر بقضاء دينه اي دين ذلك الغريم لأن فيه ابطال مق الفير ومن الظن ا ان الظاهر نراك الضبير وفيله رمز الى انه او خص الصياع فريما بذلك لصم وتهامه في حجر النهاية ولآيصم اقراره بدین او عین لوارثه هند اقراره فلو اقر لابنه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيره أنه أو أقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل مونه لم يصع ولو افر لامرانه بدين المهر ضع وفيه اشارة الى أنه لو افر لوارثه ولأجنبي لم يصح وقال عمد ره ان افراره لاجنبي بقدر نصيبه صع والى انه بصح افسراره بوارثه وسياني وذكر في الجواهر انه لو حكم حاكم بصعة الاقرار لوارث لم يعكم ببطلانه

ولم يصر مبراثا الآ ان يصفة البقية اى يصفة البقية اى يرضى بقيمة الفرماء بذلك الافرار التخصيص وبقية الورثة بذلك الافرار فيكون الاستثناء متعلقًا بالمستلتين على ما ذكره البصن ره (ج)

م بالولد اى الذكر او الآنثى لما فيه من الزام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او شهادة واحدة كما في دعوى الكافى معتدة يثبت النسب كما قالوا وقيل لو لم تكن ذات زوج والا يقبل قولها سوام كانت ذات زوج لا يقبل قولها سوام كانت ذات زوج لو لو لا كما في النهاية (ج)

وصَّح افرارُ ، بالمَهْل وله ان بَيَّنَ سَبَبًا صالمًا فان ولدت لافلَّ من نصف حول فله ما افر به وان افر بشرط الخيار صع وبطل شرطه واستثناءً كيليّ او وزنيّ من دَرَاهِمَ صَّحٌ فيمةً لا استثناءً النَّابع كالبنَّاوَ والفِّص والنَّعْل ودين صحَّنه مُطْلَقًا ودَينْ مَرضه بسَبَبِ فيه وعُلمَ بلا افرار سَوا الونُدُما على ما أَفَرَّ به في مَرَضِه والكُلُّ على الأرث وآن شَمَلَ مَالَه ولا يصُّح ان يَغُسَّ غَر مِمًا بقَضَاه دَّيْنه ولا افراره لوارثه الَّا أَنْ يُصَدَّقَه البَقبَّة فَيَبْطُلُ أَنْ ادَّعَى بُنُوَّتَه بعد، لا أَنْ نَكَحِ ولو أَفَرَّ بُبُنَّوَة غُلام جُهلَ نَسَبُهُ وَ بُولَكُ مِثْلُهُ لِمِثْلَهِ وَعَدَّقَهِ الفَلامُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَشَرِطَ نَصْدِيقُ الزُّوْجِ او شَهَادةُ فَابِلَهُ فِي اقْرَارِهَا بِالوَلَدُ ولو اقرَّ بِنَسَب من غَيْر ولاد لا يصمُّ ويرث الله مع وارث ومن افرَّ بأخ وآبُوهُ مَيَّتُ شَارِكه في الأرث بلانسَبِ ولو افر امدُ ابَنيْ مَيَّت

له على آخَرَ دَيْنٌ بِقَبْضِ آبِيهِ نَصْفَهُ فلا شي ً له والنَّفْ للآخَر &

كتاب الدءوى

هي اخْبَارٌ سِن له على غيره والمُدَّعي مَنْ لا يُعِبَرُ على الخُصُومَة والمُدَّى عليه من يُعْبَرُ وهي انَّما نصَّ بَذَّكُر شيء عُلمَ جنسه وقدره وآنه في يد البُدَّعَى عليه وفي المَنْقُول يَزيدُ بغير مَنَّ وَفِي الْمَفَارِ لا يَنْبُتُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّلْهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ به واحضاره ان امكن ليُشير اليه المُدَّى والشَّاهد والحالف ودَّكُر قيمته أَن تَعَلَّرَ والْحُدُود الأَرْبَعَة أو الثَّلائة في العَقار واسهاء اصمابها ونسبهم الى الجد وآذا صَمَّنْ سألَ الفاض المَهْمَ عنها فان أَفَرَّ او أَنكُرَ سَالًا المُدَّامِي بيِّنةً فان أَفَامَ فَضَى عليه وان لم يُغمْ مَلَّفهُ ان طَّلَبه خصبُهُ فان نَكَلَ مَرَّةً او سَكَتَ بلا آفة وقضى بالنَّكولِ صَمَّ وعَرْضُ اليمين ثلاثًا ثم القَضَاءَ أَمْوَمُ ولا نُرَدُّ اليِّمِينُ على المُدَّاءى وآن نَكَل مَصْمُه ولا يُعَلَّق في نكاح ورَجْعَة وفي فَيْي، ايلاه واستبلاد ورقّ ونَسَب وولاه ومد

ر منها اي من مقيقة هذه الدءوي للفرق بين القضاء بالافرار والبيذة والحاصل أن القاضي امر المدعي والسكوت واستنطق المدمي عليه بلا التهاس المدعى وهذا اصح عما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدءى المبرتني بغبر فها ذا اصنع فان النهس السوال عن جوابه سال عنه وفيه رمز الى أنها اذا فسدت قال له قم فصيح دعواك وانها ترك معاملة القاضي مع الخصبين قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكت حتى يبداء المدعى بالكلام أو تكلم وقال مالكها فان مشبة القضاة قد تهنفهما من ذلك وهذا اصرمها اختاره بعض القضاة من السكوت لان في النكام نبيج المنتنة كيا في قضاء البيسوط (ج)

ولم يقطم لأن الضمان يعمل فيه النكول دون القطم فصار دعما اذا شهد عليها رجل وأمرانان (ايضاح اصلاح) وكذا في الدرر * ولم يقطم يده لأن المال يثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطم (ج) ولم يقطم ين بالنكول بالانفاق لشبهة كون النكولاق ارالامتمال النورء من اليمين الصادفة والحد مندري م بالشبهة (أبوم) م وهذا عند ابي منينة ره وقال أبو يورن يحلق وهمد مع ابي منيفة في رواية ومع ابي يوسف في اخرى وهذا الخلاف اذا كانت البينة مأضرة في المصر غايبة من مجلس الحكم منى او كانت غايبة عن المصر إيحاف بالانفاق او كانت في مجلس الحكم لا يحلف بالانفاق (ش) وعلى القارى * قال أي المدعى لي بينة ماضرة في المصر واستعلف الخصم لا يعلف ثبد بالمصر لانها اذا مضرت في عجلس الحكم لا يعلف اتفاقا كذا في النهاية درر * فان قال لي بينة حاضرة اي في المصر انها ذكر هذا النيد لانه لو قال لى شهود الا انهم غيب يحلف ولا يكفل كما أذا قال لا بينة لي (ايضاح الاصلاح) وانها قيدنا الحضور إبالمصر لانه اذا كانت البينة ماضرة في المجلس لا يعلق اجماعا (البرجندي

ولمان الَّا اذا ادُّعْنَ في النَّاحِ والنَّسَبِ مالٌ كهر ونَفَقَهُ و أَرْثِ ومُلَّفَى السَّارْفُ وضُمَّنَ ان نَكُلَ ولم يُفْطَعُ والرُّوجُ اذا ادَّعَتْ طَلَافًا فَيَثْبُثُ ان نكل نصفُ المهر او كلُّه وكذا مُنْكُرُ الفَوَد فَانَ نَكُلَ فِي النَّفْسِ مُبِسَ مَثَّى بُقِرَّ او يَعلنَ وفِي ما دونها يُقْتَصُّ وان قال لى بيِّنةٌ ماضرةٌ وطلب مَلَف الخصم لا يُعَلَّقُ ويُكَفِّلُ بِنَفْسِهِ ثَلْثَهُ البَّامِ فان آبَى لازمُّهُ وأَلُّفُريبِ قَدَر مجلس الحكم ولا يكَفَّلُ الله الى آخر المَجْلس وَالْحَلْف بالله لا بالطَّلاف والعناف فان ألَح الخَصمُ فيلَ صَع بهما في زماننا ويُفَلَّفُ بصفاته لا بالزَّمانِ والمَكَانِ ومُلِّي المِّهُودِيُّ بالله الذي أَنْزَلَ النَّورِيةَ على مُوسَى والنَّصْرَانُّ بالله الذي أَنْزَلَ الأَجْبِلَ على عبسَى والمَجُوسَ بالله الذي خَلَق النَّارَ والوَثَنَّى بالله ولا يُعَلَّف في مَفَابِدِهِم وَيَحَلُّفُ على الْمُأْصِلِ نَعُو بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا بَمْعٌ قَائمٌ او نكاحٌ قائمٌ في الحال او ما هي باينٌ منك الآن لا علَّى

السَّبَ نعر بالله ما بعنه ونعوه الاَّ ان يتضرَّر اللَّه عن فَعَلَّفُ على السَّبَ كَوْقُوى شُفْعة بالجُوار فانَّه رُبَّها يَعْلَى على مَنْ هَبِ الشَّافِعِي ره انَّه لا نَجَبِ الشُّفْعَة وكذا في سَبَب لا يتكرَّرُ كعبد مسلم يَدَّى عنْقَه وفي الْأَمَة والعبد الكافرعلى الماصل ويحلُّف على الْعُلْم مَنْ وَرِثَ شيئًا فادُّعَاه آخَرُ وعلى المبتات ان وُهبَ له او اشْنراه وضع فلا الملف والمنائع عنه ه فصل واو اختَلَفًا في قدر النَّمَن او المَبيع حَكَمَ لمن بَرَهَنَ وان بَرْهَنا مَكَمَ لُمُثبت الزّيادة وان اختَلَفا فيهما فعجّة البائع في النَّمن وحُجَّة الْمُشْتَرى في المَّبيع أَوْلَى وان عَجَرًا رَضَىَ كُلُّ بزيادة يَرَّعيها الآخرُ والَّا تُعَالَفًا وَمُلَّفَ البشنري اوَّلًا وفَسَخَ القاض البَّيْعَ ومَنْ نَكُلَ لَزَمَهُ دَوْدى الْآخَر ولا نَعَالُفَ فِي الْأَجْلِ وَشَرْطِ الْخَيَارِ وَفَبْضِ بَفْضِ النَّمَنِ وُمُلَّفَ المُنْكِرُ ولا بَعْلَ هَلَاكِ المبيع وملَّقَ المُشْتَرى ولا بعد هلاك

ا كدوى شدة بالجوار ونفقة مبتوتة والخصم لا يراهبا بان كان شافعيا اذ لو على على الحاصل بالله ما هو مستحق للشدة أو مالها عليك النفقة يصدق في يبينه في معتقده فيدوت النظر في مقى المدى ايضاح الاصلاح وكذا في الدر المرر في الامة بالسبي بعد الردة والالتحاق بدار الحرب وفي والالتحاق بدار الحرب ولا يتكرر والالتحاق بدار الحرب ولا يتكرر والالتحاق بدار الحرب ولا يتكرر المرنداد بعد السبى الا الاسلام او يقتل (على القاري)

وان ارغا بالتشديد وبعوز النغفيف كما ياني والمعنى ان وقت الخارج وذو اليد او الخارجان او الزوجان في الملك المطلق أو بالسبب وأحدهما سابق فالسابق امق كما إذا دغل اعدها بها او كأنت في يده وفيه اشعار بان مجرد دموى السبق بكفي كا قال بعض المشايخ وذهب اخرون الى انه لا بد من بيان نعوان الأول في رجب والثاني في شعبان وتهامه في العمادي وذكر في الخزانة لووقت احدهما شيرا والأغر ساعة فالساعة اولى وارخ الكتاب وورخه اى وقته كها في القاموس وقبل الناريخ قلب التاغير وقيل معرب ماهروز واصطلاما تعريف وقت الشيء بان يسند الى وقت حدوث امر شايع كظهور ملة او دولة او غيره كطوفان وزلزلة ينسب الى ذلك الوقت الزمان الأني وقبل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان ونيل هو مدة معلومة بين مدوث امر ظاهر وبين اوقات موادث اغر كا في نهاية الأدراك (ج)

بعضه الَّا ان يَرْضَى البايعُ بنَرْكُ مَمَّة الهَلَاكُ وَلَو اغْنَلَفًا في بَدَل الاجارَة او المَنْفَعَة تحالفا كما في البيع والمنفعة كالمبيع والبدل كالثبن وبعد قبضها لأوبعد قبض بعضها تعالفا وفَسَغَتْ فيما بنى والنولُ للمستَّاجِر فيما مَضَى وَانَ اغْمَلُهَا الرَّوْجَان في مَنَّاع البَّيْت فلها ما صَلْحَ لها وله ما صَلْحَ له او لهما وان مَاتَ آمَدُهُما فالمُشْكُلُ للحَيِّ وان كان آمَدُهما عَبْدًا فَالْكُلُّ لَاحُرٌّ فِي الْمَيَٰوٰةِ وَلَاحَى بَعْدِ الْمُونُ وَسَفَّطَ دَعْوَى الْمَلْكُ المُطْلَقَ ان بَرْهَنَ ذو البَد ان المُدَّى وَديعَةُ او عاريَةُ او رَهْنُ او مُؤْجَرُ او مَفْصُوبُ من زَيد وَحْجَة الخارج في المِلْكُ المُطْلَق اَمَنُّ من حُجَّة ذي البَد وْآن وَقَّتَ احْدُهما فقط ولو بَرْهَنَ غَارِجَانِ قَضَى لهما وفي نكاحٍ سقطا وهي لمن صَدَّقَتْهُ وان اَرَّخًا فالسابِقُ اَحَتَّى وان اَفَرَّتْ لبن لا حُجَّةَ له فهي له فان بَرْ هَنَ الآغرُ قَضَى له وان بَرْ هَنَ آمَدُهما وقَضَى

له ثم بَرْ هَنَ الآخرُ لم يَفْضَ له الا اذا أَثْبَتَ سَبْقَه كما لم يَقْضَ لِعَجَّة الْحَارِج على ذي يد ظَهْر نكامُه اللَّا اذا آثبت سَبْقَه وَإِنْ بَرِهَنَا على شراء شيء من ذي بَد فلكلّ نصفه بنصْف النَّهَن او تَرْكُهُ واو تَركُ احدُهما بَعْنَ ما قضى له لم بِأَخْذ الآخَرُ كلَّه وَالشراء آمَنُّ من هبة ومَدَقة ورَهْن مع قَبْض والشراء والمَهْرُ سواء وكذا الفصب والوديعة ولآ يُرَجع بكثرة الشهود ولو أدعى املُ خارجَين نصف دار والآخَرُ كلَّها فالرُّ بُعُ للاوَّل وقالا النُّاتُ والبَّافي للنَّاني وان كانت مَعَمُّنا فهي للنَّاني نَصْنُ بِالنَّضَاء ونصْنُ لاَ بِهِ وَلُو بَرْ هَنَ غَارِجَانِ على نتاج دَابُّهُ وَارَّخَا فُضَى لَبُّن رَافَقَ نَارِيخُهُ سُنَّهَا وَانِ أَشْكُلَ فَلَهِمَا وذو البَد المُسْنَعْمل كَمَنْ لَبَّن واللَّابسُ لا آخلُ الكُم والرَّاكبُ لا آخذُ اللَّجَام ومَنْ في السَّرْج لا رَدينُهُ وَدُو الْحَمْلِ لَا مَن عَلَّى كُوزَهُ ومَن انْصَلَ الحابط ببنائه انْمَالَ نَرْ بيع أو وهم

ا على نتاج دابة ومنتوجها اى اقام كل منهما بينة على رؤية الولد فقيب امه ولا يشترط الشهادة على رؤية النصاله عن امه كما فى المضرات والنهاية والكرمانى لكن فى المغرب ان قولهم لو اقام بينة انها نتجت عنك اى ولدت ووضعت والنتاج بالكسر وضع بهيمة ولدا ثم حمى به المنتوج بج

مطل_ دعوى النسب

ا وينسخ البيع ويرد الثمن على المشترى المتعسانا لثيفن العلوق في الملك قبل البيم وله عني الدعوة ولا يبطل ذلك الحق بالبيم فيصح دورته من غير تصديق المشترى والقياس أن لا يثبت النسب منه اذا لم يصدقه المشترى وهو قول زفر رمه الله كافي المبسوط (البرجندي) ٢ هو لفة اسم بعنى المصالحة والنصالح غلان المخاصة والنخاص كما في المفرب واصله من الصلاح وهو استفامة الحال على ما يدور اليه العقل والصالح المستقيم الحال في نفسه كا في الكرماني وانها ذكر الضبير لكونه مها بذكر و يؤنث كا في الصماء وشريعة عقد مشعر بان الصاء لم يتعقب الا بالابجاب والنبول فلو فال المدعي عليه صالحني من كذا على كذا فقال المدى فعلت لم يتم الصلح الا اذا فال المدوى قبلت نام قدنم الصاح به فيما اذا كان المصالح عنه وعليه مما لايتمين بالتميين كالدراهم والدنانير لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قدتم بالبسنط كها في النهاية (ج)

عليه الجناوع ولا اعتبار لوضع عشبات عليه وجالس البساط والمُتَعَلَقُ به سَوا ٩ وكذا من معه تُوبُ وطرفه مع آخر وذو بَیْت من دار کذی بیوت منها فی منّ سامنها 🕾 فصل مَبِيعَةٌ وَلَكَ ثُلاَ قُلَّ مِن نَصْى مَوْل مُنْذُ بِيعَتْ فَادَّعَى البَّايِمُ الْوَلَد مِثْبِتْ نَسَبُهُ منه وأُمَيِّتُهَا ويُفْسَخِ البَيْعُ ولو ادَّعاهُ بعد عنفها ثبت نسبه ويرر و مصنه من النَّهَن ولا يُعتبرُ دعْوَةُ الْمُشتَرى ولا دَفْوَةُ البَّاهِم بعد مَوْت الوَلَد او عَنْقه وكذا لو وَلَدتْ لَا كُثَرَ مِن نَصْفِ مَوْلِ وَأَفَلَّ مِن سَنَتَيْنِ اللَّا إذا صَدَّقَه المُشْتَرِي وَ يَنْتَيْنِ أَو أَكْثَرَ هِي أُمُّ وَلَده نكامًا أَن صَدَّقَه المُشْتَري ﴿ كتاب الصاح هُو عَقْدٌ بَرْ فَعُ النَّزَاعَ وصَعَّ باقْرَارٍ وسُكُوتِ وانْكَارٍ فالأوَّلُ كبيع إن وَنَعَ عن مال بهال فنيه الشُّنْعَةُ والخياراة وَيُنسدُه

جَهَالَةُ البَدَل وما أَسْتُعَى من البُدَّاعي رَدَّ البُدَّاعي حَصَّنَه من

وما استحق منه آى من بعض العوض في يد المدى وفي بعض النسخ من البدل المبحل وما استحق من البدل رجع المدى عليه المدى المدهدى عليه المحمنة من المدى ان كلا فبالكل وان بعضا فبالبعض لان كل واحد منهما هوض عن الاخدر وهذا حدم المعاوضة (ش وعلى القارى)

۲ آو ببری من الابرا بصیفة المفعول ای ببری المده علیه او بصیفة الماهی المدهی المدهی المدهی المدهی علیه (علی القاری وهکذ ا مفهوم شمنی)

العرَض وما أَمْ أُعِنَّ منه رجَعَ بعصَّته من البُّدَّة ي وكَالْجارَة ان وقع عن مال بَمنْفَعَة فشُرطَ النَّوْقيتُ فيه ويَبطلُ بمَوْت آحَدهما في المُدَّة والأخران مُعاوَضَةٌ في منَّ المُدَّاءي وفدال عَبين وفَطْعُ نزاع في منّ الآخر فلا شُفعَةَ في صُاْع عن دار بل في صُاْمِ على دار وما أُسْتُعنَّ من البُدَّعَى فكما مر وما أُسْتَعنَّ من العَوض رَبَّعَ الى النَّعوى ولو صالَحَ على بعض دار يَدُّميها لم يَصْحِ وحيلَتُهُ ان يَزيدَ في البَدَل شيأً او يُبرى عن دَعْرَى الباقي وضِّ الشَّائِح من دَعْرَى المال والمنفعة والجنابة في النفس وما دونها عبدًا او خطاء والرق ودعوى الزُّوْجِ النكاحَ وكان مَنْقًا بهال اوخُلْقًا ولم يَجُزُّ من دَعْوَبِها النكاع ولا من دَوْرَى مد وبدل صلح مو كبيع على الوكيل وَلَمَا لَيْسَ كَبِيعِ كَالشُّامِ مِن دَّمِ مِمِدًّا وَعَلَى بَعْضِ دَيْنِ يَدَّعْبُهُ على المُوكِّلُ وَآنَ صَالِحَ فَضُولَى وضَينَ البَدَلَ او أَضَافَ الى

وصاحه ای البده ی علی جنس ماله علیه ای علی جنس الحق الذی البده ی علی جنس الحق الذی البده ی علی جنس الحق البید ی البده ی علی البید علی البیض او الفصب او المتی علی بعض البین منه فلیس فیه نسامج کا ظن (ع) وصاحه ای صاح البده ی علی بعض جنس ما ی علی مقد هو له ای للبده ی علی بسبب قرض او غصب او نحوه وفی البیارة نسامج والمفنی ان صاحه علی البیارة نسامج والمفنی ان صاحه علی بعض دینه من جنسه (ابوالمکارم)

ماله او آيارَ الى نَعْد او عَرْض او الْمَلَقَ ونَعَدَ صَعَّ وان لم يَنْقُدُ ان أَجْازَه المُدَّعَى عليه لَزمَ البَدَلُ والأَرُدُّ وصُاعُه على جنْس مالَهُ عليه أَخْنُ لبعض حقه رحطٌ لبانيه لا معارَضَةٌ فَصَعّ من ٱلْف حالّ على مائة حالَّة او على ٱلْف مـؤَجَّل وعن ٱلْف جياد على مائة زُبُون ولم يصع عن دراهم على دَنانير مُؤَجَّلَة وعن اللَّى مُؤَجَّل على نصْفه عالاً أو عن النَّ سُود على نصْفه بيضًا ومن أمر بآداه نصف دَيْن عليه عَدًّا على أنه بَريُّ ممًّا زاد ان قَبلَ بَر يَ وان لم يَن عادَ دَيْنُه ولو علَّق صريعًا كَانْ ادَّيْتَ الَّى كَذَا فَأَنْتَ برينٌ مِن الباقي لا يصمُّ ولو صَالَحَ آمَدُ رَبِّي دَيْن عن نصفه على ثَوْبِ انَّبَعَ شريكُه غَريبَه بنصْه او اَهَٰنَ نصْنَ النُّوْبِ من شَر يكه ١ كتاب المدود

الحدُّ عَدْوِبَةُ مَنَدَّرَةً تَجِبُ مَنَّا لله تعالى فلا تَعْزِيرٌ وقصاص

، كل مرة أي من المرات الثلاث فانه اذا أقر مرة رابعة لا يرده بل يقبله * على القارى / كل مرة الا المرة الرَّابِعةُ وفيه تسأمح كمَّا صرح به المص وكانه لم يطلع عليه مين الاختصار (ج) ع من الامور الخبسة الامنى زنى لان التفادم لا يمنع الأفرار وقبل يسأله لاحتمال ان يكون في زمن الصبي والجنون * (على القارى وهكذا مفهوم شهنى)* كما مر وقيل لا يساله عن الزمان لأن النفادم مانع الشهادة للا الاقرار والأول اصم لجواز انه زني في صباه كما في الكافي وفيه المعار بوجوب السوال كما مر وفي السراجية ينبغي ان بساله (ج)

س وهما بصنة الأحصان ما ل عن فاعل وطيء اي وطئها وذب حصل لهما فبيل هذا الوطى الامور التي يُثبت بها الامصان ما عدا الوطى فاذا وجد الرطى فقد تم جميع ما يثبت الاحصان المعتبر في الرجم واما المعتبر في القذف فسياني انشاء الله تعالى (ابوالمكارم)

عم بلا مد ای من فیر ان یلقی علی الأرض ويهد رجلاه وقيل معناه من وقيل من غير ان يهد السوط على المضو عند الضرب وبجره وبلا ربط ايضا ولا مسك الأ ان يعجرهم لان ذلك كله زيادة المستعن عليه وهو الجلد (ش) وكذا (في على القاري)

مَنَّ وَالْرِّنِي وَمْنَ فِي فَبُلِ خَالِ مَنِ اللَّكُ وَشُبْهَمْهُ وَيَثَّبُتُ بشُّها دَة آرْبَعَة بالزُّنى فيسْأَلُهُم الامامُ ما هو وكَيْنَ هو وآيْنَ زَنَى ومَتَى زَنَى وبمَنْ زَنَى فان بَيَّنُوا وقالوا رأَيْنا كالميل في المُكْمُلَة وعُدَّلُوا سرًّا وعَلَنَّا مَكَمَ به وباقرَّاره أرْبَعةً في أَرْبَعَهُ جَالَسَ رَدَّه كُلَّ مَرَّة فَيَسَأَلُه كَهَا مُرَّ فان بَيْنَ مُبَّبَ تَلْقينُه رُجُوعَه بلقلك لَمَسْتَ ونعوه فان رَجَعَ قَبلَ مده أَوْ في وَسَطِه خُلِّي والاً مُنَّا وهو للمعصن اي لُحرِّ مُكَلِّفٍ مُسْلَمٍ وطنَّ بنكاحٍ صَعبِعِ وهما بصنَة الأمْصَانِ رَجْبُه في فضاه منَّى يَهُونَ يَبِكُ لِهِ شُهُرِدُهُ فان أَبَوْ الو غَابُوا او مَانوا مَقطَ ثُمَّ الامامُ ثم النَّاسُ وفي المُقرّ يبدأُ الامامُ ثم النَّاسُ وغُسلَ وكننَ وصَّلَّىَ عليهِ ولُّقيرِ النُّعْصَنِ جَلْنُهُ مَائَةً وَسَطًّا بِسَوْطِلا غير ان يهد الضارب به فوق راسة النَّهَ أَمَرَةَ له يُنْزَعُ ثَيَابُهُ الَّا الازارُ ويُمْرَقُ على بَكَنه الا رأْسَهُ ووَجْهَه وفَرْجَه ذَائمًا في كُلّ مَدّ بلا مَدُّ وللْعَبِد نصْفُها ولا

و ويدرأ أي يدفع الحد من الواطي

بالشبهة اى بسبب الشبهة اسم من الأشتباه وهي ما بين الحرام والملال والخطاء والصواب كا في غزانة الادب وبه يشعر ما في الكافي من انها ما يشبه الثابت ولس بثابت والأوفق لها فسره البصنف ره ما في القاموس وغيره انها الالتباس وهى انواع منها شبهة العقد كما اذا تزوج امراة بلا شهود وامة بغير اذن مولاها وامة على حرة ومجر ـ بة وخمسة في عقدة أو جمع بین اختین او تزوج بهارمه او تزوج العبد امة بغير اذن مولاه فوطائها فانه لاحد في هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمة لصورة العقب لكنه يعزر وامأ عندهما فكذلك الا اذا علم بالحرمة والصويم هو الأول كما في المضرات وفي مرضم منه انه اذا نزوج بمعرمه يص عندهما وعليه الفنوي وذكر في الذخيرة ان بعض المشايخ لمن ان نكاح المعارم باطل عند وسنوط المد لشبهة الاشتباء وبعضهم انه فاسد

ابطل الاول وصعبع الثانى (ج)

الم محمنا اى مرامكلفا مسلما عفيفا عن الزنى وما فى معناه اشار اليه فى المبسوط حيث قال واذا نزوج امراة بغير شهود او فى عدة من زوج اخر او نزوجها وهى مجرسية وطاها مقط به امصانه لان العقد الفاحد غير موجب للماك والوطى فى غير الملك فى معنى الزنى بصريحه لو قال لامراء تها زانية فلاحد عليه عندها استحسانا (ايضاح الاصلاح)

والسقوط لشبهة العقد وتحدث ره قب

يَعَدُّ سَيْدٌ بلا اذْنِ الامامِ ولا يُنزَعُ ثِيابُهَا الَّا الفَرْو والْحَشُو وتُعَدُّ جَالَسَةً وجَازَ المُنْرُ لها لا له ولا جَمْعَ بين جَلْكِ ورَجْمِ ولا جَلْد ونَفَى اللَّا سِياسَةً ويُرْجَمُ المر يضُ ولا يُجْلَدُ اللَّا بعدَ البرء ونُرْجَمُ الْحَامِلُ بعد الوَضْعِ وَمُجْلَدُ بعد النَّفَاسِ وَيُدَرَّأُ بِالشُّبِهَة في النمْل اي ظَنَّ غير الدَّليل دَليلاً كَامَهُ آبَوَيْهِ وزَوْجَنَّه فلا يُعَدُّ ان عَلَنَّ انَّهَا تَعَلُّ وفي المُعلِّ اي بغيام دَليل ناف للعُرمة ذانًا كُلُّمة ابنه ومُعْتَدة الكنايات والمبيعة قبل النَّسليم فلا يُعَدُّ وان آفَرٌ بِالْمُرْمَة وحُدّ بَوَهْنِي اللهِ آخيه وأَجْنبيّة وَجَدها في فراهه وآن هو آغمَى لا ان رُفَّتْ وقلْنَ هى زَوْجَنُكُ وَلا يُحَدُّ

الْمُلَينَةُ وِيُغْتَصُّ ويُؤْمَنُ بِالمَالِ ﴿ فَصَلَّى مَنْ فَنَنَى مُعَنَّا

وَ ٱلطُّلَبُ بِنَذْنِ الْمَبِّتِ للوالد والوَلَد وَوَلَد، ولُّو مَعْرُومًا

ولا يُطَالب اعد سَيِّدَه واباه بقذى أُمَّه وَلَيسَ فيه ارْثُ وعَفْرُ وعَرَضُ وفي يا زاني فقال بل انت مدا وَلَعْرُسُهُ مُدَّتُ ولا لمانَ وان قالت زنيتُ بكَ هَدَرًا * مَن أُخذَ بريح الخَمْر او سَكْرَانَ زائلَ الْعَنْلُ بِنَبِينَ وأَقَرَّ بِهِ مَرَّةً صاحبًا أو شَهِلَ به رَجُلُان وعُلَمَ شُرْبُه طَوْعًا يُعَدُّ صاحبًا لا بُنجَرَّ د الرَّبِح او التَّقَبَّىٰ او السَّكر ولا ان رَجَعَ من الاقْرَار من شَهدَ لِحُدٌّ مُتَفَادم قَريبًا من امامه رُدَّ اللَّه في قذى وضَيْن السَّرقَة وان افَرَّ به مُكَّ وهو للشُّرْبِ بزَوْالِ الرَّبِعِ ولغَبْره بضَّى شَهْر وان شَهِدَ بزنَّى وهي غايبة مل وبسرقة من غائب لا ونصَّ مَدُّ العَبْد وكَفي مَدُّ لِمِناياتِ انْحَد جنسُها وَآكثرِ النَّفْزيرِ نَسْعَةٌ وِثَائْمُونَ سَوْطًا واقلُّهُ ثَلْثَةً وصح مبسه مع الضَّرب وضَّر به آشَدٌ ثم للزَّني ثم للشُّرْبِ ثم للنَّذْن وهو بقَذْن مَمَّارك او كافر بزنَّ ومسلم بياً فاسق با كافر با سارق با عنت او امثاله لابياً عمار

ا وفى بعض النسخ لابل انت * شمنى وعلى القارى * ومن قال لامراته يا زانية فقالت لا بل انت حدت المراة ولا لعان لانهما قاذفان وقدفه بوجب اللعانوقدفها يوجب الحدوفي البداية بالحد ابطال اللعان لان المعدود في القذفي ليس باهل له ولا ابطال في عكسه اصلا فيحتال للداء اذ اللعان في معنى الحد (هداية)

به بعد ای بسبب شیء موجب لعد من الحدود (ج)
س وفیه اشعار بان النامخیر للستر مانع للقبول لها فیه من تهمة الفسق بالتاخیر وانها قال قریبا من امامه موضع لا یکون فیه قاض او کان بهم التقادم قبول الشهادة یمنع اقام الحد امان یهرب بعد اقامة بعض الحد ثم بان یهرب بعد اقامة بعض الحد ثم المنادم کا فی الذخیرة (ج) وضمن السارق بالشهادة المتقادمة السرقة ای المسروق (علی القاری)

وفيل الاً لعالم او لعلوى ومن عُدَّ او عُزَّرَ فَمَاتَ هَدَرَ دَمُه

وان عَزَّر روجٌ عرسَه لا ﴿

كتاب السرقة

هى أَذْنُ مَكَانِ خُنْبَةً قَدَرَ عَشَرَة دَرَاهِمَ مَضْرُ وبةً مَبْلُوكاً مُحْرَزًا بلا شُبهة ببكانِ او حافظ فان افر بها مرة او شَهِدَ رَجُلانِ وَسَأَلَها الامامُ ماهى وكَبْنَ هِي ومَنْي هي وآيْنَ هي وكَمْ مَنَ هي وآيْنَ هي وكَمْ مَرَ فَي ومَنْي هي وآيْنَ هي وكم وكم مَرَ فَي ومِيْنِ شَرَقَ وبينًاها قُطعَ وان شارَكَ جَبْعُ وأَصابَكُلا قدر نصابٍ قُطعُوا وآن آغَنَ بعضهم لا بناقه يُوجَدُ مُباعًا في دار نا كَغَشَبٍ وهشيشٍ وسَهَكُ وصَبْدٍ او بها يَفسُدُ سَريعًا دار نا كَغَشَبٍ وهشيشٍ وسَهَكُ وصَبْدٍ او بها يَفسُدُ سَريعًا كَلَبَنَ ولَمْ فا كَهَة رَطْبَة ونَهَرَة على شَجَرَة وبطّبخ وزرع لم

مَسْجِل ومُصْعَف وَصبي مُرّ ولو مُعَلِّينَ وعبد الا الصفهر ودفتر

اللَّا دَفْتْرِ الْحُسَّابِ ولا في كلَّتِ وفهدٍ وخياتُنَّةِ ونَهُ و وَنَبْشِ وهال

ا اغد مكلف بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترزبه من شيئين فلا يقطع الصبى والمجنون ولا عبرهما أذا كان معه امدهما وان كان الآخذ الفير وعند ابي يوسف ره يقطع الفير ولا يقطع باغل المصعنى والكتب والات اللهوكا ياني لاحتمال أن يأخذ للقراءة والنهى عن المنكر فين الظن بطلان النوريف منعا (ج) ۲ وان اخذ بعضهم دون کلهم لوجرد الاخذ من الكل معنى فانهم معاونون فان اساب كلا آفل من ذلك لم يفطع وفيه ايهاء الى انه لو سرق واعد عشرة من عشرة انفس من مرز واحد من كل درهم قطع لكمال النصاب في مق السارق كا في الظهير ية للآيةطم بتافه ای باخل ش، مقیر خسیس في اعين الناس من التفه بعركة الخساسة كما في القاموس (ج)

س الادفتر الحساب بضم الحاء وتشديد السبن جمع حاسب اى دفتر فرغ حسابه فان المقصود منه المال كما فى الكافى وغيره لكن فى المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه الحكام الشرع ولا ما يتحوصل به اليها بخلاف المصحف وكذب الحديث والفقه والادب وقبل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه (ج)

هامَّة ومال له فيه شرْكَةً ومثلُ حقّه حالًا او مُؤَجَّلًا ولُّو بهَزيد ومَّا قَطَعَ فيه وهو بعاله ومألُّ ذي رهم مَعْرَم من بينه وألُّ من زُوج وعرس وسيد وعرسه وزُوج سَيْكَنْه وِمُكَانَبُه ومُضيفه ومَفْنَمَ ومَبَّام وبَيْت أُذنَ في دُغُوله ولا أن لم يُغرِجهُ من الدَّار أو نَاوَلَ مَنْ هُو غَارِجٌ أو أَدْغَلَ بَدَه في بيت واغذ او لَمْرَّ صُرَّةً غَارَجَهُ من كُمّ غيره او سَرَقَ جَمَلًا من قطارٍ او مَبْلًا وتُعْلَمَ أَن مَنظَه رَبُّه أو نام عليه أو شَنَّى الحَبْلَ وَأَغَذَ شيئًا أو أَدْخَلَ بَكَ فِي صُنْكُوفِ أو كُمّ أو أَخْرَجَ من مَقْصُورَة دار فيها مَقَاصِرُ الى صعنها او سَرَقَ صامبُ مَقَصُورَة من أُهْرَى او ٱلْفَى شَيْئًا فِي الطَّريقِ ثُم ٱَفَذَه او مَمَلَهُ على حَبَّار فَسَاقَه و أَخْرَجَه يَفْطُعُ يَمِينُ السَّارِق من زَنْ ويُعْسَمُ ثُمَّ رَجْلُهُ البُسْرَى ان هَادَ فان عاد ثَالثًا لابل بُسْجَنُ مِتَّى بِتُوبَ وشرط غُصُومةُ المالك او ذي بد حافظ كالمودع ونعوه وما قطع

و أو طر أي قطم صرة خارجة من كم فيرو الصرة ما يجمل فيه من الدراهم من الصروهو الشد فانها تربط ونشد والمراد هينا قطعة من الكم جعل فيها شيء من الدراهم وشد بر باطه (برج)* أو طرمصرورة لم يقل صرة لأن الظاهر منه ان يكون هناك وعاء اغر غير الكم وذلك غير لازم وعبارة الذخيرة وهی مده کان فی که دراهم مصر ورة موافق ما ذكرناه خارجة من كم غيره وأن ادخل يده في الكم فطر فطم وذلك أن كل مريز عكن الدغول فية فيتكه بدغوله وما لا فبادغال اليد فيه والاخف منه والكم ههنا مر زلل راهم فمثى ادخدل برسه فيسه فاخدن فقد هناك الحرز فوجب القطع والا فلاواما في عل الرباط فبألمكس لانه اذا عل الرباطين داخل بقيت الدراهم خارجة فعصل الأخف من فير مرز وأن مل من خارج بنيت الدراهم داخل الكم فَغُمُلُ الْآخَذُ مِنِ الحَرِرِ فَاجِبِ الفَطَعُ وعن ابي يوسف ره انه يقطم في الاحوال كلها لأنه بحرز بالكم او بصاميه فلنا المرز هو الكم لأنه يعتمك وأنما قصك قطم المسافة او ألاسترامة فاشبه الجوالق (ايضاع الأصلاح)

به ان بقى رد والآ لا يَضْبَن وَمَعْصُومٌ فَطَعَ الطَّرِيقَ على مَعْصُومٍ فَأَعْلَ الطَّرِيقَ على مَعْصُومٍ فَأَعْلَ فَبْل آغْنِ مالٍ وقَتْلٍ مُبِسَ مَثَّى يَتُوبَ وان آغَنَ بلا ونصب كلِّ نصاب قُطع يَدُهُ ورِجْلهُ من خِلافٍ وان قَتَلَ بلا اغْنِ قُتِلَ ما وصلبَ او قُطع ثم فُتِلَ او صلبَ ها اغْنِ قُتِلَ ما وصلبَ هاد

وهو في اللغة بذل ما في الرسم من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قنال الكفار ونعوه من ضربهم ونهب اموالهم وهدم معابدهم وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في نفوية الدين باء وقتال الحربيين والذميين والمرتدين الذين هم اخبث الكفار للانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للمهد على ما هدو الاصل والاكثرون قد مموه بالسير جمع السيرة اسم من السير كا في الطلبة ثم نفات الى المربقة ثم فلبت في الشربعة على طريقة للمسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما (ج) ٢ وقطع شجرهم بسكون الطاء اسم مجرور بالعطاق على ما بهلكهم وشجرهم مضاف اليه *(ش)* قطع شجرهم اي يفائلهم بها يهلكهم ويقطعهما (على القارى)

ويصُّلُّهم أن كان خَيْرًا وبالمال عند الماجة ونَبَنَ أن هُو ٱنْفَعَ ويقائلُهم قبل نَبنُ ان غَانُوا وصولحَ المُرْتَثُ بلا مال وان أُخذَ لا يُرَدُّ وَلاَ يُبَاعُ سلاحٌ وحَديثُ وخَيْلُ منهم وَلُو بَعْكَ الصَّامِ وصِّحَ أَمَانُ مُرَّ ومُرَّة فان كان شَرًّا نَبَكَ وأُدَّبَ وَلَفَا امانُ ذمَّى وأَ سيرٍ ونا جرٍ معهم ومَنْ أَسْلَمَ ثبَّه ولم يُهاجرُ وصَبيّ وعَبِدِ مَعْجُورَ بِنْ وَمَعْنُونِ ﴿ فَصَــلَ مَا فَاتِمِ مَنْوَةً فَسَّهُ الامامُ بين الْجَيْش او آقر الهُلَّهُ عَلَيْهُ بعِزْ يَهُ وَمَراج وَقَتَلَ الأَسْرَى او استر قَهم او تَركَهُم آمرارًا ذُمَّةً لنا ونفي مَنَّهُم وف الرهم ورَدُّهم الى دارهم وقسمةُ مَفْنَمِ ثبَّه الَّا ابداعًا وَالرَّد عُ ومَدَدُّ لَمَقَهُ ثُبَّه كُينًا ثل فيه لا يُوفُّ لم يُقَائِلُ ولا مَنْ مَات ثبَّه ويُورَثُ فَسْطُ مَنْ مات هُنا وَمَلَّ لَنَا ثُبَّهَ طَعَامٌ وعَلَقُ ودُهْنُ وحَطَبُّ وسلاحٌ به مَاجَةٌ لا بعد الخروج منها ومَنْ آسْلَمَ ثبَّه عَصَمَ نفسَه وطفلَه ومالاً معه او أوْدَعَه مَعْصُومًا وللفارس سهمان

ا عنوة كفاتحة اسم من العنو كالعنو عير ورة الشخص اسيرا اى فهرااحتراز عيا اذا الم اهله فانه عشرى وعها اذا صالحوا فانه بالها خراجى او عشرى (ج)

باق جیشنا الفاتحین وحینئد یکون
 نفس البلاد عشریة وفیه اشعار بانه
 پسترق نسائهم و ذراریهم و یدفع
 الخمس للفقراء ثم یقسم الباقی بینهم
 (ج)

مطلب المفانم والمسجون المواني والمسجون ويجمع على الاسرى بفتح الهمزة وسكون السين وعلى الاسارى بضم الهمزة وفقعها كما في الفاموس لكن السماع الضم لا فير كما ذكره الدرضي وغياره من المحققين فليس بجمع الجمع كاظن (ج)

ا ككفار الصين بعضا اخر منهم كالخطاء بالاستيلاء النام لان العاصم هوالاسلام والذمية وفيه اعاء الى ان مجرد استيلاء حربي على حربي مثبت للملك كما قال بعض المشايخ ره واليه اشار محمد ره وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه اشار محمد ره ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المحيط (ج)

مطلب استيلاء الكفار الله الله الله الله الله الله الله ملك الله الله المراهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى من احدهم ابنه ثم اخرجه الى دارنا قهرا ملكه واكثر البشايخ على انه لا علكه في دارهم وهو الصيح وعن عمد ره انه يملكه متى لا بجبر على الردوعن ابن يوسف ره بجبر وقال الكرخى ره ان كاتوا يرون جواز البيع فالبيع ان كاتوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كافى المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وانام يكن ملك المستعنى وغيره (ج)

وللرَّاجِل سَهُم ويُعْتَبَر وَفْتُ مُجْاوَزَة النَّارِبِ لا شُهُودُ الوَقعة وَالْحَسُ لَلْيَنْهِمِ وَالْمُسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَفُدَّمَ فُقَرَٰا * ذَوى القُرْبَى ولا شيئً لَفَنيَّهم ومن دَخَلَ دارَهم فَأَغَارَ نُمَّسَ لا من لا مَنْقَة له ولا إذنَ له وَللامام ان يُنَفَّلَ وَثْتَ النَّمَّالِ فيجعل لاحد شيئًا زٰايدًا على سَهْمه كالسَّلَب ونعوه والسَّلَبُ مَرْكَبُه وما عليهما ﴿ فصل يملك بعض الكُنَّار بعضًا واموالَهم واموالَنَا بالاستيلاء والاحرار بدارهم لأ حُرَّنا وتَوَابِعَه وعَبْدَنا الآبَقَ ونَمِلْكُ بهما مُرَّهم وما هو ملكُهم ومن وَجَلَ منَّا مالَهُ آخَلَه بلا شَيْء ان لم يُفْسَمْ وبالنبهة ان قُسِمَ وبالنَّهَنِ ان شَرْاهُ منهِم تَاجِرٌ وعبدٌ لهم اسلم ثبَّه فجاءًنا او نَلَهُرْنا عليهم عَنَّق كُعبِ مُسَلِمٍ شَرَاهِ كَافَرٌ مُسْنَأُمِنٌ هَنَا وَآَدْغَلَهُ دَارَهُمْ وَلَا يِنْعَرُّ شُ تَاجِرُنَا ثُبَّه لَكَمِم ومالهم الَّا اذا آخَلَ مَلكُهم مالَّه او غَيْرُه بعلمه وما أَخْرَجَه مَلكَهَ مَرْامًا فيتَصَدَّق به ولا يُبكَّن

مربٌّ هناسنةً وفيل له ان اقمت هنا سنة نضم عليكم الجزية فان اقام سنة فهو ذمَّى لا يُثْرِك ان برجم ولا تَفْيَرُ جزيَّةً وُضَعَتْ بِصَامِ واذا غُلبُوا والرُّوا على أَمْلاكهم بُوضَعُ على كِنَابِي وَمَعُوسَي وَوَتُنَى عَجُبِي ظَهَرَ عِنَاهُ لَـكُلُّ مَنْهُ نَهُنمِـةٌ وآربهُونَ درْهَمًا وعلى المتوسّط نصفُها وعلى فقير يكسب رُبُعُهَا لَا عَلَى وَتُنَّى عَرَبَى فَانَ ظَهِرِ عَلَيْهِ فَطَفْلُهُ وَعَرْسُهُ فَيِي ولا مرُّنْدٌ فلا يُقْبَلُ منهما الَّا الاسلامُ او السَّيْفُ ولا على رأهب لا يُخَالِطُ وَصَبَّى وَامْرَ أَهُو مَهْلُو ﴿ وَآعْبَى وزَّمَن وَقَنْيِر لَا بِكُسُبُ ونسقطُ بالبوت والاسلام وتداخل بالنكرُّر ولا يُعْدِثُ بيقةً ولا كَنيسةً في دارنا ولَهُم اعادة المنهدّمة وميز الدّمي في زيه ومَرْكَبه وسَرْجه وسلامه فلا يَرْكَبُ خَبْلًا ولا يَعْبَلُ بسلاح ويُظْهِرُ الكُسْنَجِ ويَرْكُبُ على سَرج كاكانى ومُيزَنْ سَاؤُهم في الطَّريق والميَّام و يُعلَّمُ على دُور هم لئلًّا بُسْنَفْفَر لهم ومصرف

ا عجبى هو خلاف العربى وان كان فعبعا بغلاف الاعجبى فانه الذى فى لسانه عدم افصاح بالعربية وان كان عربيا كا فى المغرب وفيه اشعار بانه توضع الجزية على العربى والعجبى من الكتابى والحبوسى وفى الاكتفاء المارة الى انه لا توضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح فته اذا ظهر بدعته ولم يرجع هن ذلك وتقبل توبته (ج)

ويظهر الكستبج هو خيط غليظبقدر
 الاصبع من الصوف يشك الذمى على
 وسطه وهو غير الزنار من الابرشيم
 (ايضاح الاصلاح)

الى مثل جهاءة من المجاهدين النين يعنظون موضع المخافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد الثفر حفظ موضع ليس وراءه الاسلام وفي الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالغم ما كان خلقة وبالفتح ما كان ضعة والثفر بالفتح وسكون الفين المعجمة موضع المخافة من فروج البلد ان كا في القاموس وفيه اشعار بانه بصرف الى جهاعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص (ج)

مطل__ المرتد

م وقضى دين كل حال من الاسلام والردة من كسب تلك الهال فيقضى دين حال الاسلام من كسب الاسلام ودين حال الردة من كسب الردة وعند ابي يوسف وعمد يقضى ديونه منهما (على القارى وكذا في الشهنى)

س ولا نفتل مرندة حرة كانت او امة عندنا وعن ابي يوسف ره انها نفتل كا في النظم ثمان ابت تجبر عليه (ج)

الجزْيَة والخراج وما أُخذَ منهم بلا حَرْبٍ مَطَالُمُنَا كَسَدٍّ ثَفْرٍ وبناه جسْرٍ ورِزْق العُلَماه والعُبَّال والمُقَائلَة وذُرَّيَّتُهُمْ * ومن ارْ نَكَّ والعَيااذُ باللَّه عُرضَ عليه الاسلامُ وكُشْفَتْ شُبْهَنَّه فان اَسْنَمْهُلَ مُبسَ ثَلْثَهَ آيّام فان ثابَ فَبها والا فُتل وهي بالتَّبرّي عن كُلِّ دين سوَى الاسلام او عمًّا انْنَقَلَ اليه وفقلُه قَبْلَ العَرْض تَرْكُ نَدْب بلا ضَمَانِ ويزولُ ملكه عن ماله مَوْقُوفًا فان أَسْلَمَ عَادَ وان مَاتَ او قُتُلَ او لَحْنَ بِدَارِهم ومُكمَ به عَتَقَ مُنَارِهُ وَأُمُّ وَلَكِهِ وَمَلَّ دَيْنٌ عليه وكَسْبُ اللهم لوارثه المُسْلِم وكَسْبُ رِدُّنَّه فَيَى وَقْضَى دَبِنُ كُلِّ مال من كسب نْلُكَ وَبِطْلَ نَكَامُهُ وَذَّيْتُهُ وَصَعَّ طَلَاقُهُ وَاسْتِيلَادُهُ وَيُوفَّفُ بَيْعُهُ ومُعَامَلَتُهُ ان آسُلَمَ نَعَلَ وان ماتَ او فُنلَ او لَحَقَ ومُكمَ به بَطَلَ فان جاءً مُسْلمًا فَبْل حكم فكانَّه لم يَرْ تَك وان جاءً بَعْدَه ومالهُ مع وَرَنَنه آخَذَه ولا نَفْتُلُ مُرْتَدَّةً ونُعْبَسُ حَنَّى تُسْلَمَ

مطا___ البغاة

و أي الخليفة العدل كما في المعيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للفلبة لأن الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من البافي كما في المادي وغيره وفيه رمز الى انهم مكونون اهل البغى وان كان منعة الأمام اقل من منعتهم لأن المنعة لأ تظهر في من الشارع كما في الكشف والى انه يشترط ان يكونوا ظانين انهم على الحق والأمام على الباطل متمسكين فاحقين بالاتفاق فان لم تكن لهم شبهة فهم في مكم اللصوص والى انه مِشْمَرِط ان بكون الامام والقوم مسلمين شي المنظل باغ مثله ه والى انهم مرتكبون الكبيرة كأفي شرح الناويلات فان طاعة الأمام فرض والى ان الامام لا يطاع في معصية بالنص والاجماع كما في المعبط والى انهم لا يخرجون بظلم الامام بقرينة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثنى عشر الفا كلمنهم وامدة لنيقن فلبتهم ع بوءده صلعم فَاو كَانُوا اقلَ من ذَلَكَ لم يسعهـم الذروج لعدم نيقن الفلبة كما في المضمرات (ج)

وصَّ تُصَرُّفُها وكَسْبُها لوَرَثنهَاوصم ارْنداد صَبي يَعْلُ واسلامه ويُعْبَرُ عليه ولا قَنْلَ ان أَبَى * وَالْبَفَاة فَومٌ مُسْلُمُونَ خَرَجُوا

عن طاعة الامام فيد عوهم الى المَوْد ويكشف شُبهَتَهُم فان

تَعَيَّزُوا مُجْنَمِينَ مَلَّ له فَنَالُهم بَـ لأَّ و يُجْهِزُ على جَريعهم

ويَتَّبِعُ مُولِّيهِم أَن حَالَ لَهُم فَئَةٌ ولا بَسبى ذُرِّيَّنَهُم ويَعَبسُ

مالَهم الى ان يَنُوبُوا ويَسْتَعْمِلُ سلامَهُمْ وخَيْلَهُم عند الحاجة

بشبهة وان كانت فاعدة لانهم غير وباغ قنل عادلًا ان ادَّهَى مَفَيِّنَهُ يَرِثُهُ كَعَلَسه ولا بجب

كتاب الجنايات

الْقَنْلُ الْعَبْدُ ضَرْبُهُ قَصْدًا بِهَا يُفَرِّقُ الْأَجْزَاءَ كَنَارٍ وَمُعَدَّد

وَلُو مِن خَشَبِ وَبِهِ بِمَاثُمَ وَبِجِبِ الْفَوَدُ وَشَبُّهُ الْمَوْدِ ضَرْبُهِ فَصْدًا

بهير مَا ذُكرَ وفيه الاثْمُ والكَفَارَةُ وَديَّةٌ مُعَلَّظَةٌ على المافلة

وهو فيما دون النَّفْس مَهْ وفي الْعَطَاء فَعْلاً او فَصْدًا كُرَمْيه عَرَضًا

و ولا شي بقتل مكلف لده م ضرره شهر بالفاع والتخفيف سيفآ اى مده على مسلم قصدا فنله ليلا او نهارا في مصر أو غيره وفيه رمز الى انــه لم يجب قتله لعينه كا أن قتله الحربي لم بجي لمينه بل لاعلاء كلمة الله تعالى وألى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مو امكانه كان اثبا وهذا كله اذا لم يمكن له دفعه بغير القنيل كالتهديد والصياح والا فالفود عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والى انه أن لم يثبت شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيء ديانة كما في افرار الخلاصة او شهر عصاً ولو صفيرا عليه الانهارا في مصر فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فبه عهدا قتل به عند لي متيفة ره لأن الفوث ياءته فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلفا والنهار في غير المصر فانه لا ياحقه فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان مما ملبثا مبطئا في القطم واما أذا كان غير ملبث فيعتبل آن يدون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كافي آلهداية (ج

فَاصَابَ آدَمَيًا او مُسلمًا ظَنَّه صِدا او مربيًا وما جَرَى مَجْراه كَالنَّائِم مَفَطَ على آخر فَهَات كَنَّارَةٌ ودَيَّةٌ عليها وَفَى الْفَتْل بسبب كَعَنْر بئر ونعره دية عليها ولا أرْثَ اللَّا هُنَّا ونقصان الصَّبَى والأنُوثَةَ والرَّق والجنون والعبى والزِّمانة وكفر النمى ونقصان الاطراف هدر في القود ولا يقاد بملوكه ولومشتركا و بالولد وعبده وبهكاتب له وفا ووارثٌ وسيُّ ويسقط قَوَدُ وَرِثُهُ على آبيه ولا يُفَادُ الَّا بسَيْنِ ويَسْتُوفِي الكبيرُ قَبْلَ كبر الصَّفيرِ قَوَدًا لهما وفي قَنْلِ مُسْلِمٍ مُسْلَمًا ظَنَّه مُشْرِكًا عند الْتَفَاهِ السَّنَّيْنِ الكَّنَّارَةُ والدَّيَّةُ وَفَى مَوْتَ بِنَعْلِ نَفْهِ وزَيْد وسُبِعٍ وعَبَّةٍ ثُلث الدِّيَّةِ على زَيْدِ ولا شْ بِقَنْلٍ مُكَلَّف شَهَرَ سَيْنًا على مُسْلمِ أو عمًّا اللَّا نهارًا في مصر والدّية في ماله في غير مكلَّني والنبيةُ في قتل جَبَلِ صَالَ عليه رَبِعِبِ النَّوَدُ فيما دون النَّفس أن آمكَنَ المُما ثَلَةُ كَفَلْعِ البِّدِ من المَنْصلِ والرَّجْلِ

ومارِنِ الأَنْ والأُذْنِ وكلِّ شَجَّة بَكن فيها الماثلة وعين قائمة ذَهَبَ ضَوْلِهِ اللهِ عَبْدُ على وجَهْه قُطْنُ رَطْبٌ وتفا بل عينُه عرا آت مُعَمَّاتَ لَا أَن قُلُمَتْ ولا في عظم الَّا السَّنَّ فَتُقْلَعُ ان قُلْمَتْ وتُبْرَدُ ان كُسرَتْ ولا بَيْنَ رَجُل وامرأة وحُر وعَبْد وعَبْدَيْن والجائنة واللَّمَان والنَّكَر اللَّا من المَشَنَة ونُميِّرَ المَجْنَى عليه ان كانت يُلُ القَاطِع نَافَصَةً أو الشَّجَةُ نَسْنُوعُ مِنْ مِن قَرْنَى المَشْعُوجُ لا الشَّاجِّ ويسقط القَوَدُ بِمَوْتِ الفَّاتِلِ وبعَنْو وَلَى وصُاْحه وللبَّاق حصَّةً من الدّية ويقتلُ جبعٌ بنرد وبالعَكْس فان مَضَرَ وَلَى وامد قُتلَ له وسَفط متَّ الباقين ولا يفطع يَدَ ان بيد ويُفَادُ عبد افَرَ بفود ومن رَمَى عَبْدًا فَنَفَلَ الى آخَرَ فَهٰانَا يُفْتَصُّ للاوَّل وعلى عافلَته الدَّيَّةُ للنَّاني ومن قَطْعَ فَعَنَى مَن قَطْعه فَهَاتَ منه ضَبنَ قَاطَعُه دَيْمَه وَلو عَنَى من الجنابة او عن النَّطْع وما تَعْدثُ منه فهو عَنْو عن النَّفس

ا أى شَج رجل رجلامو ضعة منى وجب النصاص والشجة طولها مندار شبر مثلا وراس المشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه وراس الشاج عظيم لا يستوعب الشجة وهى شبر ما بين قرنيه فالشبر الذى لحق المشجوج اكثر مها يلحق الشاج فالمشجوج بالخيار ان شاء اقتص وان شاء اغذ الارش (شرح وقايه)

 ويقتل جهم بفرد أى بقتلهم الفرد بالسلاح لورود الاثر في ذلك ونيه اشعار باشتراط الجرح الصالح لزهوق الروح من الكل حتى يكون الكل فانلا على الكمال فلو اعانوه عليه باعو الامساك والاغذ ليس عليهم القودكا في الراهدي وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بعديد عبدا وجب الدية عليها منا صفة كا في قاضيخان والأولى ان يعرف الجمع بلام المهد فانه لو قنل فرد اجمع واحد منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود اصلاكا في جواهر الفقه وغيره وبالعكس بأن يقتل فرد جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهوق لا ينجزى فيصير الكل اخذا بعقه (ج)

فَالْهَطَاءُ مِن ثُلُثِ مَالِهِ وَالْعَبُ مِن كُلِّهِ وَالْقَوَدُ يَثْبُتْ بِدَأْ
للورثة لا أَرْثًا فلا يصبر المدهم غَصْبًا عن البقية فلو اقام حُبَّةً بقتل آبيه غَائبًا اخوه فعضر يعبدها وفي الخطاء والدين م م م الله الرّمي لا الوصول فَتَجَبُ الدّينَةُ على مَن رَمَى مُسلبًا فارتَد فَوصَل ه

كتاب الديات

الدّية من الدّهب الله دينار ومن النفّة عَشَرَة الآن درهم ومن الإبل مائة وهذه في شبه العَبْد ارْباع من بنت مَنافس وبنت لَبُونٍ وهنة وهن الهنالله وفي الخطاء المناس منها ومن ابن مَنافس وكفّار نهما عَنْف رقبة مُومنة فان عَبَرَ صام شَهْر بْن ولا وصح رضيع المن ابويه مُسلم لا الجنين وللم المربي ما للرجل في النّفس وما دونها والدّمي كالمُسلم فني الأنني والمَشَفة والعَنْل واحْدى المَواس واللّسان ان مَنْع فني الأنني والمَشَفة والعَنْل واحْدى المَواس واللّسان ان مَنْع فني الأنني والمَشَفة والعَنْل واحْدى المَواس واللّسان ان مَنْع

و عند بالحنا بات لكونهام وجبة للديات فهي أجزية لهاجهم دية محذوفة الفاء كالمدة مصدر ودى القائل المفتول اي اعطى وليه المال الذي بدل النفس ثم قبل لنفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الاطراف من الأرش وقد يطلق الأرش على بدل النفس ومكومة العدل وأغا جيعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضهار الذي يشير الى المني المصدري الذي يبعث في الفن عنه الى ما يومند من الجانى في شبه العبد والخطاء والجاري عجراه من المال فقال الدية الخ * (ج) * كتاب الديات الدية في الشرع الم للهال الذي هو بدل النفس لا تسبية للبغمول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية (ايضاع الاصلاح)

ا وَلَا فُود فِي الشَّجَاجِ الآفِي المُوضَّعَةِ هي ما توضع العظم اي نظهره عمداً هذا رواية المسرن عن الي منسة رميهما الله تعالى وقال عمد ره في الاصلوهو ظاهر الرواية بجب القصاص فيها قبل الموضعة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه أذ ليس فيه كسر العظم ولا خرف هلاك غالب فيسبر غورها بمسبار ثم ينغل مديدة بقدر ذلك فيقدر بها مقدار ما قطم فيتعقق استيفاء القصاص كذافي الهداية وفي التبيين وهو الاصم وفيها خطاء نصف عشر الدية وفي الهاشمة هي التي تكسر العظم عشرها والمنقلة هي الني تحول العظم بعد الكسر عشرها ونصفه والآمة هي التي نصل الى ام الدماغ وهى الجلدة التي فيها الدماغ والجايفة هي الجرامة التي وصلت الى الجون ثلثها وفي جايفة نفذت ثلثاها الانها بمنزلة جايفتين والحارصة هي التي تعرص الجلد اى تخرشه والدامعة هي التي تظهر الدم كالدمم في العين ولا تسيله والباضعة هي التي تبضع الجلد اى تقطعه والمتلاحمة هي التي تاغذ في اللحم والسبعاق هي التي نصل الى السمعان اى جلدة رفينة بين اللحموعظم الراس (ايضاح الاصلاح)

ادا ً آكْثَر الْحُرُوف واللَّعْبِيَّة وشَعْر الرَّأْسِ كُلُّ الدَّبَّة كما في اثْنَيْن مبًّا في البِّدَن اثْنَان وفي احدهما نصْنُها وفي اثْنَار العينين وفي المدهما ربقها وفي كلّ أصبع عُشْرُها وفي مَنْصَل غير الابهام ثُلثُه وفي مَنْصَلَه نصنُه كما في كل سن وكلُّ عُضُو دَهُ مَن نَفْهُ بِضَرْبِ ففيه ديتُهُ ولا قُودَ في السَّعاج الله في المُوضيَّة مَّدُ اللهَ اللهِ عَطَاءً نصنُ عُشْرِ الدّيةَ وفي الهاشمةَ مُشْرِها والمُنَقِلة عُثْرُها ونصفه والآمَة والجائنة ثُلثُها وفي جَائِفَة نَفَلَتْ ثُلثَاها والحارصة والدَّامعَة والدَّاميَة والبّاضعَة والمُنكَلاعمة والسَّمْعان مَكُومَةُ عَدْلِ فَيُقَوِّمُ عَبْدًا بِلاهٰذَا الأَثَر ثم معه فقدر التَّفَاوُن بين النيبَتَيْنِ من الدّية هو هي وبه بِنْتَي وفي أَصَابِع بَد مع نصْ السَّاعد نصْنُ دية وحُكُومَهُ عَدْل والكَنَّ تابع والعبرة للأصابع وفي أصبَع زائدة وعَيْن صبي ولسانه وذكره مُكُومَةُ مَدْل لُو لَم يُعْلَمُ الصَّعَّةُ بِهَا دَلَّ عَلَى نَظَّرَه وكَلَّامِه وحَركَة

ومن ضرب ولو زونجا بطن أمرأة ولو زوجة تجب غرة بالتنوين خمس ماءة درهم مقيقية اوحكمية كما اذا كانت فرسا او امة او عبدا قيمته تلك فاى ادى اجبر على القبول وانها سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشيء اوله كما في الطهيرية وفيه اشعار بانه لا يجب به الكفارة كافي الذخيرة وفي رواية تجب كا في المهادي والافضل ان يكفر و يستففر لانه ارتكب مخظورا كما في البداية على عاقاته اي عاقلة الضارب لا عليه وفي رواية عليه كما ياني (ج) ۲ فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فلت لا يلزم لان في العادة فيمة الفلام زايدة على نيمة الجارية بكثير متى ان قومت جارية بالف درهـم يقوم الفلام الذي مثلها في الجنس بالفي درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكرا لا يكون اقل من قيمته أن كان أنثى (شرح وقاية)

مطلب من أحدث مطلب موطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض فير مماركة فهى باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني ره كما في العمادي (ج)

عم بضم الجيم وسكون الرا وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل قيل معناه البرج وقيل الميزاب وقيل جنع بخرج من الحايط للبناه عليه كافى المفرب (ج) ذَكرِه و لا يُفادُ الا بَفْلَ بُرْه و عَبْلُ الصَّبِي والمَعْنُونِ غَطَاهُ وعلى المافلة الدية بلا كنارة وحرمان ارْثِ ومن ضَربَ بطن امْرَأَة نجب غُرَّة غمس مائة درهم على عافلته ان اَلْقَتْ مَيْنًا وعُرَّةٌ ودية ان اَلْفَتْ مَيْنًا فانتَ الله مُ ودية الله الله فنظ ان مائت فالفت مَيْنًا ودينانِ ان مائت فالفت مَيْنًا وفي فاربه فالفت مَيْنًا فهات مائت وفي جنين الآمة نصف عشر فيمنه في الذّكر وعشر فيمنه في

الأنثى وما استَبانَ بعضُ خلقه كالنَّامِ وضبنَ الفُرَّةَ عاقلةُ امراَّةً

أَسْقَطَتْ مَيِّمًا عَبْدًا بِنَواه او فعل بلا ادْنِزَوْجِها ﴿ فصلل

من آمْدَتُ في طَرِيقِ المَامَّةِ كَنَيْهَا او مِيزَابًا او جُرْصَّاً او

دُكَّانًا وَسِعَهُ ذلك ان لم يُضِرَّ بالنَّاسِ ولكلِّ نَقْفُه وفي غَيْرِ

نَاهَ لِا يَسَهُ علا اذْنِ الشُّرَكَا وضَمِنَ هاقلته ديَّةَ من مَاتَ

بِسُقُوطِها كَمَا لَو وَضَعَ حَجَرًا لَو مَفَرَ بِئُرًا فِي الطَّرِيقِ فَتَلَقَ

والولى والوصى والمكانب والعبد التاجر * منن الجامع وابي المكارم * وال الطفل والوصى أه وفايه واصلاح ومتن البرجندي والشهني وعلى القاريء وولى الطفل والوصى النح في بعض

م وان طلب النقض بالضم أحد الشركاء في حايط مايل أو حفر احدهم بدرا في دار مشتركة بلا اذن الباقي وتلني شيء بالسقوط فالضمان عند للنفس والمال بالحمة للعايط والدار فان كانوا ثلثة ففي الحابط ضبن ثلث المال والعاقلة ثلث الدية وفي العفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعد الافى المصتين لشريكيه وضهدن هندهها النصف في المسئلتين لأن التلف قسمان معتبر وهدر *(ج)* فانقيل الواحد من الشركاء لا يقدر ان يهدم شيئًا من الحابط فليف يصم الطلب منه اجبب بانه ان لم يتمكن من هدم نصيبه يتمكن من اطلاحه بالمرافعة الى الحكام وبه يحصل الفرض لأن المنصود ازالة الضرر باي طريفكان (ش * وعلى الفارى * ودرر)

مطلب ضمن الراكب

به نَنْسُ لا ان ماتَ جُوعًا او غَمًّا وان تلف به بَهيبَةٌ ضَمنَ هو ان لم يأذن به الامام ورَبُّ حايْط ما يْل الى طريق الفامَّة وَ طَلَبَ نَقْضَه مسلمٌ او ذمَّنُّ مبن يَمْلكُ نَقْضَه كالرَّاهن بعك رَ هْنه وولى الطُّفل والرَصيّ والمُكانّب والعَبْد النّاجر فلمْ بَنْنُضْ في مُلَّة يَمْكُنُ نَقضُه ضَبَّن مالاً تَانَى به وعاقلتُهُ النَّفسَ الْأَمن مُلب قَبْاعَ وقَبَضَهُ المُشْتَرى فَسَقَطَ او طَلَبَ مَنْ لا يَبْلَكُ كالمُودَع ونعوه وأن مال الى دار احد فله الطُّلَبُ وان بَنَّى مائلاً ابدراً عُدِنَ بلا طَلَبِ وان طُلب احدُ الشَّرَكَاء او مَنر في دار مشتركة فالضَّانُ بالحمَّة ﴿ فصل ضن الراكب ما انْلَقَهُ دَابَّتُهُ لا مَا نَفَعَتْ برجْلها او ذَنَبها او نَلْفَ بهارَاثَتْ او بالنَّ في الطَّربِي سائرة او أَوْفَنَهَا لذلك او اصابَتْ مَصاةً او حَبَرًا صَفِيرًا او المره فَنَقَاأً عَيْنًا وضَمِنَ بالكَبير والسائقُ والقائدُ كالرَّاكب اللَّ ان الكَفَّارَةَ عليه فقط وان اصطَدم فأرسان

ضَبنَ عافلةُ كُلّ ديةَ الآخر وان أرْسَل كلبًا فَأَصَّابَ فَى فَوْره ضَبنَ ان ساقه وفي الطُّبْر والدَّابَّة المُنفَلَقة لا وان اجتبع الرَّاكِبُ والنَّاعْسُ ضَمِنَ هو منَّى النَّفْعَةَ وبجب في فَقاأ عَبْنِ شاة النصَّاب ما نَفَسَ وفي عين البَفَرَة والجِّزُور والمار والبَفْل والفَرَس رُبعُ النبية ﴿ فصل ان بَني عَبْدُ غَطَا اللهُ وَهُ مَيْدُه بها لَو ْ فَدَّاه بِأَرْشِها حالاً فان وَهَبه او باعه او أَعْتَقه او دَبَّره او اسْتَوْلَدَها ولم يَعْلَمُ بها ضَبنَ الاقلُّ من فيبته ومن الأرش وان عَلمَ فَرمَ الأرشَ ودية العبد فيمنّه فان بلفتَ هي دينةَ الْمُرّ ونبيهُ الأمَّةَ ديَّةَ الْمُرَّة نفص من كلّ عَشَرَةٌ وفي الفَصْبِ قيبته ما كَانَتْ وما قُدرَ من ديّة الدّر قُدّرَ من قيبته وفي فَقام عينَى عبد دَفَعه سَيُّه و أَغَلَ قيمتَه او أَمْسَكُهُ بلا آهْن النُّفْان ان جَنَّى مُكَبِّر او أمُّ وَلَد ضَمِنَ السَّيْلُ الاقلَّ من قيمته ومن الأرش فان جَنَّى أُخْرَى خَارَكَ وَلَى النَّانيَة

وفاية عبن بنرة جزار وجزورة (شرح وفاية) وفى ففاء عبن نعو البندر والجزور أى ما أعد من البعير للمحر (ج وفى ففاء عبن البنرة وعبن الجزور أى بنرة النصاب وجدزوره (شهنى وعلى القارى)

مطلب النجنى عليه من المر ودية العبد النجنى عليه من المر العبد خطاء قيبته وكذا دية الامة فيبتها فتجب نلك الفيبتان على العاقلة ان لم تبلغا دية المربين فان بلغت قيبة العبد او جاوزت هي دية المرة قيبة الأن درهم وبلغت فيبة الأن درهم وبلغت فيبة الأن درهم نقص من كل من الفيبتين اظهارا لفضيلة المر على العبد عشرة من الدراهم بالنص هند الطرفين وعنه في الامة خبسة الأن الخبسة دراهم كا في المحيط والنبر تاشي وغيرهما (ج)

وَلَّى الْأُولَى في قيمة دُفعَتْ اليه بقضاء اذْ لَيْسَتْ في جنااياته الَّا قيمة والمدَّة وَاتَّبَعُ السَّيْلَ او ولَّى الاولى ان دُفَعْتْ بلا قَضَاه ومن غَمَبَ مَبيًا مُرًا فَهَاتَ معه فُعِأةً او بحمى لم يَضْنَ وان مَاتَ بِصَاعِنَة او نَهِشْ مَيَّة ضَبنَ عَافَلَتُهُ الدَّبَةَ كَمَا فِي صَبيّ أُودعَ عَبْدًا فَقَتَلَهُ وان أَنْلَفَ مَالًا بلا ايداع ضَمنَ وان أَنْلَفَ بعده لا ﴿ فصل مَيْنُ به جَرْحُ او الْتَرُ مَرْب او عَنَقَ او خُرُوجُ دم من أُذْنه او عَيْنه وُجِكَ في عَلَّه او آكْثُرُهُ او نصفُه مع رأسه لا يُعلمُ فَائلُه وادَّمَى وَليُّه الْقَتْلَ على آهْلها او بعضهم مُلَّفَ غَمْسُونَ رَجُلًا مُرًّا مُكَلَّفًا منهم يَخْنَارُهُم الوَلَّى بالله ما فتلناه ولا علمنا له فاتلاً لا الوَلَّ ثم قُضَى على أَهْلها بالدّية وان ادَّةَى على واحد من فَيْرهم سَقَطَ القَسامَة عنهم فان لم يَكُنْ فيها كُرّر الحلفُ عليهم الى ان بتم ومن نَكلَ مُبسَ حَتَّى يَعْلَنَ لا ان خرج النَّم من فيه او دبره او ذكره

مطل_ القسامة

ا فصل ميت مبتدا فانه موصوف خبره حلى وهو اعم من الرجل والمراة والحر والعبد والكبير والصغير ولو سقط نام الخلق واما ناقصه فلا شيء فيه كما في الكافى وذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا في محلمة فيلا فسامة ولادية به جرح اى جراحة او اكثر من فعل آدمى أو اثر ضرب أو عصر الحلق أو به خروج دم من أذنه أو عينه فانه من فعل ادمى ولذا لم يفسل أن وجد في المعركة هكذا (ج)

ا ضبن عاقلته ديته مكذا في الوقاية
 والشبني وعلى القارى والاصلاح

على أهل الاراضى الخطة أى على
 ملاكها القدماء وهى بالكسر فى الأصل
 ما اختطه الامام أى أفرزه وميزه من
 أراضى الغنيمة وأعطاه لام كيا فى
 الطلبة (ج)

م وفی دار مشترکه علی النفاوت بان کان نصفها لرجل وعد رها لرجل وباقیها لاخر فالتسامة علی عددالرؤس لان صاحب القلیل براهم صاحب التدبیر فکانوا سواه فی النصیر (شهنی وعلی القاری)

وفى فنيل على دابة يَسُو فَهَا رَجُلٌ فالدّية على عافلته والرّاكبُ والفَّائِدُ كالسَّائِقِ وعَلَّى دابَّةً بين فَرْيَتَيْنَ على اقربهما وفي دار رَجُل عليه النَّسٰامَةُ ونَّدى عافلتُهُ ان ثُبَتَ انها له بالحجَّة وعافلةُ ورثته ان وُجِلَ في دار نَفْسه والقَسامَةُ على أهل العُطّة دُونَ السَّكَانِ وَالْمُشْتَرِينِ فَانَ بَاعِ كُلُهُمْ فَعَلَى الْمُشْتَرِينَ وَفَى دار مشتركة على عَد الرُّؤس وفي الفلك على مَن فيه وفي مَسجد محلة على اهْلها وفي يُون مَهْلُوك على المالك وفي غير مملوك والشَّارع والسَّجْن والجأمع لا فَسَامَةَ والدِّيةُ على بيت المال وفي بريَّة لأعمارَةَ بقربها أو ماه يَمرُّ به هَدَرُ ومستَعلَنُ قال قَتَلَهُ زَيْدٌ مَلِنَ بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد وبطل شَهادَهُ بعض آهل العَمَلَّة بقَتْل غيرهم او واحد منهم وَفِي رَجُلَيْن فِي بيت وُجِدَ اعْدُهما فَتَيلاً ضَمَنَ الآخُر دبَنَّهُ وَفِي قَنْيِل قَرْبَة امراءَة كُرَّرَ الملفُ عليها وتَدي عاقلتها ١

ا فصل العاقلة صفة غالبة من العقل الدية كما قال ابن الأثير او جمع عاقل وهو الذي يغرم الدية لأنها تعقل الدماء اى تمسك من ان تراق كا في الطلبة فان اصل العقل الامساك وفيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية المل الديوان بالكسر ويفتح وهو العطاء كا في القاموس وقال البيهقى العطاء كا في القاموس وقال البيهقى في الازاهير انه في الأصل موضع في الازاهير انه في الأصل موضع ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعنى ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعنى مطلب المعاقل

م وحيه عطف على قوله اهل الديوان الى العاقلة قبيلة الجانى *البرجندى* والعاقلة حيه اى قبيلتملن ليس منهم اى من اهـل الديوان وضبير حيـه وقال قاضيغان اذا لم يكن القاتل في الديوان فعقل قتيله على عصبته من النسب وان لـم يكـن له عصبة فذكر في الجامع والزيادات ان عقله في بيت المال وبه اغذ الصدر الشهيد (ابو المكارم)

فصل العافلة اهل الديوان لبن هو منهم بُؤْخَذُ من مَطلِّاتهم حين غَرَجَتْ وحيَّهُ لبن ليس منهم يؤغَّذُ من كلِّ في ثَلْثَ سنينَ ثَالْنَهُ دَرَاهمَ او آرْبَعَهُ وان لم يَنْسعُ الْحَيْ ضمّ اليه أَقْرَبُ الأَمْيَاء نَسَبًا الْأَقَرْبُ فالأَقْرَبُ والبَّاق على الجانى والفاتل كاءدهم وللمعتنى منَّ سَبِّده ولَمَوْلَى المُوالاتِ مَوْلاهُ وميه والمعتبر في العجم أهل النَّصرة حواء كانت بالحرفة أو غيرها ومن لا عاقلةً له يُعطَى من بَيْت المَّال ان كان والَّا فعلى الجاني ويَتْعَمَّلُ العافلة ما يَجُبُ بَنَفْسِ القَنْلُ لا ما يجب بصاِّعِ او افرار لم يُصَدِّفُه العاقلةُ وعبد سفط فَوَدُه بشبهَ او فَتْلُ ابنه عَمْدًا ولاجناية عبد او عمد ومادون أرش الموضعة بل الجاني

كتاب الأكراه

هر فعل يُوقعه بغيره فَينُوتُ رضاه او يَنسُكُ اغْتَيَارُهُ مع بِقَاه

آهْليَّته وشرطُه قُدْرَةُ الحامل على ايقاع ما هَدَّد به سُلْطَانًا

کان

راعلم ان هدن المختلف باختدلاف الناس فأن الاردال ربها لا يغنبون بالضرب اللين لا يكون اكراها في حقهم بل الضرب اللين المبرج وكذا الحبس الا ان يكون حبسا مديدا يتضجر منه والاشراف يفتمون بكلام فيه خشونة فمثل هذا يكون اكراها لهم (شرح وقاية) نقل عنه الشمنى وعلى القارى)

كَان او لمَّا وخَوْفُ الفاعل العِفاعَه وَكُونِ المِكرَ • به مُثْلَقًا نَفْسًا او مُنوًا وهو الهاجي أو مُوجِبًا فَهًا يُعْدُمُ الرَّضَاءُ والفَاعَلِ مُهْتَنَعًا عَبًّا أُكْرِهَ عليه قبله لَحَة أو لحق آخَرَ أو لحق الشُّرع فلو اُڪُرهَ بالمُاعِيَّ او غيره على بيع او نيوه او افرار فَسَخَ او آمْضَى ويَمْلكُه المُشْتَرى ان قَبَضَ نَبَصَحٌ اعْنَاقُه ولَزِمَهُ فَبَمْنُه فان قَبَضَ ثَمَنَهُ أَو أَسْلَمُ طَوْعًا نَفَلَ وَعَلَ بِالمَاجِئُ ثُرْبُ الْخَسْ واكُلُّ المَيْنَةَ ونعوه حنَّى ان صَبَرَ أَنَّمَ ورُخَّصَ به اظهارُ الكُفْر مُطْمَئَنًا قلبه بِالايمان وبالصِّبْرِ أُجِرَ واثْلانُ مال مسلم وضَمنَ الْمَامُلُ لَا قَتْلُهُ ويُفَادُ هو فقط وصح نكامه وطلاقه وعثقه ورجع بقيمةَ الْعَبْد ونصْف المُسَمَّى ان لم يَطَأُ ونَذْرُه ويَمينُه وظهارُه ورَجْعَتُه وايلاؤه ونبئه فيه واسلامُه بلا قَنْل لَوْ رَجَعَ لا الْبراؤه وردَّتُهُ وان زنَّى مُنَّ الا اذا أَكْرَهَمُ السُّلطان ١

اى الفاعل ولو هدد بغير الملجى،
 لان النكاح مما يصح مع الهزل وفى
 الاكتفاء اشعار بانه لو اكره بها زاد على مهر المثل لم يجب الزيادة كا فى الذخيرة (ج)

كتاب الجر

هو مَنْ فُلْد الفَوْل وسَبَبُه الصَّفَرُ والْجُنُونُ والرَّقُ وضَمِنوا بالنعل وأُخَّرَ الى العنْق الافرارُ بهال وعُجَّلَ بَعَكَ وَفَوَد ولا يعَجِرُ بَسَفَه وفَسَقَ وَدَيْنَ وَهَجِرَ مُفْتَ مَاجِنٌ وَطَبِيبٌ جَاهَلٌ ومُكارِ منلسٌ واذا بَلَغَ غَيْرَ رَشيب لم يُسَلِّم اليه مالُه حتَّى يبلغَ خَمسًا وعشرينَ سَنَةً وصِّ تَصَرُّفه فَبلَهُ وبَعْلَ مِسْلُّم بلا رُشْ وَحَبِسَ القَاضِي المَدْيُونَ لدَيْنه وقَضَى دَرَاهمَ دينه من دَراهمه ودنانيرَه من دَنانيره وباعَ كلًّا لقضا الآخر الاعرضَه وعَقَارَهُ وَمِنَ أَفْلَسَ ومعه عَرْضَ شَرَاه فَبَايِعُه أُسُوةٌ للفَرَ مَا وَ بِلَوغ القُلَّام بالاحْتلام والاحْبال والانزال والجَّارية بالاحْتلام والمَيْض والحَبَلَ فان لم يُوجَدُ فعين يَتُمَّ لهما خمس عَشَرَةَ سَنَةً وبهيفتى و اَدْنَى مُدَّنَّه له اثْنَتَى عَشَرَةَ سَنَةً ولها نسعٌ فَصَّفًا حينتُك ان انرابه ﴿ فَصَـــلَ الاذْنُ فَكُّ الْحَبْرِ واسْفَاكُما الْمَقَّ نُمَّ

ا وضينوا أي الصغير والمجنون والعبد المنفق أي باتلاف مال الغير لان في ضهانهم احياء الحق المبتلف عليه في المحمل المعصوم وهذا بالاتفاق (شهني وكذا في على الفاري)

به يفتى لقصور اعبار اهل زماننا وهذا عنده وعن ابى بوسف ره حين نبت له العانة ونهد لها اللهى واما عنده فعين يتم لها سبع عشرة سنة وفى رواية تسع عشرة فى الناسعة عشرة وفى رواية خسس عشرة وفى رواية خسس عشرة وفى رواية خسس عشرة للفلبة على اهل لان خبس عشرة للفلبة على اهل الزمان والبواقى لزيادة الاحتياطكا فى البضرات وفيره (ج)

س فصل الماذون هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها بدله كتاب الماذون الله كتاب الماذون كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة فى الكرمانى يقال هو ماذون له وهى ماذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب اللذن لغة اعلام باجازة ورخصة فى الشىء (ج)

يَنْصَرَّفُ العَبْكُ لنفسه بِأَهْليَّتُه فلم يَرْجِعْ بِالنَّهْكَةَ على سَبِّك، ولو أُذِنَ بومًا فهو مَأْذُونُ الى ان يَعْجُرَ ولو أَذَنَ في نَوْعٍ عَمَّ اذْنُهُو يَثْبُثُ صَرِيعًا و دَلَالةً كَا اذار الله آه سَيَّكُ بَبِيعُ و يَشْنَرَى وسكت فيبيع ويشترى وآلو بفَبْنِ فَاحْشِ وَيُوَكِّلُ بِهِمَا وِيَرُّ هَنُ وَبَرْ نَهَنُ عنانا ويَدْفَعُ المال ويَأْمُنُهُ مُضَارَبَةً ويَسْتَأْجِرُ ويُوجِرُ نُفْسه ويُقرُّ بَوَدَيْعَةَ وَغَصْبِ وَدَيْنِ وَلُو بِعِنْ الْحَجْرِ وَيُهْدَى طَفَامًا يَسِيرًا ويُضِينُ مَنْ يُطْعِمهُ ومن يعاملهُ وَيَعُطُّ مِنِ النَّمَنِ بِعَيْبِ قَدَرًا عُهِلَ وَلا يُزَوَّجُ ولا يُكَانِبُ وَكَلَّ دَيْنِ وَجَبَّ بِنْجَارَةِ او بها هو فى مَعْنَاهَا كَفُرْم وَديعة وهَصِ وَاَمَانَةَ جَعَ*كَ*هَا وَعُثْر وَجَبَ بَوَ لَمْنَ مَشْرِيَّة بعد الاسْتَعْفَاق يتعلق برَقْبته فيباعُ فيه ويُفْسَمُ ثْمَنُهُ بِالْحَصَصِ وَبُكْسِهِ مَصَلَ فَبْلَ الدُّيْنِ أَو بِهِ وَبِهُمَّ انَّهُبَ لا بِمَا أَخَذَهُ سَيْدُه قَبْلَ الدُّيْنِ وَطُولِبَ بِمَا بِقِي بَقْدَ عَنَّقِه اللَّهِ الدَّرويجِ ليس في معنى النجارة

ربوك الاستعقاق ظرن وجب فان هذا العقر وان وجب بسبب الوطي الآ انه مستنب إلى الشراء ولذا سقط عنه الحد فيكون في حكم الشراموامترز به عما وجب عليه بالنزويج من المهر كذا في الكرماني (ج)

والسَّبِدِ أَخْنُ عَلَةً مثله مع وجود ديْن والبَّافي للهُرّ مَاه ويُنْحَجِّرُ ان اَبِنَى اَوْ مَاتَ سَيْدُه او جُنَّ مُطْبِقًا او لحق بدار الحَرْب مُرْ نَدًا او مُجرَ عليه بشَرْط آن يَعلم هو واكثرُ آهْل سُوقه والأَمَةُ أَن استَوْلَدَهَا وضَمنَ فيمتَّهَا للفَريم ولُو شَملَ ديَّنُهُ مالَه ورَ فَبَنَّه لم يَمْلَكْ سَيَّدُه ما معه فلم يَعْنَى باعْتَافه ويَبيعُ من سَيْده بالقيمة وسَيْدُه منه بها او بَاقَلَّ فان باعَ بَاكْثَرَ نقض او خَطَّ الفضل و بطل تَهَنُّه ان سَلَّمَ مبيعَه قَبْلَ قَبْضه وله مبس مبيعه لتمهم وصح اهنافه مديونًا وضَمِنَ سَيْلُه الآفَلُّ من فيهنه ومن دَيْنه ولو الْنُتَرَى وباعَ سَاكنًا عن ادْنه وحَجْره فهو مَأْذُونٌ ولا يُباعُ لدَينه الا اذا أَفَرَّ سَيِّكُ باذْنه وتصرُّف الصَّبيّ ان نَفَعَ كالاسْلام والأنّهاب صَّعّ بلا اذْن وان ضَرَّ كَالطَّلَاق والعنَّاق لا وَّأَن أُدْن وَمَا نَفَعَ وضَّرَّ كَالَّمِيع والشَّرَّاه مُلِّقَ باذْن وَليَّه بشَرْط آن يَعْفلَ البِّيعَ سَالبًا والشَّراء جالبًا

و وأن أذن الصبي من قيل الولى بذلك التصرف لأن الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز هـنه النصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصام الابتداء العند صح كما اذا قال يعده اوقعت ذلك الطلاق او العناق فانه يقم كما في جامع الصفار والى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والرصى والقاضي لان فيها ضرراله ويستثنى مواضع الضرورة من فواعد الشرع والدالو تعنق ماجة الى الطلاق او العناق من جهنه لد فع الضرر صم ذلك منى أنه أذا كان عمويا وغاصبته امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا مند بعض اصعابنا واذا كانب وليه نصيبه من هبد مشترك بينه وبين فيره واستوفى بدل الكتابة فقد صار الصبي معتق نصيبه ولذا ضهن قيمة نصيب شريكه ان كان موسيرا كما في اصول السرخسي ره (ج)

رب الله اَبُره ثُمَّ وَصِيَّه ثم جَنَّه ثم وَصِيَّه ثم الفَاضِي او وَصِيَّه مِ الفَاضِي او وَصِيَّه مِ الفَاضِي اللهِ وَصِيَّه

وَلُو افَرَّ بِهَا مِعْهُ مِن كَشْبِهِ او ارْثُهُ صَمِّح ﴿

كتاب الوصايا

هَى اِلْجَابُ بعد المُونِ ونُد بَتْ بافلٌ مِن النُّلْثِ عند غنى

ورثته واسْتُفْنَاتِهم بِحَصْبَهم كَثَرْكِها بلا احدهبا وصَحََّتِ لَاحَبْلُ

وبه ان وَلَدَت لاقلً من مُدَّنه من وَفْتها وهي والاستثنَّا في

وَصَيَّهُ بِأَمَةٍ الَّا مَنْهَلَهَا ومن الْمُسْلِمِ للنَّامِّي وبعكسه وبالثلث

للأَجْنَبِيِّ لا فِي آكْثَرَ منه ولا لِوارِثِه وَفَاتِلِه مُبَاشِرةً الَّا بِاجَازَةِ

وَرَثَتِه ولا من صَبِيٍّ ومُكَانَبٍ وَان نَرَكَ وَفَاءً وفُدِّمَ الدَّيْنُ

عليها ونُفْبَلُ بعد مَوْنه وبَطَلَ فَبُولُهَا ورَدُّها في مَيْونه وبه

يَمْلُكُ الَّا اذا مَاتَ مُوصِيه ثم هو بلا قَبُولِ فهو لوَرَثَته وله

ان يَرْجِعَ هنها بِنَوْلِ صَرِيحِ او فعلِ يَنظُعِ مَنَّ البَّالِكَ عنه

كَبَا مر اللهِ يَزْيِدَ فِي البُومِي بِهِ ما يَبْنَعُ تَسْلِبَهِ اللهِ هَ كُلْتَ

هى أى الوصية لفة أسم من الأيصاء والوصاية حالوصاة بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والمصدت أى فرضت ألى زيد لعمرو بكذا فهو موصى ويقال له الموصى اليه وعمرو موصى له والهال موصى به ويقال له الموصية كما فى النهاية والقاموس (ج)

المحل اى لها فى بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لها فى بطن دابة فلان لينفف عليه صح كا فى شرح الطحاوى وغيره وفى الاحتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انها شرط لتهلك الموصى له بالموصى به كا فى النهاية وسيامنى الاشارة اليه فبن الظن انها لا تصح بدونه (ج)

س يقطع عنى المالك عباً غصب منه كما مرفى الفصب من ان انخاذ الفاصب الحديد سيفا أو الصغر آنية يقطع عنى المالك عن الحديد والصغر لان الفعل اذا اثر في قطع ملك المالك فلان يؤثر في المنع أولى وكذا إذا خلط الموصى به بغيره يحيث لا يمكن تهيزه *(ش)* وكذا في على القارى

السَّويق بسَّن والبناء وتَصُرُّف يُزيلُ ملكَه كالبَّيْع والهبَّة لا بفَسْل نُوْب ولا بجُمُودها ونبطل هبهُ المَريض ووَصيَّنُه لمن نَكَمَها بعدها كاڤراره ووَصَّيته وهَبَتْه لاْبنه كافرًا او هبدًا ان أَسْلَمَ او أُعْنَقَ بعد ذلك وهَبَهُ مُقْعَد ومَنْلُوج واَشَلَّ ومَسْلُول من كلّ ماله ان طَالَ مُدَّتُه ولم يُغَنَّى مَوْتُهُ واللَّا فمن تُلْتُه وان اجْتَبَعَ الوصابا قَكَم الفَرْضُ وان تَسَاوَتْ قُوةً قَدَّم مَا قَدَّمَ وَأَنَ أَوْصَى بَعِجِ أُمِّج عنه راكبا من بَلَدِه أن بَلْعَ نَفَقْتُهُ ذلك والَّا فين مَبْتُ تَبْلُغُ فان مانَ ماجٌ في طَريقه وأَوْمَى بالحَبِ عنه يعبُّ من بَلَده وفي وصيَّنه بثلَّث ماله لزيد وسُدُسه لآخَرَ ولم يُعِيزُ واينلَكَ وبثلته وكله ينصَّف وقالا يُربَّعُ ولا يُضْرَب المُوصَى له بأَكْثَرَ منَ النُّلُث عند ابي منينة ره الَّا في المُعَابَات والسَّعَايَة والنَّارَاهم المُرْ سَلَة وبمثل نَصيب ابَّنه صَّعَتْ وَبُنْصِيبِهِ لا * وَالْعَبَرَةُ بِعَالِ الْعَقْدِ فِي النَّصَرُّ فِي الْمُنْجَزِ

ر فمن ثلثه ای بعتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض منى صار صاحب فراش وعجز عن القيام عصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يضنه كالصياح وقال عمد بن سلمة ان كان لا يرجى برؤه بالتداوى فكالمريض والا فكالصير كها في العبادي وعن شمس الاسلام أنه في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق أن لا يخرج الى الدكان وفى المرأة أن لا تقدر على السطح وقال الفضلي المريض من لا يغرج الى موابح نفسه وعليه الأعتماد كمأ في الخلاصة والمختار انه من كان الفالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة الذخيرة (ج)

من لصق داره به ای بداره قیاسا كا قال ابو منينة وزفر ره لأنه عمني المجاور وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد علة استحساناً كما قالاً وفي رواية عنه لانه الجار عرفا كا في الاختيار وما روى ان مــق الجار اربعون دارا بمينا وشمالا وغلفا فضعيف كما في الكرماني وغيره والصحابح الأول كما في المضمرات وفيه الثارة الى ان المسلم والكافر والصفير والكبير والذكر والأنثى فيه حواء والى انه لا يدخل فيه القن والمدبر وام الولد لانسكني هوءلاء لا يضاف اليهم بغلاف المكانب فانه جار كما في الذَّفيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما (ج) مطل__ جارهمن لصق داره م واهله عرسه اي زوجته اعتبار اللعرف واللفة قال الفررى والأزهرى اهل الرجل اخص الناس به ولا أخص بالانسان من الزوجة كما في الكرماني وهذ اعنك وأما عندهما فكل من يعوله من امراته وولده والميه وعمه وصبى اجنبي يقوته في منزله كما في المفرب ولا يدخل فيه رقيقه كافي الاختيار (ج) س وفي الرصية بثمرة بسنانه أنهات الموص وفيه ثمرة جملة مالية له أي

للموصى له هذه الثمرة الذي فيه فقط

اى وليس له ما مدت بعدها ه (على

القارى وهكذا مفهوم الشمني)*

فان كان في الصِّمَّة فبن كلِّ ماله والآفبن ثُلثه والمُضاف الى مونه من الثلث وآن كان في الصعة ومرض صع منه كالصّعة واعنانُه وعابانُه وهبنُه وضانُه وصيةٌ ﴿ فَصــل جارُه مَنْ لَصَقَ به وصُّهُوهُ كُلُّ ذِي رَحْمٍ مَخْرَمٍ مِن عَرْسِهِ وخَنَّمَهُ كُلُّ زَوْجٍ ذات رَحْمٍ مَعْرُمٍ منه وَآهُلُهُ عَرْبُهُ وَآلُهُ اهْلُ بَيْنُهُ وَأَقَارِبُهُ وذُو أَنْسَابِهِ مَعْرَمًاهُ فَعَامِدًا مِن ذَوِى رَحِمِهِ الْأَفْرَبُ فَالْأَقْرَبُ غيرُ الوالدَيْنِ والوَلَدِ وَفِي والدِ زَيْدِ الذِّكَرُ والْأَنْشِ سَوَادْ و في وَرَثَنه ذَكَر كُانْنَيَن وفي بَني فلانِ الأُنثَى منهم * وَبَطَلَتْ الوَصِيَّةُ لَمَواليه فيبن له مُعَنَّقُونَ ومُعَنَّقُونَ وصَعَّت بَعَثَمه عَبن وَمُكْنَى دَارِهِ مُكَّةً مَعَيَّنَةً وَآبَكًا وَبُغَلِّنْهِمَا فَانِ خَرَجَتِ الرَّقَبَةُ من النُّلُث سُلِّمَتْ البه واللَّا فُسَّمَتْ الدَّارُ وَيُهَايَأُ الْعَبْدُ وَبَهُونَه في حَيْوة مُوصِيهِ تَبَطِلُ وبعد مَوْته يَعُودُ الى الوَرَثَة وبثيرة بُسْنَانِهِ ان مَاتِ وفيه ثمرةٌ له هذه فقط وان ضَمَّ اَبَدًا فَلَه

عَدْ مِمْ يَعْدُثُ كِمَا فِي غُلَّةً بُسْنَانِهِ وَبِصُونِ غَنْهَهِ وَوَلَدُهَا ولَبَنَهَا له مَا فِي وَقَتْ مَوْنه ضَمَّ آبَكًا اولا وَنُورِثُ بيعَةٌ وكَنيَسَةٌ جُعَلَنَا فِي الصَّحَّةِ والوَّصَّةِ بَجَوْل احديهما نَصُّ ﴿ فصــل ومَنْ أَوْصَى الى زيْلُ وقبل عنده فان ردَّ عنده رُدَّ والألا فان سَكَتَ فَهَاتَ مُوصِيهِ فَلَهُ رَدُّهُ وَضَلُّهُ وَلَزِمَ بَبَيْعٌ شَيْى. من النَّركَة وَّان جَهلَ به فان رَدَّ بعد مَوْنه ثم قَبلَ صَّح الَّا اذا نقَّد قَاض رَدَّه واللَّي عَبْد او كَافر او فاسف بَدَّلَهُ القاضي بِغَيرِه وَأَلَى مَبْدِه صَعَّ ان كان وَرَثَنَّه صَفَّارًا و أَلَّى عَاجِز من القيام بها ضَمَّ اليه غيرَه ويُبْقَى آمينٌ يَقْدرُ وأَلَّى انْنَبْنِ لا يتفرّد آمَنُهما اللَّا بشراء كفنه ونَّجَهيره والْعُصُومَة في مقوقه وقضاء دينُه وطلبه وشراء حاجة الطَّفل والانتَّهاب له واعتاق عبد عَيْنِ ورد وديعة وتنفيد وصية معينتين وجمع اموال ضايعة وبيع ما يخان تلفه و رصى الرصى وصى في ماله ومال موصيه

مطل_ ومناوصي

ا بدله أى بدل ايصائه القاض وجو با بغيره من الايصاء الى حر مسلم صالح لان العبد يجبر والكافر يعد واليه والفاسق يتهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لواعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق كانت الوصية ماضية لروال موجب التبديل كما في الاختيار والى أن هو الاه صاروا اوصيا ولذلك من الاايصا باطل واختلفوا في معناه فقيل انه سيبطل بابطال القاضى في فقيل انه سيبطل بابطال القاضى في غير العبد لعدم ولاينه فيكون باطلا غير العبد لعدم ولاينه فيكون باطلا وقيل سيبطل في الفاسق لان الكافر وقيل سيبطل في الفاسق لان الكافر وقيل سيبطل في الفاسق لان الكافر عالم والكافر (ج)

وَلَا يَبِيعِ رَضَّ وَلَا يَشْتَرَى الَّا بِهَا يُتَغَانِنَ فِيهِ وَيِدْفِعِ مَالَهُ

مضاربةً وشركةً و بضاعةً بعثال على الاملاء لا على الاعسر ولا

يُثْر ض وببيع على الكبير الفائب الاّ العقار ولاينجرُ في ماله ﴿

كتاب المنثى

مُ ذُو فَرْجٍ وَذَكَرٍ فَانَ بِأَلَ مِن ذَكَرٍ • فَنَ كَرُّ وان بأل من

فَرْجه فَانُثْى وإن بال منهما حُكمَ بالأَسْبَق وان استَو يَا فَهُشْكُلُّ

ولا يُعْتَبَرُ الكثرةُ فان بَلَغَ وام يظهر علامةُ احدهما فُهشْكُلُ

فان قام في صَنَّهِنَّ أَعَادَ وفي صَفَّهم يُعينُ مَنْ بَعِنْبَيَّهُ و مَنْ خَلْفَه

بعذائه وصلَّى بفناع ولا يَلْبُسُ مَريرًا ومَلْبًا ولا يَكْشِفُ مند

رَجُلٍ وامرَ أَةٍ ولا يَغْلُو به فيرُ مَعْدرَمٍ رَجُـلٌ او امدرَأَةٌ ولا

يُسَافِرُ بلا مَعْرَمٍ وَكُوهُ للرَّجُلِ والمِرَأَةِ خَنْنُهُ ويشترى آمَّةً

تَغْنُنُهُ ان ملك مالًا والله فسن بَيْتِ المالِ ثم تُبَاعُ وان

مَات قَبْلُ ظُهُورٍ عَالِه لم يُفْسَلُ وبيهم ولا يَعْضُرُ مُرَاهِقًا فَسْلَ

ا (نسخه) الآبا يتفابن الناس في مثلمه ش وعلى الفاري

م هو اى الخنثى لفة صفة بعن ف البضاف اى بيان الخنثى من الخنث بالفتع والسكون وهواللين والنكسر والفها للناء نبث ولذا لا بالحقها الف ولانون واغا لم يومنث لانه فير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كالخبر والمشكل اولانه على وزن البشرى مصدر (ج)

سير (ع) بعد الختن تباع الامة وجوبا ويرد ثبنها الى بيت المال للاستفناء عن ذلك والاكتفاء مشعر بانه لا يزوج عالمة تغتنه لان نكاح الموقوف لا يبيح النظر الى الغرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب الملواني الى انه بزوجها لانه ان كان المو والا فنظر المنكومة الى الناح لفو والا فنظر المنكومة الى الناح أن الامام يزوجه أمراة غنانة كما في الدخيرة وعن أبي حنيفة وان الأمام يزوجه أمراة غنانة كما في المضرات فان قلت لم لا يجوزان المضرات فان قلت لم لا يجوزان عندنا قلت لم المناورة فات لانسلم الضرورة فان الختان عندنا عندنا عندنا

م وييم بالياء المضومة ثم المنتومة من النبميم اى يجمل ذا تيم (ج)

والان الابن يستعلى كل الميراث مند الانفراد والخنثى بساءق ثلثة الارباع فعنك الاجتماع يقسم بينهما علىقدر مقيهها هذا يضرب بثلاثمة وذاك يضرب باربعة فيكون سبعة (هداية) م ولمحمد ره ان الحنثي لو كان ذكرا يكون المال بينهما نصفين وانكان انثي يكون المال ببنيها اثلاثا المتجنا الى مساب له نصف ثلث وافل ذلك سنة ففي حال المال بينهما نصفان لكل واحب ثلثة وفي مال اثلاثا للخنثي سهمان وللابن اربعة فسهمان للخنثى ثابتان بينين وقم الشك في السهم الزايد فينصف فيكون له مهان ونصف فانكسر فأضعف ليزول الكسر فصار المساب من اثنى عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة (هداية)

مَيْنِ وَندِبَ تَسْجِيهُ قَبْرِه وَيوضَعُ الرَّجُلُ بِفُرْبِ الأَمامِ ثُمُ هُو ثُم الْمِرْأَةَ ادا صلّى عليهم فَانَ تَرَكَه ابُوه وابنا فله مَهْمُ وللا بْنِ سَهْمَانِ وهند الشَّقْبِيّ له نَصْفُ النَّصِيبَيْن وهو ثلاثة من سبعة عند ابى بُوسُنَى ره وخَبْسَةٌ من اثْنَى عَشَرُ عند محمد مسائل شنى كنابة الآخر س وايماؤه بها يُعْرَفُ به نكامه وطلاقه وبَيْعُهُ وشِرَاؤه وقوده كالبَيانِ ولا يُعدُّ وقالوا فى مُعتقلِ اللّسَانِ ان امْتَدَّ دلك وعُلم اشارائه فكذا وفى فنم مَدْبُومَة فيها مَبْنَةً هي اقلَّ تَعَرَّى واكلَ في الاغتيار ه

تم يوم السبت لخبس خلون من شهر رمضان ١٢٩٦ الني وماء تين وست وتسعين Цензуроот дозволено С.-Петербургъ 7 августа 1878 г.

МУХТАСАРЪ-УЛЬ-ВИКАЕТЪ

СОЧИНЕНТЕ

Садруні - шаріать Обейдуллы.

курсъ мусульманскаго законовъдънія

по учению

ХАНЕФІЙСКОМЪ.

SADR GAL 1 378

КАЗАНЬ. Типографія Императоромаго Университета. 1879.



Digition by Google

Ninchtasar-wl'-vikaet Sočinenie Sadruš-šariat Obejdnily

Kuis musulmanskago zakonovedenija po učeniju

chanefijskom

Izdanie vtoroe, ispravlennoe

Kazan 1879

Library of



Princeton University.

